جائزة ابن بطوطة لأدب اليوميات المترجمة 2019

يُوسُف عزيزي

وراء الشمس

يوميّات كاتب أهوازي في زنازين إيران السِّرِّيَّة

ترجمها عن الفارسية: د. عائض محمّد آل ربيع

وراء الشمس

حقـوق النسـخ والترجمـة © ٢٠١٩ دار السـويدي للنـشر والتوزيـع، **منشـورات المتوسـط** - إيطاليـا.

جميـع الحقـوق محفوظـة. لا يُسـمح بنسـخ أو اسـتعمال أو إعـادة إصـدار أي جـزء مـن هـذا الكتـاب سـواء ورقيـاً أو إلكترونيـاً أو تخزينـه في نطـاق اسـتعادة المعلومـات أو نقلـه بأي شـكل مـن الأشـكال، دون إذن خطـي مـن النـاشر. ويجـوز اسـتخدامه لأغـراض تعليميـة أو لإصـدار كتـب موجهًـة إلى ضعيفـي البـصر أو فاقديـه شريطـة إعـلام الـدار. تسـتثنى أيضـاً الاقتباسـات القصـيرة المسـتخدمة في عـرض الكتـاب.

"در پس خورشید - روزنگار یك نویسنده اهوازی در بازداشتگاه های مخفی ایران"
"يُوسُف عزيزي" *by*

Arabic copyright © 2018 by **Dar Al-souaidi publishing house** & **Almutawassit Books.**

المؤلف: يُوسُف عزيزي / المترجم: د. عائض محمّد آل ربيع
عنوان الكتاب: وراء الشمس - يوميّات كاتب أهوازي في زنازين إيران السِّرِّيَّة
الطبعة الأولى: ٢٠١٩.
تصميم الغلاف والإخراج الفني: الناصري

دار السويدي للنشر والتوزيع
أبو ظبي، ص.ب: 44480 / الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 0097126447474/ فاكس: 0097126449797 / alrihla@gmail.com

ISBN: 978-88-99687-75-5

منشورات المتوسط
ميلانو / إيطاليا / العنوان البريدي:
Alzaia Naviglio Pavese. 120/ 20142 Milano / Italia
العراق / بغداد / شارع المتنبي / محلة جديد حسن باشا / ص.ب 55204.
www.almutawassit.org / info@almutawassit.org

جائزة ابن بطّوطة لأدب اليوميات المترجمة 2019

يُوسُف عزيزي

وراء الشمس

يوميّات كاتب أهوازي في زنازين إيران السِّرِّيَّة

ترجمها عن الفارسية: د. عائض محمّد آل ربيع

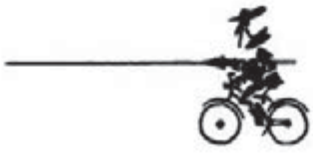

يشرف على هذه السلسلة: نوري الجرّاح

المتوسط

هەوالنامەی کتێب

استهلال

هذه سلسلة جديدة من أدب اليوميّات تتعلّق هذه المرّة بالنصوص المترجمة عن لغات أخرى، تفتح نافذة على يوميّات، كتبها رحّالة أجانب، وهي تأتي في سياق مشروع "ارتياد الآفاق" الذي شكّل، أساساً، تحدِّياً لإمكانات الكتّاب العرب وميولهم الأدبية، وحافزاً لكتابة أدب اليوميّات، إنْ في فضاء السَّفَر أو في فضاء الآخر، حيث تقيم، اليوم، نخبة من الكاتبات والكتّاب العرب المهاجرين عن أوطانهم، والمَنفيّيْن منها، بفعل الاستبداد والقَمْع والحروب وضياع الحرّيّات.

وقد حضّت هذه الجائزة، الأولى من نوعها في الثقافة العربية، الكتّاب العرب الجدد على اسئناف مغامرة الكتابة في هذا اللون الأدبي الذي كان قد شهد ضموراً واختفاء على مدار عقود، فأنعشت الرغبة في مقاربته، وراحت اليوميّات تخرج إلى النور، إنْ من خلال منشورات "المركز العربي للأدب الجغرافي - ارتياد الآفاق" أو من خلال منصَّات وناشرين هنا وهناك في دنيا العرب.

هي سلسلة، نُوسِّع معها من مساحة التفاعل مع أدب اليوميّات استقبالاً ونشراً، بما يتعدّى النصوص الفائزة بالجائزة، إلى ما هو أبعد وأوسع، نباشر نشرها بالتعاون مع "دار المتوسّط - ميلانو" بوصفها مشروعاً جديداً، وُلد في المغترب الأدبي العربي، ويُعبِّر في كثير من منشوراته عن نزوع أصيل إلى الكتابة الحرّة والتفكير الحرّ، ويشترك مع "مشروع ارتياد

الآفاق" خصوصاً في بحثه عن سُبُل جديدة ومُبتكَرَة في بناء جسور ثقافية بين ضفَّتَي المتوسّط، وهو ما يُمكّن من خدمة فكرة انفتاح الثقافة العربية على العالم وثقافاته، والتعريف بأفضل ما تُنتجه قرائح الأجيال الجديدة من الكتّاب العرب الذين لا يعدّون أنفسهم قارّة منعزلة، ولا يرون حاضراً لثقافتهم، من دون التفاعل الحَيّ مع الثقافات الأخرى خصوصاً في هذه البحيرة العظيمة، ولا يرون مستقبلاً زاهراً لها، ما لم تكن نتاجاتهم الأدبية والفكرية وتطلّعاتهم الثّقافيّة جزءاً أساسيّاً من تطلّعات الثقافات الكبرى في البحر المتوسّط.

***

شكّل أدب اليوميّات عماد مشروع "ارتياد الآفاق" الذي يُعدّ، اليوم، مشروعاً فريداً من نوعه في الثقافة العربية، لكونه عَدَّ أن أدب السفر والتواصل مع الآخر هو الاختبار الأهمّ والدليل الأسطع على انفتاح ثقافة على ثقافات أخرى. ولطالما نظرْنا إلى سطور يوميّات الرّحّالة والمقيمين في المنافي وديار الاغتراب، بوصفها مدوّنات، تُشكّل وثائق أدبية وتاريخية معاً، وهي لوحات فنّيّة مدهشة، تكشف عن مشاعر حميمة وخلجات وجدانية فيّاضة، وخواطر وانطباعات ترصد المرئيات، وغالباً ما تُثري القُرّاء بحَدْس شاعريّ، وابتكار فنّيٍّ، وجمال في التعبير، عبر خيال يعانق الواقع، ويُوقِظ الذاكرة، فيأتي بالممتع والمدهش. مرايا تتعاكس، بلدان قريبة وبعيدة، أماكن جديدة وزوايا لم تُستكشَف، ولا يمكن استكشافها إلا بالأدب، وقد استنفذ التسجيل والتصوير المباشر غايتَهما، ووُلد في العصور الحديثة أدب يوميّات، يجعل من أصحابه شعراء وفنّانين أكثر منهم مُدوّني وقائع. اكتشاف المكان واكتشاف الذات سعياً وراء فَهْم حقيقي لها. هكذا تنبثق الرؤى من معاشرة الناس والمُدُن والأنهار والجبال، وترتسم في صياغات

جديدة للوجدان والنظر والتعبير عبر نصوص حَيَّة عابرة للزمان، كما هي عابرة للمكان.

***

نبَّهْنا مراراً خلال سنوات عملنا في هذا اللون الأدبي إلى أن أحد أهداف ما حقَّقْنا ونشرناه من كُتُب اليوميّات والرحلات العربية إلى العالم، هو الكشف عن طبيعة الوعي بالآخر الذي تشكَّل عن طريق السفر والإقامة في ظهرانيَ الآخر، والأفكار التي تسرّبت عبر سطور الكتّاب، والانتباهات التي ميَّزت نظرتهم إلى الدول والناس والأفكار. فأدب اليوميّات، على هذا الصعيد، يشكِّل ثروةً معرفيَّةً كبيرةً، ومخزناً للقصص والظواهر والأفكار، فضلاً عن كونه مادّةً سَرْدِيَّةً مُشوِّقة، تحتوي على الطريف والغريب والمُدهِش ممّا التقطتْهُ عيون تتجوّل، وأنفسٌ تنفعل بما ترى، ووعي يلمُّ بالأشياء، ويُحلِّلها، ويراقب الظواهرَ، ويتفكَّرُ بها.

محمّد أحمد السّويديّ

هەوالنامەی کتێب

هذه اليوميّات

هذه يوميّات كاتب مَنفِيّ، ينتمي إلى أرض عربية مُحتلّة، هي أرض الأهواز التي كانت حتّى ثلاثينيّات القرن الماضي بلاداً مستقلّة، ولها كيان سياسي مُعترَف به إقليميّاً ودوليّاً. لكن السياسات الاستعمارية لإنكلترا اقتطعت تلك الأرض العربية المتاخمة للعراق، والمُطلّة على الخليج العربي، وضمّتها إلى مملكة في الجوار، وجعلتْها جزءاً ممّا سيُعرف لاحقاً بالشّاهنشاهيّة الإيرانية التي يحكمها الشاه رضا بهلوي. ناضلَ يُوسُف عزيزي، كاتبُ هذه اليوميّات، هو وجيله ضدّ السياسات العنصرية للشاه الفارسي، وعرف التوقيف شابّاً، بسبب مطالبته بالحقوق العربية للأحواز، واعتُقل في سجون، ضمّت نخبة من الأهوازيّيْن والكرد واللوريّيْن والبلوش وغيرهم من أبناء القوميات غير الفارسية المطالبين بحقوقهم القومية. وعندما قامت الثورة على الشاه، شارك الكاتب بهذه الثورة التي وعدت القوميات غير الفارسية بإعادة حقوقها المسلوبة.

لكن النظام الجديد الذي شكّلتْ نواتَهُ النُّخَبُ الثائرةُ ونادي الأهوازيّيْن، كما نادى أبناء القوميات الأخرى إلى المشاركة في الثورة على الشاه، واعداً إيّاهم بإعادة وإحقاق حقوقهم، سرعان ما تنكّر للمبادىء التي على أساس منها نادى الأهوازيّيْن للمشاركة في الثورة. ولم تفِ "الجمهورية الإسلامية" بوعودها، لا، بل سارت على نهج الشاه نفسه في قَمْع الشعوب الأخرى، وزَجّ المعارضين لها في السجون.

يُوسُف عزيزي كان واحداً من آلاف الكتّاب والمفكّرين والمثقّفين والفنّانين والطّلّاب الذين شاركوا في الثورة على الشاه، ثمّ عرفوا المعتقلات والمحاكمات الجائرة التي أقامها نظام الثورة الإسلامية، وصار من نزلاء السجون المرعبة التي شهدت إعدام آلاف الشباب المؤمنين بالثورة، ومنها سجن إيفين الرهيب في طهران، ويوميّاته هذه هي أوسع وأكثر أهمّيّة من أن تروي وقائع في حياة شخص واحد، فهي أوّلاً تروي جانباً من حكايته وحكاية جيل من المثقّفين المعبّرين عن الشعوب الإيرانية المُضطَهَدَة من قِبَل النظام الثّيوقراطيّ العنصري العسكري المتسلّط في إيران. ومن ناحية ثانية، تُشكِّل وثيقة فريدة من نوعها من الداخل الإيراني عن تكشُّف عن طبيعة التّحوّلات التي وقعت ما بين وصول الخميني من منفاه الباريسي مع نهاية السّبعينيّات محمولاً على أكتاف مَنْ سيصبحون ضحاياه وضحايا نظامه، مروراً بالمحاكمات والإعدامات الميدانية الجائرة للنظام الإسلامي، وصولاً إلى مطلع الألفية الثانية التي مهّدت وقائعها الإيرانية لتدخّلات ملالي إيران وحَرَسهم الثّوريّ وسياساتهم المعادية للكيانات العربية. وقد نال عنها صاحبها المقيم في المنفى جائزة ابن بطّوطة لأدب اليوميّات.

ارتياد الآفاق

عزيزي الذي قال للاستبداد: لا

لم يشفعْ ليُوسُف عزيزي أنه لا يملك إلا أفكاراً ضدّ ما يراه استبداداً. وأن هذه الأفكار مُعبَّرٌ عنها بروحٍ وطنيةٍ صميمة، لم تدعُ إلى انفصال، ولم تُحرِّض على عنف، ولم تتورَّط في مقدار محجمةٍ من دم.

ولم يشفعْ ليُوسُف عزيزي أنه رهنَ نفسه إعلاميّاً إنسانيّاً منفتحاً على ثقافة الحقوق دون تمييزٍ بين عربيّ وعجمي، إلا ضمن قِيَم المواطَنة، وتحت ظلّ دستور الجمهورية الإسلامية نفسه.

ولم يشفعْ ليُوسُف عزيزي أنه كرَّس جزءاً عريضاً من وقته وجهده، ليصنع جسراً بين ثقافَتَيْن، كاتباً ومترجماً بين العربية والفارسية، شاعراً وقاصّاً، باحثاً ومنقِّباً، مستطلِعاً ومعرّفاً.

ذلك كلُّه، وغير ذلك، لم يشفعْ للعربيّ النابت في إقليم الأهواز العربيّ، المقيم في العاصمة طهران، المشارك في حياتها الثّقافيّة والسّياسيّة على نحوٍ إيجابيٍّ، لم يحمل إلا الكلمة.

لم يشفعْ له أنه دفع الكثير في العهد البهلويّ، من حرّيّته وسلامته واستقراره. وأنّه ناهض نظام الشاه واستخباراته وقوّاته، واستبشر خيراً بالثورة التي قامت بها الشعوب الإيرانية.

كان عليه أن يقول "نعم" لكلّ انتهاك، وتعسّف، وملاحقة، وأذىً طال

القومية العربية في الأهواز، لتكون هذه الـ "نعم" شافعاً له، إذا أراد حظوةً عند مخالفي النظام والدستور، والممالئين في الاستجابة إلى الحقوق الطَّبيعيَّة لأبناء هذه القومية.

كان عليه أن يقول "نعم" لـ "تفريس" الإقليم العربي، وتذويب سكّانه، والزّجّ بالمعارضين في السجون، وإيصالهم إلى المشانق، إذا رأى القائمون على النظام ذلك.

لكنّ يُوسُف عزيزي قال "خير"، قال "لا"، لكلّ ما رآه انتهاكاً لحقوق الإنسان، وإساءةً إلى أهله، وإيذاءً لتاريخهم وتراثهم وثقافتهم. قال "لا" بالتي هي أحسن. قالها في منابر جامعة طهران وأصفهان وأذربيجان، وفي الصحافة التي عمل فيها. وقالها في كلّ فرصة سنحت له، ليدافع عن حقوق الناس، من دون أن يُسيء إلى قيمة المواطَنة الصالحة.

ولأنه قال هذه الكلمة التي لا يقولها إلا المبدئيون؛ لُوحِقَ، ورُوقِبَ، وضُيِّقَ عليه من قِبَل وزارة الاستخبارات ودوائر الاستخبارات المرتبطة بالحَرَس الثّوريّ. حاول الاستخباراتيون التَّسلُّل إليه حتّى بينه وبين زوجته، وأصدقائه، وزملائه، ليتنصَّتوا على كلّ حرف تنبس به شَفَتاه.

وحين أعيتْهم السُّبُل؛ اقتيد مخفوراً إلى سجين "إيفين" الطّهرانيّ، ومنه إلى سجنٍ سرِّيٍّ في مسقط رأسه الأهواز، ليخضع - لأكثر من شهرَيْن - إلى تحقيقاتٍ مكثّفة مواجِهاً تُهماً خطيرة، إحداها تزوير رسالة رسمية لمسؤول كبير في الدولة، والأخرى التّورّط في مظاهرات عرب الأهواز الذين رفضوا محاولة "تفريس" إقليمهم العربي، وتذويبهم فيه.

صمد يُوسُف عزيزي، واثقاً في براءته، وخرج من السجن الصغير ليُلاحَق - في السجن الكبير - حتّى صدور حكم قضائي بسجنه خمسة أعوام، عقوبة

على جرائم، لم يرتكبها. وفوق ذلك؛ طُرِدَتْ ابنته من الجامعة، ولُوحِقَ ابنه في سوريا، ليهرب إلى كندا لاجئاً.

وحتّى لا يفقد يُوسُف عزيزي حرّيّته بتنفيذ الحكم الجائر؛ هرب بدوره إلى لندن، لاجئاً من ملاحقة النظام الاستبدادي الشّوفينيّ له.

وبعد قرابة ١٠ سنواتٍ من تجربة السجن الأهوازيّ الخانق؛ وثّق يُوسُف عزيزي تجربته المريرة في هذا الكتاب الذي صدر - أصلاً - باللغة الفارسية. وفيه روى الصّحافيّ القاصّ الباحث تفاصيل ما حدث منذ القبض عليه في منزله، حتّى إطلاق سراحه، وما بعد ذلك الحَدَث، وصولاً إلى نجاحه في الإفلات من قبضة الاستبداد.

يُوسُف عزيزي ليس غمراً من الأغمار، ولا نكرة من النكرات. وُلِدَ في مدينة الخفاجيّة التي يُسمّيها النظام "سوسنجرد" الواقعة في إقليم عربستان التي يُسمّيها النظام "خوزستان"، جنوب غرب إيران.

وسبق أن مثّل الشعب العربي الأهوازي ضمن وفد ثلاثينيّ، أوفده الزعيم الرّوحيّ لهذا الشعب، الراحل الشيخ محمّد طاهر الشبيرالخاقاني، إلى طهران في مايو/ أيّار ١٩٧٩، فكان المتحدّث باسم الوفد الذي التقى العديد من وسائل الإعلام الفارسية والعربية والدّوليّة، ومسؤولي مؤسّسات المجتمع المَدَني والأحزاب السّياسيّة وزعماء الثورة الإيرانية آنذاك، من بينهم آية الله محمود الطالقاني، وآية الله الخميني، والمرجع آية الله السّيّد محمّد رضا الكلبايكاني، وأمير انتظام مساعد رئيس الحكومة المؤقّتة مهدي بازرغان.

تخرّج في كُلّيّة الإدارة بجامعة طهران. وهو عضو مؤسّس لاتّحادَي الكتّاب والصّحفيّيْن الإيرانيّين. وفي يوليو عام ٢٠٠٨؛ انتُخب عضواً في هيئة إدارة اتّحاد الكتّاب الايرانيّيْن، ليكون العربيّ الأوّل في إدارة هذا الاتّحاد.

ويحمل عضوية فخرية في رابطة القلم البريطانية، وعضو أصلي في رابطة الكتّاب السّوريّين.

عمل يُوسُف عزيزي في الصحافة منذ ثلاثة عقود، ونشر، حتّى الآن، ٢٥ كتاباً، ومئات المقالات باللغَتيْن الفارسية والعربية، متناوِلاً في دراساته ومقالاته - شؤوناً سياسية وثقافية. وتُرجمت بعض آثاره إلى اللغات التّركيّة والإنجليزية والإيطالية والألمانية.

عمل مراسلاً ومحلِّلاً للشؤون السّياسيّة في صحيفة "الزمان" العراقية بين عامَي ١٩٧٧ و٢٠٠٤. وواظب على كتابة مقال أُسبوعيّ في "الشرق" القطرية بين ٢٠٠٠ و٢٠٠٤؛ و"الحياة" اللّبنانيّة بين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥، وكذلك "السفير" اللّبنانيّة في الفترة ذاتها. كما راسل "القبس" الكويتية بين ٢٠٠٤ و٢٠٠٩؛ وموقع "إيلاف" بين ٢٠٠٦ و٢٠٠٨.

إلى جانب ذلك؛ مارس الترجمة أُسبوعيّاً في "العرب" في ٢٠٠٧ و٢٠٠٨.

علاوة على ذلك؛ فهو يكتب القصّة القصيرة، وينشر دراسات حول عرب الأهواز، ويترجم كُتُباً أدبية وفكرية من العربية إلى الفارسية.

وحين اعتقلتْه السلطات الإيرانية، في أبريل ٢٠٠٥، على إثر انتقاده قَمْع المظاهرات السِّلْمِيَّة التي قامت بها الجماهير العربية الأهوازية في الشهر نفسه، تحرّكت مؤسّسات حقوقية وثقافية للدفاع عنه، بوصفه مثقّفاً وباحثاً وكاتباً، ومن ذلك بيان أصدره نحو ٧٠ كاتباً وشاعراً إيرانيّاً بارزاً، أكّدوا فيه حقّ عزيزي في حرّيّة التعبير، للتنديد بقَمْع المظاهرات السِّلْمِيَّة، ومُبرِّئين ساحته من مشاركته في أيّ نشاط آخر. وانتقد البيانُ السلطةَ الإيرانية التي "أصدرت حكماً قاسياً ضدّه، لتنتقم منه، بسبب مقالاته ومحاضراته في الدفاع عن القوميات غير الفارسية؛ وخاصّة عرب الأهواز".

وفي عام ٢٠٠٨ حاز عزيزي على جائزة ندوة "حقوق المرأة في إيران وآذربيجان وتركيا" المنعقد في اسطنبول.

وفي عام ٢٠٠٩ حاز على جائزة "هيومنرايتسواتش"، التي توصف بجائزة "هلمت - همت"، وتُمنَح كل عام للكتّاب الذين يتعرّضون للسجن والتعذيب أو مشكلات أخرى، بسبب انتقادهم للأنظمة الدّكتاتوريّة في العالم.

أدّى يُوسُف عزيزي رسالتَهُ، وقال كلمته، وعبَّر عن رأيه، دون أن يحمل سلاحاً، أو يُحرِّض على عنف. وفي هذا الكتاب سجلٌّ دقيق لحكايةٍ عاشها بحقائقها المرعبة كلها.

المترجم

هەوالنامەی کتێب

هەوالنامەی کتێب

مدخل

في الآتي من الصفحات؛ حكاية عشتُ تفصيلاتها بنفسي. أُسجِّلها، هنا، تفصيلاً تفصيلاً، بدءاً ممّا حدث من أمر اعتقالي في طهران، يوم الاثنَيْن ٢٥ أبريل/ نيسان ٢٠٠٥، مروراً بنَقْلي إلى إقليم عربستان، المعروف بـ "خوزستان" فارسيّاً. وانتهاءً بعذابات السجن السِّرِّيِّ في الإقليم العربيّ، وآلام الزنزانة الانفرادية التي فصلتْني عن كلّ شيءٍ في العالم، إلى أن تحقّق خلاصي.

واقع الأمر، هو أنني لم أكن راغباً في توثيق هذه التجربة. كنتُ أظنُّها غير مهمّةٍ، قياساً بمَنْ خاضوا تجارب مضاعفة. أعني أولئك الذين أُهدِرت سنواتٌ طويلةٌ من أعمارهم في سجون الجمهورية الإسلامية.

غير أن أصدقاءَ لي، أدباء وسياسيّين، أيقظوا الرغبة، رغبة سَرْد ما حدث. أحدهم قال لي "لا أُحبّ المذكّرات من تفاصيل الحياة العادية للأشخاص، غير أن تجربة السجون مهمّة، ويجب تسجيلها حتّى لو كانت فترتها قصيرة، لأنها لم تعد قصّة شخصية. هي قصّة لصالح الآخرين، خاصّة الأجيال القادمة".

وقد وجدتُ في هذا الكلام منطقاً ووجاهة. وبدأتُ بكتابة المذكّرات. يبدو أن موضوع السجون والتحقيق والتعذيب في إيران مرشّح للاستمرار، ولن يفارقنا حتّى المدى المنظور.

كما أن معظم الكُتُب التي كَتَبَها الايرانيون تدور حول سجن

"إيفين"(*) وسائر سجون طهران. ولم يسبقْ لأحد - خاصّة من عرب الأهواز - أن كتب عمّا شاهده وعاشه في سجون الأهواز. وفي حدود متابعتي، لم أقفْ على شيء من هذا القبيل منشوراً من قِبَل السجناء الأهوازيّيْن، لا قبل الثورة الإسلامية الإيرانية، ولا بعدها.

قرّرتُ الكتابةَ أخيراً، أمسكتُ بقلمي، لأخطَّ همومي وأحزاني، وليشاركَني القارئ العربي في ذلك. وأنا على يقين من أن هناك تجاربَ أشدّ مرارة، خاضها مناضلون ونشطاء أهوازيون غيري، في سجون النّظامَيْن الشّاهنشاهيّ والجمهوري، ويمكن تسجيلها، لتُصوِّرَ وتُبلوِرَ جزءاً من التاريخ النّضاليّ للشعب العربي الأهوازي.

وكانت البداية

أطلقوا سراحي، وخرجتُ من زنزانتي في عصر يوم قائظ، يومٍ أهوازيٍّ بامتياز. وقتها؛ شعرتُ بأن كل ذرّات وجودي ولحمي مشحونةٌ بكلامٍ مكبوت، يبحث عن طريقة نحو البروز والبَوْح.

بين آونةٍ وأخرى؛ كنتُ أبوح ببعض التفصيلات بين جمعٍ من الأحبّة والأصدقاء في الأهواز وطهران. أسرد شيئاً ممّا جرى في السجن السِّرّيّ.

---

*) اكتسب سجن "إيفين" سمعة سيّئة منذ تشييده عام ١٩٧٢، في عهد محمّد رضا بهلوي. وقد تمّ تشغيله، من قِبَل أمن الشاه ومخابراتها لسافاك. وكان يستوعب ٣٢٠ نزيلاً في البداية. ثمّ تمّتْ توسعته عام ١٩٧٧، ليستوعب ١٥٠٠ نزيل. وبعد الثورة خضع لتوسعة أعلى، ليتسع ١٥٠٠٠ نزيل. ويحتوي السجن على ساحة إعدام ومحكمة وأقسام منفصلة للسجناء السّياسيّيْن والمجرمين العاديّيْن والسجينات.

واقترح آية الله محمود الطالقاني - الرجل الثاني في الثورة الإيرانية - بتحويل سجن "إيفين" إلى متحف لجرائم نظام الشاه، غير أن السلطة الدّينيَّة الجديدة لم تأبهْ لهذا الاقتراح، وأبقتْ عليه كما هو، بل ووسّعتْه إثر تصاعد عملياتها القَمْعيَّة ضدّ أبناء الشعوب الإيرانية. وتُوفيّ الطالقاني، الذي كان أوّل رئيس لمجلس الثورة الإيرانية عشية قيامها وبعده، في ظروف غامضة في سبتمبر/ أيلول ١٩٧٩. وبعد أيّام من قيام الثورة، ذهبتُ أنا وبعض الأصدقاء لزيارة داخل السجن بُعيد إعلان الطالقاني، لكنْ، رأينا الأبواب مغلقة، ولم يسمحوا بدخول أيّ شخص. (المؤلّف).

وبعد مُضيّ أقلّ من أسبوع على خروجي؛ زارني زملاء سابقون في صحيفة "همشهري" في بيتي بطهران. اقترحوا عليّ أن أكتب وأنشر مذكّرات الاعتقال.

قال لي أحدهم "نريدها كالقصص التي كنتُ تنشرها في الصحيفة".

عندها؛ قرّرتُ أن أُلبّي طَلَبَ الأصدقاء والزملاء والمُحبّين، وأن أبدأ في ذلك. لكنْ، ماذا أفعل مع ما حدث بعد الاعتقال؟

أعني الاستدعاءات المتكرّرة لوزارة الاستخبارات والنيابة العامّة والمحكمة الثّوريّة في طهران. لقد شغلتْني وأهدرتْ منّي ثلاث سنوات، ذهاباً وإياباً بين البيت وبين هذه المؤسّسات. أتسكّع في غرف وقاعات، تفوح منها رائحة دم وظلم وتعذيب.

في هذه الغرف، أعادوا النَّظَر في كفالتي المالية التي خرجتُ بموجبها من السجن، وزادوا "سِعْرَهَا" ولمرّاتٍ ومرّاتٍ؛ أكّدوا التهديدات لي ولأُسرتي، وحرموا ابنتي من إكمال دراستها الجامعية، وحرَّضوا الاستخبارات السُّوريَّة على اعتقال ابني الذي كان يدرس في دمشق. فألقت الاستخباراتُ السُّوريَّةُ بابني في سجون بلد غريب وبعيد عنّا.

غير أن التضييق عليّ، بصفتي كاتباً وصحافيّاً، كان قد بدأ قبل الاعتقال بأشهر. أيْ بعد تولّي محمود أحمدي نجاد منصب رئيس البلدية في طهران. كان ذلك عام ٢٠٠٣. ووقتها عُيِّنَ علي رضا شيخ عطّار، وهو متشدّدٌ يمينيٌّ مثله، رئيساً لتحرير صحيفة "همشهري" اليومية التابعة للبلدية، وهي الصحيفة التي كنتُ أعمل فيها.

وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤؛ أعفاني شيخ عطّار من وظيفتي كمسؤول لقسم العالم العربي في الصحيفة، بعد ١٢ عاماً من العمل الدؤوب، إذ كنتُ من مؤسّسي الصحيفة اليومية منذ صدورها عام ١٩٩٢.

في الواقع؛ لم يكن هذا الإعفاء إلا مقدّمة لاعتقالي عام ٢٠٠٥. وكانت "همشهري" أوّل صحيفة مُلوَّنة ومنفتحة، تصدر في إيران، بمبادرة من رئيس بلدية طهران، وقتها، غلام حسين كرباسشي. غطّت الصحيفة طهران والمُدُن الإيرانية الأخرى بطيف ألوانها، لتُعلن عهداً جديداً من الصحافة ذات الصبغة اللّيبراليّة البعيدة، كلّ البُعْد، عن تجهُّم الصحف شبه الدِّينيَّة التي كانت تصدر حتّى ذلك التاريخ.

***

في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ سجّل شخص يُدعَى "ساده دل" في مُدوّنته ما يلي:

إدارة همشهري تطرد يُوسُف عزيزي من العمل

قامت الإدارة اليمينية المتشدّدة لصحيفة همشهري، بطَرْد يُوسُف عزيزي، أحد مؤسّسي الصحيفة، وعضو هيئة التحرير من عمله.

وقد بدأ "عزيزي" عمله في "همشهري" منذ تأسيسها في ديسمبر/كانون الأوّل ١٩٩٢، بدعوة من المساعد السابق لرئيس التحرير أحمد رضا دريائي، وقد أغنى "عزيزي" الصحيفة بترجماته للبحوث الفكرية والأدبية الحديثة في العالم العربي والمناطق الأخرى من العالم، وكذلك بكتابة القصص والمقالات. كما ستبقى رحلاته إلى العراق، في عهد صدّام حسين، والكويت ومصر وليبيا وعُمان، وكلها منشورة على صفحات همشهري .. ستبقى خالدة في أدب

الرحلات في إيران. أضفْ إلى ذلك حواراته مع شخصيات بارزة في العالم العربي، وكذلك بحوثه حول القوميات الإيرانية المنشورة خلال الأعوام الـ ١٢ المنصرمة.

في الواقع، كان "عزيزي" عضواً نَشِطاً في هيئة تحرير "همشهري".

الإدارة اليمينية المتشدّدة تعدّ الصحيفة "غنيمة"، وقد طردت يُوسُف عزيزي، كما طردت زملاء سابقين له، وهم: كاظم شُكري، وجنان صفت، وسبوكي، بذرائع مختلفة.

طُرد هؤلاء بسبب اتّجاهاتهم الإصلاحية، لكنَّ طَرْدَ يُوسُف عزيزي تمّ بسبب بحوثه بشأن القوميات الإيرانية، وخاصّة العرب في إقليم خوزستان (عربستان)"(*).

ويبدو أن زميلنا "ساده دل"، الذي لا أعرفه شخصيّاً - بسبب اسمه المستعار هذا - قد نسي أن يذكر زميلاً آخر لنا طُرد أيضاً، هو أحمد زيد آبادي الذي اعتُقل - مع عشرات من الصّحفيّين الإيرانيّين - بعد الانتخابات الرّئاسيّة عام ٢٠٠٩، ولم يُطلَق سراحه إلا في يوليو ٢٠١٥، قاضياً ستّ سنوات في سجون طهران وكرج.

ي. ع

(*) http://sadedel.persianblog.ir/

لماذا جرى اعتقالي؟

بعض الأحداث لا يمكن أن تُمحَى من ذاكرة الإنسان مُطلَقاً. كأنها رسم منحوتٌ في صخر، ويبقى ما نُحِتَ ملازماً للإنسان حتّى مماته. وأحداث يوم الـ ٢٥ من أبريل/ نيسان ٢٠٠٥؛(*) مثالٌ واقعيٌّ لهذا النوع من الأحداث.

في ذلك اليوم، أخذني ضُبّاط محكمة الثورة الإسلامية في طهران، من منزلي في حَيّ يُوسُف آباد. إلا أن القصّة لم تبدأ من ذلك اليوم المجلجل. بل بدأت عندما نشرت مواقع أهوازية، في شبكة الإنترنت، رسالةً كانت ممهورةً بتوقيع محمّد علي أبطحي، رئيس مكتب رئيس جمهورية إيران السابق محمّد خاتمي. الرسالة تعود إلى عام ١٩٩٨، أي السنة الثانية من فترة رئاسة محمّد خاتمي الأولى(**).

كان نصّ الرسالة - التي عُرِفَت لاحقاً باسم "رسالة أبطحي" - يؤكّد ضرورة تغيير النسيج الاجتماعي للشعب العربي في محافظة خوزستان (إقليم عربستان)، ليتمّ تحويل سكّان المحافظة من العرب إلى أقلّيّة بعد عشر سنوات.

---

*) يوافق ذلك بالتقويم الإيراني ٥ من أرديبهشت ١٣٨٤هجرية شمسية.

**) حتّى وقتنا الراهن توالى على رئاسة إيران سبعة رؤساء؛ هم على التوالي: أبو الحسن بني صدر: ١٩٨٠ - ١٩٨١، محمّد علي رجائي: ١٩٨١، علي خامنئي: ١٩٨١ - ١٩٨٩، علي أكبر هاشمي رفسنجاني: ١٩٨٩، ١٩٩٧، محمّد خاتمي: ١٩٩٧، ٢٠٠٥، محمود أحمدي نجاد: ٢٠٠٥، ٢٠١٣، حسن روحاني: منذ ٢٠١٣ حتّى الآن.

ولهذا السبب؛ تظاهرتْ أعدادٌ من عرب مدينة الأهواز في حَيّ "علوي"(*). سار المتظاهرون في مسيرات نحو مبنى المحافظة، ليُعبرّوا عن احتجاجهم على ما تضمّنه محتوى رسالة أبطحي.

كانت الاحتجاجات سِلْمِيّة تماماً. إلا أن القوّات العسكرية - بدلاً عن حماية المتظاهرين - فَتَحَت النارَ عليهم، فقُتل في الحادثة عشرة أشخاص.

لاحقاً، وفي إحدى جلسات الاستجواب، قال لي المحقّق الذي جاء من طهران إلى الأهواز إن ٨+١ أشخاص قُتلوا في الاحتجاجات. وهو يقصد بذلك أن الشرطة والقوّات الأمنية قتلت ٨ أشخاص فحسب، علاوة على رجل وُجد ميتاً في تلك المنطقة، قضى نحبه على إثر نوبة قلبية من قبل، حسب المحقّق.

كما أُعلن، من جهة أخرى، أن عدد ضحايا احتجاجات ١٥ نيسان/أبريل، في الأهواز، وصل إلى ١٥ شخصاً. أمّا أنا؛ وطبقاً لمصادر محلّيّة أثق فيها، فقد أعلنتُ في تصريحات لإحدى وسائل الإعلام الأجنبية، أن عدد الضحايا وصل إلى ٥٠ شخصاً.

على أيّة حال، وكما هو معتاد في حالات مماثلة، فإن المسؤولين الإيرانيّيْن، يمتنعون دائماً، عن إعطاء إحصاء دقيق لذلك، ويتكتّمون على الحقيقة.

---

*) تجدرالإشارة هنا، إلى أن لهذا الحَيّ اسمَيْن مثل بقية الأماكن والمناطق والمُدُن، بل حتّى المحافظة أيضاً لها اسمان. الأوّل منهما فارسيّ رسميٌّ حكوميٌّ، والآخر هوالاسم الذي أطلقه العرب السّكّان الأصليون على مدى التاريخ. بل وأحياناً قد نواجه باسم ثالث أيضاً، يُستخدم من قبَل الأقلّيّة غير العربية في المدينة. على سبيل المثال، يُطلِق العرب على حَيّ "علوي" نفسه اسم "الدايره"، والفُرْس يقولون عليه "شيلنج آباد". وستواجهون في هذا الكتاب مثل هذه الأسماء التي تحمل اسمَيْن أوثلاثة. (المؤلّف).

وعلى الرغم من وقوع ضحايا بين المتظاهرين؛ امتدّت الاحتجاجات، في الأيّام التالية، إلى مُدُن أخرى في المحافظة، وأخذت الانتفاضة الشَّعبيَّة في التَّشكُّل، وأطلق عليها الناشطون العرب اسم "انتفاضة" فعلاً، وهي الكلمة المرادفة لكلمَتَيْن فارسيَّتَيْن "خيزش" أو "قيام". ووصل عدد ضحايا الانتفاضة في المُدُن إلى عشرات الأشخاص خلال أيّام.

هەواڵنامەی کتێب

اعتداء قوّات الأمن

في يوم الخميس٢٥ أبريل/ نيسان ٢٠٠٥؛ أقام مركز الدفاع عن حقوق الإنسان احتفالاً في مكتبه بطهران. وتتولّى شيرين عبادي رئاسة المركز.

وبيني وبين شيرين عبادي معرفة قديمة، سبقت نيلها جائزة نوبل عام ٢٠٠٣. وقد رأيتُها مراراً في جلسات اتّحاد كتّاب إيران. وكلانا من أعضائه. وقد سبقتُها بوقت طويل في عضوية الاتّحاد. حصلتُ أنا على العضوية عام ١٩٧٨، وهو تاريخ بداية فعاليات الدورة الثانية للاتّحاد. في تلك السنة، شهدت الأجواء السّياسيّة انفراجاً قليلاً، وبدأت النشاطات في آخر عهد الشاه. وكنتُ أراجع الكاتب المعارض فريدون تنكابني الذي كان - في ذلك العام - عضواً في هيئة أمناء الاتّحاد. وقد عرضتُ عليه كُتُبي المنشورة، ومن ثمّ أصبحتُ عضواً. خرج تنكابني من إيران بعد موجات القَمْع التي شهدتْها الجمهورية الإسلامية الإيرانية عام ١٩٨١، وهويقيم الآن في ألمانيا.

وحين التقيْنا في مركز الدفاع عن حقوق الإنسان، في طهران، طلب إليّ أصدقاء مشاركون، أن أتحدّث، في الحفل، عن قَتْل أبناء الشعب العربي، في احتجاجات الخامس عشر من أبريل/ نيسان. أحداث الاحتجاجات ونتائجها وضحاياها، ذلك كلّه، انعكس، على نحو واسع، في وسائل الإعلام الدّاخليّة والخارجية.

وقد تولّى محمّد سيف زاده رئاسة الاحتفال الخاصّ بالمركز الذي كان مبناه في حَيّ "يُوسُف آباد"، وقريباً، جدّاً، من منزلنا.

تلك الجلسة حضرها زُهَاء ٥٠ شخصاً، من بينهم ناشطون ووجوه سياسية بارزة، أمثال: عيسى سحر خيز من جمعية الدفاع عن حرّيّة الصحافة، والدكتور إبراهيم يزدي الأمين العام لحركة حرّيّة إيران، والدكتور فريبرز رئيس دانا من أعضاء اتّحاد كتّاب إيران، ومحمّد علي عمويي وهو ممّنْ بقي من حزب "تُودَه" الشّيوعيّ.

كما حضر الجلسة آخرون، لا أذكرهم الآن.

بعض منهم ألقى كلمة في ذلك اليوم. كما شارك في الاحتفال مؤسّسو المركز كلهم، مثل شيرين عبّادي، وعبد الفتّاح سلطاني، ومحمّد علي دادخاه [*]، ومحمّد شريف. علاوة على مراسلين لوسائل إعلام داخلية وخارجية.

ومن بين هؤلاء كلهم؛ لم يشرْ أحد إلى أحداث الأهواز، باستثناء فريبرز رئيس دانا الذي أدان قَتْلَ " الشعب العربي"، ورفع شكوى إلى رئيس الجمهورية، آنذاك، محمّد خاتمي.

قارن رئيس دانا بين هذا القَتْل وإطلاق النار على العمّال في "شهر بابك" بمحافظة "كرمان". واقعة العمّال حدثت قبل ذلك بأشهر، وذهب ضحيّتها عدد من العمّال.

رافقَني، في الحفل، صحافي عربي أهوازي، اسمه نوري حمزة. وهذا بدوره؛ طلب من منسّق المراسم - محمّد سيف زاده - إضافتي إلى قائمة

---

*) حاليّاً يقبع كل من عيسى سحر خيز وسلطاني ودادخاه، وهما محاميان بارزان، في السجن (فبراير/شباط ٢٠١٦).

المتحدّثين، كما قدّم شرحاً عن الوضع الحسّاس في خوزستان "إقليم عربستان". غير أن سيف زاده لم يتقبّل الفكرة. وعندما رأى نوري الوضع على هذا النحو، وقف وسط الجمع، وشرع في شرح أوضاع الأهواز. ثمّ لحقتُ به، فتحدّثتُ لدقائق عن مستوى القَمْع وحجمه، وعدد ضحايا الاحتجاجات والظلم، وما لحق بالشعب العربي في الإقليم.

في ثنايا حديثي؛ حمّلتُ الدولةَ المسؤوليةَ عن قَتْل أبناء الشعب، وانتقدتُ مسؤولي الحكومة. ومن دون مقدّمات، وفي أثناء حديثي، بدأتْ شيرين عبّادي تردّد شعارات، ما زال في ذاكرتي، منها شعار "خوزستان خوزستان قلب إيران".

حدث ذلك كله؛ فيما كانت كاميرا تلفزيون الجمهورية الإسلامية مُوجَّهة بدقّة إلى وجهي، ضابطةً الأحاديث والحركات والسَّكَنَات كلها. وبالطبع كنتُ أعرف إلى أين ستذهب نسخة من ذلك الفيلم!

بعد انتهاء المراسم؛ لحق بي مراسلون أجانب. تحدّثتُ إليهم - بوضوح - عن انتفاضة الشعب العربي في الأهواز. كان الحديث لتلفزيون بي بي سي، وصحيفة الغارديان، ووكالة أسوشيتدبرس. أحد حضور الحفل، حاول مقاطعتي عنوة، تحديداً في أثناء حديثي مع مراسلي الـ "جارديان" و"اسوشيتدبرس". كانت مقاطعة واضحة، سعى فيها، بكل وقاحة، للحيلولة أمام إيضاحاتي المتعلّقة بقَتْل العرب في الأهواز. قطع حديثي عدداً من المرّات. والظاهر للعيان أنه فعل ذلك من منطلق قومي. أمّا أنا، فعلى يقين من أن ذلك لم يكن إلا من منطلق أمني. فمن المعتاد أن يحضر رجال الأمن السِّرِّيِّ هذه الجلسات، وغالباً ما يتخفّون في لباس مراسلين أو مصوِّرين للإذاعة أو التلفزيون، وغير ذلك.

كان حديثي مع وسائل إعلام، في حفل مركز حقوق الإنسان، سبباً لإعداد قرارٍ اتهاميٍّ من قبَل محكمة الثورة الإسلامية في طهران لاحقاً. وكما ورد في القرار؛ فإنني كنتُ متّهماً بالحديث إلى ١١ وسيلة إعلامية فارسية وعربية وإنجليزية عن أحداث الأهواز والمُدُن التابعة.

بعد مضيّ ثلاث سنوات من ذلك التاريخ؛ قال لي المحامي محمّد شريف، إن هناك مَنْ شاهد وكيل نيابة طهران بالقرب من مبنى الدفاع عن حقوق الإنسان، يوم الاجتماع. وعندما وصلت المعلومة إلى شيرين عبّادي؛ امتقع وجهها ظنّاً منها أن المسؤول الأمني جاء لإغلاق المركز.

هەواڵنامەی کتێب

قوّات الأمن في منزلنا

انتهت مراسم مركز الدفاع عن حقوق الإنسان، وأجريتُ بعض المقابلات الصّحافيّة. كانت الساعة تشير إلى الواحدة تقريباً من بعد ظهر ذلك اليوم. خرجْنا من المركز، وذهبتُ أنا ونوري حمزة، إلى منزلي الذي يبعد دقائق معدودات عن مبنى المركز. قلتُ لنوري أن يعدّ مادّة خبرية تغطية لمناسبة المركز، ومن ثمّ يرسلها إلى وسائل الإعلام.

وبالفعل شرع في عمله، بعد وصولنا إلى المنزل.

ولم تكد تمرّ ساعة، أو أقلّ، حتّى قُرع جرس الشّقّة. كانت الساعة تشير إلى الثانية إلا ربعاً بعد الظُّهرتقريباً.

سألتْ زوجتي عبر سمّاعة الباب الخارجيّ: مَنْ في الباب؟

فردّ الطّرف الآخر: ساعي البريد، لديكم رسالة مسجَّلة، تعالوا لاستلامها.

يقع المبنى، ذو الطوابق السّتّة، الذي أقطنه بين جهَتَيْنْ متقابلَتَيْنْ، شمالية، وأخرى جنوبية. في جهة الشمال، سلالم تصل الباب الخارجي بشقّتنا التي تقع تحت مستوى سطح الأرض. خرجت زوجتي عبر السلالم، وفتحت الباب الخارجي، ليباغتَها مأمورٌ عارضاً عليها مذكّرة اعتقال بحقّي صادرة عن النيابة. في أثناء ذلك؛ وصلت زوجة جارنا عائدة من جهة الشارع. ألقت السلام على زوجتي، وهي تهمّ بدخول المبنى. ردّت عليها

السلام. عندها؛ أشار المأمور بيده، ليُفهم زوجتي بألاّ تخبر الجارة بأيّ شيء عن موضوع المُذكّرة.

كان هناك خمسة من قوّات الأمن عند الباب الخارجي، وثلاثة آخرون عند الرصيف.

وعلى الرغم من ارتباكها؛ طلبت زوجتي من المأمور أن يسمح لها بأن تُهيِّئ المجال. قالت لهم إن ابنتنا وأنا نعاني مشاكل قلبية.

عاجلتْهم بهذا العذر، وهرولتْ عبر الدرج. دخلت الشّقّة. أغلقت الباب. وأوّل ما شغلها، لحظتها، هو إنقاذ نوري حمزة الذي جاء معي من مركز الدفاع عن حقوق الإنسان. فقد يتورّط معي. وعلى نحو عاجل؛ أرشدتْهُ إلى الخروج من الباب الجنوبي الذي يُفضي إلى الشارع الخلفي.

وهنا راح أفراد القوّات الأمنية يطرقون الباب، ويصرخون على نحو متوالٍ. كانوا يطالبون بفَتْح الباب فوراً.

بعد خروج نوري؛ فتحت زوجتي بابَ الشّقّة. دخل الثمانيةُ المنزلَ إلى الشّقّة في موجة واحدة. كانوا يُخفون أسلحة خلف ملابسهم. ومع ذلك؛ كان يمكن لمَنْ يدقّق النَّظَر أن يشاهد أطرافاً من أسلحة بعضهم. بِيَد أحدهم كاميرة فيديو. يبدو أن مهمّته هي تصوير كلّ شيء في الشّقّة. الغرف، الزوايا، وكلّ شيء.

راح جرس الهاتف يرنّ، ورجال القوّات يمنعوننا عن الرّدّ. تكرّر الرنين عدّة مرّات. وتكرّر منع الرّدّ. عندها؛ نزعت زوجتي سلك الهاتف.

أظهر أفراد قوّات الأمن انزعاجهم من حديثي وزوجتي باللغة العربية.

طلبوا التّحدّث بالفارسية. غير أننا لم نكن نأبه. ليس من عادتي أن أتحدّث مع زوجتي بلغةٍ غير لغتنا الأُمّ.

فيما كان رجال القوّات يفتّشون كلّ شيء في المنزل؛ كان خبر مداهمة المنزل قد وصل إلى وسائل الإعلام، داخل إيران وخارجها. الصّحفيّ نوري حمزة تكفّل بالمهمّة، بعد انسلاله من الشّقّة.

أُولى "غنائم" القوّات كانت دفتَرَيْن صغيرَيْن يحتويان على مئات الأرقام الهاتفية للأصدقاء والمعارف. تمكّنت زوجتي من تمزيق صفحة أو اثنتَيْن فقط قبل أن ينتبه أفراد قوّات الأمن. وخلال ساعَتَيْن ونصف، فتّشت القوّات ثقوب المنزل وفتحاته وزواياه كلها.

في حدود الثالثة عصراً، أحضرت زوجتي غدائي. بعضاً من الأرزّ، وبعضاً من مرقة "البرقوق" المعروفة فارسيًّاً بـ "خورشت آلو".

لكنْ، مع تلك الحالة العصبية التي كنتُ فيها؛ هل يمكن أن يمرّ من بلعومي شيء من طعام؟

ربمّا أكلتُ لقمتَيْن أو ثلاثاً، واكتفيتُ! الأدهى، من ذلك، هو أنني كنتُ مصاباً، وقتها، بنزلة صدرية، زادت الطين بلّة. حتّى إنني عندما تحدّثتُ مع وسائل الإعلام؛ لم أكن أستطيع الكلام بسهولة. وعند إطلاق سراحي من السجن، فيما بعد، شاهدتُ أشرطة وأفلام محطّات التلفزة العربية والإذاعة والتلفزيون الفارسية. وجدتُني أتحدّث بصوت مبحوح متقطّع!

في أثناء عَبَث القوّات في المنزل وتفتيشهم؛ شعرت زوجتي بأن المُداهمين قد يذهبون إلى غرفة تقع في الأسفل. الحقيقة؛ هي أن في الأسفل مَرْأَب، جعلتُ منه مخزناً لمئات الموادّ الأرشيفية الخاصّة بي

وبالعمل. وقد نجحتْ بالصياح وإثارة الضجيج في صرف انتباههم عمّا هو خارج الشّقّة. ادّعت أنها قد يُغمَى عليها جرّاء ما يفعلونه في المنزل.

من جهتي؛ لم أكن منتبهاً إلى مغزاها في البداية. فوجّهتُ إليها اللوم مستخدِماً اللغة العربية. طلبتُ إليها أن تستجمع شجاعتها، وترفع معنوياتها، وتتماسك. فأفهمتَني - بالإشارة - أن ذلك كله كان مجرّد تمثيل. أرادت أن تشغل العناصر الأمنية حتّى لا يبحثوا في مكان آخر غير الشّقّة.

في الحقيقة كان هناك عدد من ألبومات صورنا العائلية، وصور أصدقاء ومناضلين آخرين في المخزن السفلي. ولم نكن نريد أن تقع أيديهم على هذه المقتنيات.

فتّشوا كل شيء بدقّة. وفي النهاية حملوا معهم عدداً من الكُتُب، وحافظة كمبيوتر، وأرشيف مقالاتي المنشورة في مطبوعات عربية وفارسية، وكذلك كتابات شخصية محرَّرة بيدي.

كان بعضها قصاصات صحف تحتوي على مقالاتي ومقابلاتي وقصصي. وبعضها قصص ونصوص شِعْر مخطوطة.

في النهاية؛ حملوا معهم تسع حقائب كبيرة. وكان من غنائمهم عشرات الأسطوانات المُدمَجة، وأشرطة كاسيت موسيقى عربية وفارسية، و٦٢ شريط فيديو، بعضها أفلام سينمائية، وبعضها أفلام خاصّة وعائلية تتعلّق باحتفال مولد ابنتي وولدي.

وبالطبع؛ كنتُ أعلم لمَ أخذوا هذه الأشرطة كلها. فقد يحصلون على شيء فيها يساعد على تغليظ محكوميّتي، مثل مشاهد غير لائقة، أو مشهد شرب كحول، أو رقص ماجن، أو أشياء من هذا القبيل. وبالطبع لم يعثروا على شيء من ذلك.

في سجن إيفي

حين انتهت قوّات الأمن من تفتيش منزلي؛ كانت الساعة قد تجاوزت الرابعة مساءً بقليل. وقُبيل اقتيادي معهم؛ احتجتُ إلى لحظاتِ وداعٍ لزوجتي. ذكرتُ لها اسم صديقي الكردي "صالح نيكبخت"، لتتّصل به، وتطلب منه قبول وكالتي والترافع عنّي.

صالح نيكبخت هذا؛ أعرفه منذ بداية الثورة الإيرانية. وسبق أن اجتمعْنا واشتركْنا في ندوة استضافها نادي أساتذة جامعة طهران، عنوانها "بحث ودراسة دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية". كان ذلك في شهر تمّوز ١٩٧٩. أُقيمت تلك الندوة بمجهود الدكتور عبد الكريم لاهيجي، وحسام الدين صادق وزيري. واشترك فيها ممثّلون عن معظم الفصائل السّياسيّة الناشطة في طهران، وفصائل أخرى تابعة لقوميات غير فارسية.

على الرغم من مضيّ أكثر من ثلث قرن؛ فإن تلك الندوة ما تزال خصبةً في ذاكرتي. والأسماء التي شاركت فيها كذلك. أذكر بعضهم بوضوح كبير. من بينهم: د. رحمة الله مقدّم مراغئي، د. حميد نطقي(*)، د. جواد هيئة (من أتراك أذربيجان بإيران)(**)، وكذلك طواق محمّد واحدي، عبد الكريم

---

*) توفيّ الدكتور نطقي عام ١٩٩٩، وكان مؤسّس "إدارة العلاقات العامّة"، ولذلك اشتهر بلقب أبي العلاقات العامّة في إيران.

**) توفيّ عام ٢٠١٤. وكان رئيساً لتحرير مجلّة "وارليق" الصادرة باللّغَتَيْن التّركيّة الأذرية والفارسية منذ عام ١٩٧٩ حتّى خروجه من إيران إلى جمهورية آذربيجان عام ٢٠٠٦. وكان قد غادر طهران إلى باكو خشية الاعتقال والتعذيب في أعقاب انتفاضة الشعب التّركيّ الآذري وقتها. ويُعدّ

مختوم (من قادة تركمان الشمال)، وصديق كمانجر(*)، وجليل جاداني (قائد سابق في الحزب الدّيمقراطيّ الكردستاني). وأتذكّر، أيضاً، آخرين متحدرين من مجموعات فارسية، مثل: خان بابا تهراني، وبهمن نيرومند، وهما من الناشطين اليساريّيْن واللّيبراليّيْن الذين يعيشون حاليّاً في ألمانيا، وجميعهم هربوا من قَمْع النظام الإيراني إلى دول غربية.

هناك مجموعات سياسية أخرى، نسيتُ أسماء أصحابها الآن.

كان نصّ الدستور الذي بحثناه، في الندوة، قد أُعدَّ بواسطة الدكتور حسن حبيبي الذي كان عضواً في مجلس الثورة عند قيامها. ولاحقاً تقلَّد منصب "مساعد" للرئيسَيْن السابقَيْن رفسنجاني وخاتمي. الدستور لم يكن يحتوي أساساً أيّ شيء عن موضوع ولاية الفقيه. فهذا الموضوع أُضيف في الأشهر التالية للثورة، بواسطة مجلس خبراء القيادة.

نحن، العرب، كان لدينا - آنذاك - بيانٌ مكوَّن من ١٢مادّة، قدّمه "وفد الشعب العربي الأهوازي" إلى عبّاس أمير انتظام، مساعد رئيس الوزراء مهدي بازرجان في مايو/أيّار ١٩٧٩. وقد شاركتُ في الوفد القادم من عربستان إلى طهران، وتحدّثتُ باسمه.

بعد سقوط حكومة بازرجان في نوفمبر ١٩٧٩، أصبح أمير انتظام من المغضوب عليهم، وقُبض عليه في ١٩٨٠وسُجن ٢٥ سنة. وهو الآن أيضاً تحت الإقامة الجبرية في منزله بطهران.

الدكتور هيئة أباً روحيّاً للحركة الوطنية الآذرية في إيران. وعلاوة على ذلك؛ كان طبيبَ قلب حاذقاً، وسجّل باسمه أوّل عملية لجراحة القلب المفتوح في إيران. حدث ذلك في عهد الشاه، أيْ قبل الثورة. وعلى الرغم من هذه الإنجازات كلها؛ حالت السلطات الإيرانية دون عودة جثمانه، بعد وفاته، إلى مسقط رأسه، تبريز عاصمة إقليم أذربيجان الإيرانية.

*) واحدي ومختوم من قادة الشعب التّركمانيّ، وكمانجر من قادة هيئة حزب "كوملة" بكردستان إيران، وقد قتلت الأجهزة التابعة للنظام الإيراني الثلاث بأشكال مختلفة.

وفي تلك الندوة، قدّم المشاركون، العرب والأتراك والأكراد والتركمان، مشروعاً للحكم الذّاتيّ للمناطق التي تقطنها قوميات غير الفارسية. وفي نهاية الأمر، وتحديداً في النصف الثاني من عام ١٩٧٩ غيّر مجلس خبراء القيادة مشروع الحكم الذّاتيّ للقوميات غير الفارسية، واختزله في ٣ موادّ في الدستور: ١٥ و١٩ و٤٨. وتنصّ هذه الموادّ الدّستوريّة على ضرورة تدريس آداب ولغات القوميات غير الفارسية في المدارس، والتكافؤ بين القوميات في إيران.

وبالطبع لم يتمّ تنفيذ هذه الموادّ الدّستوريّة، على الرغم من مرور ٣٦ عاماً على إقرار الدستور.

وعند اعتقالي من منزلي في طهران، يوم الاثنَيْن ٢٥ أبريل/ نيسان ٢٠٠٥، تذكّرتُ صديقي الكرديّ "صالح نيكبخت" الذي سبق أن تشاركتُ معه في النضال، وطلبتُ من زوجتي وابنتي بأن يُوكِّلاه للترافع عنّي.

ثمّ حملتْني القوّات الأمنية في سيّارة "بيجو" كانت متوقّفة في شارع "مستوفى" في حَيّ يُوسُف آباد، غير بعيد عن المنزل. أجلسوني بين عنصرَيْن من الأمن، لمنعي من الفرار، ثمّ انحشرتْ بنا السّيّارة في زحام السَّيْر الطّهرانيّ الخانق.

وقت غروبٍ محزنٍ ومملٍّ؛ أهدرْنا نحو ٢٠ دقيقة في الطريق الموصل إلى سجن "إيفين". انفتح باب السجن الكبير، وبمجرّد دخولنا؛ عادت بي الذاكرة إلى سجون طهران التي زرتُها من قبلُ سجيناً. الزيارة الأولى قبل الثورة، لسجن كان يُدعى "سجن اللجنة المشتركة للشرطة والسافاك"(*)،

---

*) تغيّر اسم السجن بعد ثورة فبراير ١٩٧٩ إلى "سجن مشترك للِجان الثورة الإسلامية والشرطة"، ثمّ تغيّر إلى "سجن التوحيد". وقد اشتُهر بكونه من أماكن التعذيب المرعبة. وفي منتصف عهد الرئيس محمّد خاتمي تمّ تحويله إلى متحف، تُعرض فيه أدوات سجون عهد الشاه وأساليبها.

وهو المبنى الواقع أمام المبنى الرئيس لوزارة الخارجية في طهران. كنتُ طالباً في كُلّيّة الإدارة بجامعة طهران وقتها. وبالطريقة ذاتها، دخلتُ السجن في سيّارة بين اثنَيْن من رجال الأمن، ولكنْ، في سيّارة "بيكان". كان ذلك في أوائل ١٩٧٤ حيث اعتُقلتُ، برفقة طلّابٍ آخرين، بتهمة تسيير احتجاجات ضدّ شراء أسلحة أميركية من قبَل نظام الشاه. بقيتُ في السجن فترة قصيرة.

وها أنا أعود إلى سجن "إيفين" الذي أعرفه. عند باب الدخول جرّدوني من ملابسي كلها، وجميع ما في حوزتي، بما في ذلك الحذاء والساعة والهاتف المتنقّل. بقيتُ قرابة نصف ساعة في غرفة انتظار، قبل أن يأتي الضابط مراقب السجن، ويوجّه بأَخْذي إلى القسم ٢٠٩.

صعدنا السّلّم إلى الطابق الأعلى. كان هذا القسم معروفاً لديّ، وهو مخيف جدًّاً. يُدار من قبَل وزارة الاستخبارات، بينما تُدار أقسام السجن الأخرى تحت إشراف إدارة سجون الدولة والسلطة القضائية. سعيتُ لاستراق النَّظَر من طرف عُصابة، أغلقوا بها عينَيّ. رأيتُ صفًّاً من زنازين انفرادية في ممرَّيْن متعامدَيْن.

في الزنزانة الانفرادية أزالوا العصابة عن عينَيّ. لفت نظري وجود مصحف وكتاب تاريخي. لم تكن لديّ رغبة في القراءة. كنتُ متعَباً جدًّاً، ومشغولاً بالتفكير في مصيري. حتّى غفوات النوم المتقطّعة لم تمنحني الهروب من التفكير.

في حدود السابعة مساءً أحضروا العشاء. بدا الطعام في "إيفين" أفضل من الذي رأيتُهُ في الأهواز. بين الثامنة والنصف والتاسعة؛ غطّيتُ وجهي ببطّانيّة عسكرية سوداء باهتة اللون، كانت ملقاة في زاوية من الزنزانة.

دخلتُ في سبات عميق.

مرَّ الليل غارقاً في النّوم. لم أنتبه إلا في الرابعة صباحاً، على صوت طَرْق باب الزنزانة. لم يتحدّث أحد. فقط طَرْق على الباب. جالت أفكارٌ كثيرة في خاطري. ماذا يريدون أن يفعلوا بي في هذا الفجر الرّبيعيّ؟!

كل ما كانوا قد أخذوه منّي أعادوه إليّ في غرفة الدخول لسجن إيفين. عاد الأشخاص الذين سبق أن أحضروني إلى السجن، وأخرجوني معهم من السجن أيضاً. سرْنا في سيّارة. وعندما وصلْنا إلى طريق "الشيخ فضل الله نوري"؛ توقّعتُ اصطحابي إلى مطار "مهراباد". فكان توقّعي صحيحاً. في المطار، تمّ تسليمي إلى عنصرَيْن من وزارة الاستخبارات. كانا شابَّيْن، أحدهما متأنِّق بشكل لافت. سلّم الشَّابَّان مسدَّسَيْهما عند بوّابة الدخول في صالة المطار إلى الضابط المسؤول عن التفتيش. أنجزا ذلك سريعاً حتّى لا ينتبه أحد من المسافرين.

وفي صفّ بطاقة صعود الطائرة المخصّص للأهواز؛ اتّضحت الوجهة بشكل كامل. ولكن الاستخباراتيّ المتأنِّق؛ قال لي "سنذهب بكَ إلى سوسنجرد (الخفاجيّة)". وفي الصّفّ لمحتُ أحد سكّان مدينتي، رجلاً اسمه عزيز. ب وزوجته شهناز. وبحكم القرابة التي تجمعنا؛ تقدّمتُ إليه مُظهِراً - لعنصرَي الاستخبارات - أنني أريد سؤال قريبي عن أحواله. سلّمتُ عليه، ثمّ همستُ في أُذُنه باللغة العربية "الرجلان اللذان معي من القوّات الأمنية، وسيحملانني إلى الخفاجيّة، رجاءً أخبر أهلي في الأهواز بذلك"!

تغيّر لون وجه الرجل. وأظهر المرافقان امتعاضاً من تصرُّفي، بل وقال أحدهما "لا يحقّ لكَ أن تُسلِّم على أحد مرّة أخرى".(*)

---

*) بعد إطلاق سراحي بمدّة؛ رُويتْ لي قصّة لقائي بعزيز وزوجته "شهناز" في المطار من زاوية أخرى، وقيل لي إن "شهناز" أُغميَ عليها في المطار حين سمعتْ من زوجها بأمر اعتقالي.

في الطائرة؛ جلستُ بين العنصرَيْن الأمنيَّيْن، تماماً كما جلستُ في السّيّارة عصر اعتقالي. ولكنْ، دون قيود.

وبعد ٥٠ دقيقة؛ وصلْنا إلى مطار الأهواز. نزلْنا من الطائرة، وسرْنا نحو صالة القدوم سَيْراً على الأقدام. المسافة قصيرة، وسبق أن اعتدتُ السير فيها. ولكنها المرّة الأولى التي أسير فيها برفقة شخصَيْن بلباسٍ مَدَني .. وسلاحَيْن!

في أثناء السَّيْر؛ لمحتُ يداً تلوِّح لي في الصالة. كان من أصدقائي الفُرْس القدامى. بيد أن صوت عنصرَي الأمن ارتفع عندما وجدوا أن كثيراً من عابري الصالة يُلقون تحاياهم عليّ. اقترب صديقٌ عربي بغرض مصافحتي. عبس المأموران الأمنيان. لم أعتنِ بملامح وجهَيْهما، ولم أتحرّك من مكاني. اقتنصتُ الفرصة، وهمستُ في أُذُن صديقي العربي "هذان من القوّات الأمنية"!

جمد للحظات مبهوتاً، قبل أن يبتعد مسرعاً. عاد أحد المأمورَيْن، ليُنبّهني مجدّداً "ألم نقل لكَ لا تُسلِّم، ولا تردّ على أحد؟!".

فأجبتُهُ موضّحاً صعوبة تجاهلي الناس. قلتُ له أيضاً "أهل مدينتي العرب يعدّون ذلك من سوء الأدب". أوضحتُ أيضاً "الناس الذين يُسلِّمون عليّ لا يعرفون شيئاً عن موضوع الاعتقال، بل يظنّون أنني جئتُ كالمعتاد إلى الأهواز من أجل لقاء الأصدقاء والمعارف"!

جحيمي المُحبَّبة لا تُحتمَل

فيما كنّا خارجين من صالة المطار؛ وقع نَظَري على "عبّاس شمعوني". هذا الرجل من شباب المكان المعروف بـ "سوق العامري" في الأهواز. كان مشغولاً بالحديث مع شخص لا أعرفه. ربمّا لديه واحدة من صفقاته.

تدور الأحاديث، في الأهواز، عن شمعوني، بوصفه قصّة غامضة جدًّاً. يُوصف بأنه - بعد الثورة - قطع طريق المئة عام بين عشية وضحاها. في رمشة عين تحوّل من شابّ عادي إلى مقاول ثري. هذه المكانة حصل عليها ببركة شراكته مع الجنرال علي شمخاني، وزير الحَرَس الثّوريّ في فترة رئاسة رفسنجاني، ووزير الدفاع في فترة رئاسة خاتمي، وأمين المجلس الأعلى للأمن القومي حاليًّاً (٢٠١٦). وليس لعبّاس شمعوني أيّ انتماء سياسي خاصّ.

كان مأخوذاً بحديثه مع ذلك الشخص الذي لا أعرفه. وفيما أخذْنا طريقنا إلى خارج القاعة؛ توقّفت سيّارة "بيك آب" ذات مقصورة مزدوجة بعيداً عن المكان الذي تقف فيه سيّارات الأجرة. ومن السّيّارة؛ خرج اثنان من رجال الأمن، وتسلّماني من الرجلَيْن الطّهرانيَّيْن اللَّذَيْن رافقاني في الرحلة الجوّيّة. حين ركبتُ في المقعد الخلفي، رأيتُ شخصَيْن آخرَيْن؛ أحدهما كان السائق، والآخر في المقعد الأمامي، ومنذ اللحظة تلك؛ لم أرَ المأمورَيْن الطّهرانيَّيْن ثانية.

أُسدِلتْ ستارة عريضة على زجاج السّيّارة، حتّى لا أرى المدينة التي أعرفها جيّداً. لم أكن أعرف إلى أيّ مكان نحن متّجهون. فوق ذلك، وضعوا عصابة على عينَيّ، كما فُعل بي في طهران. تحرّكت السّيّارة، وحاولتُ تنشيط حواسّي، لأتحسّس المسار تخميناً!

عندما يحرمونكَ حاسّة البصر، فماذا يمكنكَ أن تفعل؟

في هذه الحالة؛ ربمّا تساعدكَ حاسّة أخرى، هي حاسّة السَّمْع. لذلك؛ أصغيتُ إلى الأصوات بشكل جيّد، ربمّا أعرف الوجهة. هل هي الخفاجيّة"سوسنجرد" فعلاً كما قال المأمور الطّهرانيّ؟ إذنْ؛ هذه الوجهة هي أسوأ مكان للتحقيق والسجن.

لقد وُلدتُ في هذه المدينة، وقضيتُ فيها سنوات طفولتي، وأعشق أهلها. لكنني أرى أنها أبشع مكان للتحقيق والسجن في إيران. وليس بعدها مدينة سوى الحدود العراقية والهور العظيم، أي ذلك المستنقع الفاصل بين إيران والعراق.

المحيط الاجتماعي لهذه المدينة عشائريّ، ودينيّ للغاية. والإدارات الأمنية فيها واقعة تحت نفوذ أقلّيّة غير عربية من مدينة دسبول.

أنا أصلاً أسكن في طهران منذ سنين عديدة، وكان يجب أن يتمّ التحقيق معي في المدينة نفسها، وليس في الأهواز أو الخفاجيّة.

وعندما أُطلق سراحي، وشاهدتُ أخبار الشهر الثاني من العام الإيراني ١٣٨٤ (٢١ أبريل - ٢١ مايو ٢٠٠٥)؛ استرعى انتباهي خبرٌ من وكالة الطّلاّب الإيرانيّيْن "إيسنا"، منشور في ٢٩ من الشهر نفسه. وطبقاً لـ "إيسنا" فقد

"صرح أمير خاني، النائب العامّ للمحكمة العامّة والثورة في الأهواز بتسجيل ٤٤٨ ملفّ في محكمة الأهواز".

وقال "خلال وقوع اضطرابات الأهواز، أُجريَت تحقيقات واسعة بمساعدة الإدارة العامّة للاستخبارات، وقوّات الشرطة، وحَرَس الثورة، والباسيج. وأدّت التحقيقات إلى القبض على أكثر المتّهمين".

إذا عرفنا أن عدد العرب المقبوض عليهم جرّاء مشاركتهم في المظاهرات المناوئة للحكومة، والذين تمّ احضارهم للمحكمة هم ٤٤٨ شخصاً، فإن ممّا لا شكّ فيه هو أن الذين تمّ احضارهم إلى مخافر الشرطة، وتمّ إطلاق سراحهم لاحقاً، بعد استجوابهم، وتحمّل أنواع التعذيب والضرب، هم أضعاف هذا الرَّقْم بمرّات عديدة. في الأسبوع الأوّل من الاعتقال نفسه سمعت "سهرابيان"، المحقّق الذي كان قد أتى من طهران إلى الأهواز من أجل التحقيق معي، يقول إنه "ذهب بعد الاحتجاجات في الأهواز إلى مدينتي عبادان والمحمّرة (التي يسمّيها خرمشهر)، وفي حركة استباقية، تمّ القبض على ناشطين عرب في المدينَتَيْن ذات الأغلبية العربية. واعتقلت القوّات الأمنية في هاتَيْن المدينَتَيْن احترازيّاً كل الأشخاص الذين كانوا يعتقدون بأنهم سيقودون جماهير الشعب إلى الاحتجاجات في الشارع.

سجن الأهواز السِّرِّيّ وزنزانة انفرادية

لم أكن قادراً على معرفة قدر الوقت الذي استغرقناه بين المطار وبين سجن الخفاجيّة. عصبة عينيّ لم تسمح لي بقراءة الوقت في ساعتي. ما أتذكّره؛ هو أنني كنتُ قلقاً ومتوتّراً من حقيقة نقلي إلى السجن ذي السمعة السّيّئة.

وعلى العكس من العنصرَيْن الأمنيَّيْن الطَّهرانيَّيْن؛ فإن رفيقَيَّ الجديدَيْن في الأهواز لم يذكرا شيئاً عن وجهتنا. امتنعا عن الحديث معي. وحين نزلنا من السّيّارة؛ أزحتُ العصبة عن عينيّ قليلاً، لأعرف أين أنا. لم أتبيّن شيئاً عن المكان. رأيتُ زنازين انفرادية، شُيّدت في صفَّيْن متقابلَيْن. ربمّا كان عددها ستّ عشرة، في كلّ صفّ ٨ زنازين. بمرور الوقت، انتبهتُ إلى أن بعضها مخصّص لغرفة تحقيق، وغرفة استراحة الحُرَّاس، وغرفة للمدير، وأخرى للاتّصالات والهاتف.

تقع غرفة التحقيق في نهاية الممرّ، وكان سقفها مستعاراً من الحديد. هناك جهاز تكييف كبير أعلى السقف، يقع بالقرب من مكتب التحقيق يؤمّن الهواء للغرف السّتّ عشرة.

- أين أنا بحقّ؟

أين أنا من هذه المدينة الملتهبة؟

أقول هي الأهواز التي بدأ مناخها - في تلك الأيّام- يميل إلى الحرارة الحارقة، كحرارة أهلها العرب في تمرّدهم ضدّ الظلم والتمييز العنصري.

بالطبع؛ فإنني أعرف أن فصل الربيع في مسقط رأسي ينتهي في منتصف نيسان/ أبريل (الثالث عشر من الشهر الأوّل الإيراني). ومن بعد ذلك التاريخ لا يمكن تحمُّل الحَرّ إلا بأجهزة التكييف. وتشغيل هذه الأجهزة، في هذه البقاع، مثله مثل تحليق الطيور المهاجرة، الذي يُنبئ عن بداية الفصل.

.. "جحيمي المحبّبة"، كان هذا الاسم قد أطلقتُهُ، قبل سنوات، على مسقط رأسي المبتلاة. والآن عليّ قضاء أيّامي مثل طائر السنونو، لكنْ، بعين مغلقة، وقَدَم مُكبَّلة، وحيداً في مكان اسمه السجن الانفرادي. فصل الربيع في مدينتنا هو فصل الطيور المهاجرة. أتذكّر في طفولتي عندما كانت الطيور تبني عشّاً في زاوية غرفة جلوسنا أو غرفة نومنا. لم نكن نجرؤ على التّعدّي عليها، لأنّ عوامّ الناس لديهم موروثٌ ميثولوجيّ يرى أن هذه الطيور "عَلَوِيَّة"، أي من سلالة السادة(*)!

***

٢٤ متراً مربّعاً، بمدخل واحد، ودورة مياه. هذا هو مكاني الأوّل الذي وُضعتُ فيه، لتقع زنزانتي الانفرادية قبالة غرفة التحقيق، تقريباً. غرفة في مكانٍ ما من الأهواز العربية المترامية في مساحتها. وهذه الزنزانة يُقال لها

---

*) "السادة" هم العشائر التي يعود نسبها إلى الحسين بن علي بن أبي طالب، ويقابلهم "الأشراف" الذين يعود نسبهم إلى أخيه الحسن. والنظرة الميثولوجية التي ذكرها المؤلّف موجودة في غير مكانٍ من محيط المناطق العربية الشِّيعيَّة في حوض الخليج العربيّ. وقد نشأت فكرة اعتبار بعض الطيور من "السادة" بدافع تربويّ في البداية، ومع الزمن تراكمت وتحوّلت إلى ما يُشبه "التابو" الذي يمنع إيذاء أنواع معيّنة من الحيوانات، ومن بينها الطيور المهاجرة في فترة تزاوُجها وحضانتها.

"سويت". ومنذ اللحظات الأولى؛ سعيتُ إلى أن أعرف أين تقع هذه الـ "سويت" من خارطة مدينتي ومسقط رأسي.

حاولتُ الاستعانة بما أحمله من ذاكرة؛ فقد سبق لي أن سمعتُ من شُبّان عرب سُجنوا سابقاً أن السجناء السياسيّيْن في سجن الأهواز يُنقَلون إلى سجن في حَيّ "سبيدار". وهناك يتمّ التّحفّظ عليهم، حتّى استكمال التحقيقات، ومن ثمّ يُنقَلون إلى سجن "كارون"، وهو السجن الأساسي والرّسميّ لمدينة الأهواز. بنيتُ فكرتي على أساس هذه الأقوال، وذهبتُ بظنّي إلى أنني في سجن "سبيدار" أيضاً.

تعزّز ظنّي بوجود قرائن أخرى، فبين وقت وآخر، كنتُ أسمع صوت طائرة. وفي المساء أسمع صوت قطار يمرّ. صدّقتُ أنني في سجن "سبيدار". أنا ابن المدينة، وأعرف أن هناك خطّ قطار يربط الأهواز بميناء معشور (ماهشهر) في شرق تلك المنطقة، ويمرّ بالقرب من السجن.

على ذلك؛ حين كنتُ أسأل السَّجّانين أو المحقّقين عن مكان سجني؛ فإنهم كانوا يرفضون الإجابة.

وفيما كنتُ في ذلك "الجناح"؛ طُرق الباب، ثمّ طُلب إليّ تغطية عينَيّ بالعصبة. بعدها دخل رجلٌ. ولاحقاً عرفتُ أنه المحقّق الرئيس الذي يتولّى قضيّتي.

في الواقع؛ هناك محقّقان آخران، وربّما ثلاثة. لكن الذي دخل عليّ أول مرّة هو المحقّق الرئيس. هناك محقّق من وزارة الاستخبارات في طهران، ومحقّق آخر من محكمة الثورة في طهران.

وفي إحدى الليالي، تمّ استجوابي أيضاً من قبَل أستاذ جامعي. وكان

- حسب الظاهر - أستاذاً محاضراً، قد جاء من طهران إلى الأهواز، ويؤدّي عملاً ميدانيًّاً لبحث ما. وقد حقّق معي برفقة مدير عامّ الإدارة القانونية في إدارة الاستخبارات بمحافظة خوزستان (إقليم عربستان). هذا ما قاله المحقّق المسؤول عنّي.

ربمّا كان أيضاً مدير إدارة الاستخبارات في الإقليم. هؤلاء القوم الكذبُ عندهم مثل شرب الماء، والصِّدْق نادر فيما يقولون.

أعود إلى المحقّق الرئيس الذي دخل عليّ الزنزانة، وبدأ الكلام، متحدِّثاً عن ثقل ملفّي، وقال إن هناك قاضياً مختصّاً مسؤولاً عن هذا الملفّ.

قلتُ لنفسي إنها حرب نَفْسيَّة، هدفها إضعاف روحي المعنوية. وأنا أعرف مثل هذه التكتيكات من قبل. ذهب المحقّق، وتركني وحيداً. وفي أثناء وجوده، عرّف نفسه بأن اسمه "أميري"، وأنه - في الأصل - من مدينة "دزفول" بالرغم من صعوبة تمييز لهجته. كان في الظاهر هو المسؤول عن ملفّي. لأنه كان يقول لي إنه منذ السنوات الأولى للثورة وهو يتابع أعمالي وكتاباتي. وعلى خلاف السجناء السياسيّيْن العرب الآخرين، لم أقابل أبداً أيّ محقّق عربي.

لا تحچيْ ترَىْ تبچيْ!

منذ اليوم الأوّل؛ لفتت نَظَري الكتابات المتناثرة على جدار الزنزانة. أحياناً أُحدِّق في الخطوط التي نقشها سجناء سابقون. كان واضحاً أن بعض المكتوب على الجدار كُتب بوساطة حُرَّاس السجن، بهدف التأثير السَّلبي في معنويات السجناء. ولكن أغلب الذي تمّ نقشه كان من الأشعار والكلمات القصيرة أو الحكم الأهوازية أو المقولات النّضاليّة. ولها أثر إيجابي في السجناء، خاصّة الذين وقعوا وحيدين في مخالب محقّقين قساة.

شخصيًّاً؛ أحسستُ بأثر هذه الكتابات ووَقْعها الإيجابي النّضاليّ في تقوية معنوياتي. لا أنسى تلك الجملة القصيرة المكتوبة باللهجة العربية الأهوازية المنقوشة في زاوية من الجدار "لا تحچيْ ترَىْ تبچيْ"، ومعناها الحرفي هو "لا تحكِ، ستبكي". غير أن معناها النّهائيّ هو "لا تعترفْ للمحقّقين، فتندمْ، فستبكِ". هذه العبارة تدعو إلى الصمود.

والغريب أن هذه الجملة لم تقع عليها أعين وأيدي حُرَّاس السجن الذين كانوا يزيلون مثل هذه الكتابات. وقد أمدّتْني هذه الكلمات الموزونة والقصيرة والأشعار بطاقة نضالية. ربمّا لو قيلت الجملة خارج السجن، لما شعرتُ بما تكتنفه من إحساس خاصّ. غير أن للمكان إيحاءه. إنه مكان مُتخَم بروائح بغيضة من التعذيب والتهديد والكذب من جهة، ومن جهة أخرى، هناك عالم باطني محتدم بالصراع بين ضعف المعنوية وقوّتها.

كان لهذه الجملة الشَّعبيَّة معنى وتأثير عميق في نفسي، يشبه تأثير كتاب نضالي قرأتُهُ في أيّام شبابي، مثل: رواية " ذبابة الخيل" للكاتبة إيثل ليليان فونتش، أو رواية " الأُمّ" لمكسيم غوركي.

في المساء، صرخ الحارس من خلف ثقب صغير في أعلى باب الزنزانة "ضعِ العصبة على عينَيْك". ثمّ فَتَحَ الباب، واقتادني إلى موقف سيّارات، يقع خلف هذا السجن السِّرِّيِّ.(*)

وفي الموقف؛ كان هناك شابّان عربيّان آخران، أحدهما في السابعة عشرة، والآخر عشرينيٌّ. ركبْنا ثلاثتنا معصوبي العيون، ومقيّدين سيّارة من نوع "فان". سمعتُ الشَّابَّيْن يتحدّثان - باللغة العربية - عن وجهة السّيّارة. لم أنطقْ بأيّة كلمة، وهما أيضاً لم يتحدّثا معي. ربمّا ظنّاني غير عربي، أيْ من الأقلّيّة غير العربية في الأهواز.

ومجدّداً؛ عادت إليّ متلازمة "الخفاجيّة". وبعد نزع الغطاء عن عينَيّ، وجدتُني في مكان شبيه بطريق الخفاجيّة، بالقرب من مبنى يبدو أنه حكومي. قلتُ لنفسي من المؤكّد أنهم نقلونا إلى تلك المدينة، وعلى إثر ذلك، خطرت في بالي فكرة الانتحار.

وفي خاطرة مجنونة؛ قلتُ لنفسي: يجب أن أستغلّ الفرصة، وعندما تتحرّك السّيّارة أرمي بنفسي تحت عجلاتها. وفيما كنتُ أفكّر في طريقة تنفيذ خطّتي، عاد أحد المأمورَيْن الذي كان قد دخل إلى المبنى، وأخذ معه الشَّابَّيْن العربيَّيْن.

---

*) المثير للاهتمام في هذا السجن هو أن حُرّاسه، وهم تابعون للإدارة العامّة للاستخبارات في إقليم عربستان، يتجوّلون بملابسهم الشّخصيّة في السجن مثلهم مثل المحقّقين. وفي عهد الشاه سُجنتُ في "السجن المشترك للسافاك والشرطة"، وكذلك في سجن "جمشيدية"، وكنتُ أرى الحُرّاس يرتدون ملابس عسكرية رسمية.

سألتُ المأمور الثاني "أين هذا المكان؟"؛ فأجاب باقتضاب "المحكمة"!

كان يكذب، مثل بقية عناصر الأمن. فقد فهمتُ لاحقاً أن ذلك المكان هو المقرّ الرئيس لقوّات الشرطة في الأهواز، وأنّ الشَّابَّيْن الآخر أُخذا إليه من أجل انتزاع اعترافاتهما تحت التعذيب. يد الشرطة في هذا الأمر غير مُقيَّدة، يضربون المتّهمين حتّى الموت لأخذ الاعترافات، سواء أكان ذلك كذباً أم حقيقة. كان أغلب الناس يتحدّثون عن أساليب وحشية تتّبعها الشرطة الإيرانية في انتزاع الاعترافات من المتّهمين. وقد عرفتُ في السجن أن عدداً من المعتقلين في احتجاجات نيسان/أبريل ٢٠٠٥ في الأهواز؛ تمّ تحويلهم إلى مخافر قوّات الشرطة لانتزاع اعترافاتهم قبل نَقْلهم إلى الزنازين السِّرِّيَّة في الاستخبارات. ويبدو أن يد الاستخبارات في فترة حكم خاتمي كانت شبه مغلولة في هذا الصدد (أي في بعض الأمور مثل الاحتجاجات). وكان جزء من هذا العمل يتمّ بشكل جليّ من قبَل قوّات الشرطة. لكنْ، في فترة حكم أحمدي نجاد، خاصّة بعد الإعلان عن نتائج الانتخابات الرّئاسيّة وما تبعها من مظاهرات واحتجاجات في العام ٢٠٠٩، عادت مرّة أخرى كل الأجهزة للتسابق مع بعضها في ممارسة التعذيب والقَمْع، بل واغتصاب الرجال والنساء.

اعترفْ بتزوير رسالة أبطحي

على الرغم من إنزال الشَّابَّيْن العربيَّيْن الآخرَيْن؛ فإن رجال الأمن تركوني في السّيّارة. لم يُنزِلوني منها. لا أعرف السبب. وربمّا أخذوني بالخطأ إلى مقرّ قوّات الشرطة، أو أنهم تراجعوا - في آخر اللحظات - عن قرار تعذيبي في مقرّ قوّات الشرطة، فأعادوني إلى السجن.

لم يكن معي مذياع ولا تلفاز. وهذا مخالف لقوانين السجن في الجمهورية الإسلامية الإيرانية. وكذلك حُرمت حتّى من الكتاب والصحيفة. في زنزانة سجن "إيفين" وجدتُ كتاباً تاريخيَّاً ومصحفاً. أمّا هنا؛ فلا شيء!

في وحدة الزنزانة؛ لم يكن لديّ أيّ مانع من قراءة حتّى صحيفة "كيهان" أو "جمهوري إسلامي" المتشددَتَيْن. ولكنْ، حتّى هاتَيْن منعوني منهما. كذلك لم يكن هناك، فترة تنزُّه، ولو لقليل من لوقت. وهو حقّ قانوني لكل سجين. لم يسمحوا بذلك إلا بعد مرور ٥٠ يوماً من اعتقالي.

في وحدة الزنزانة؛ لم يكن أمامي إلا الجدران. أُعيد تجوالي يوميَّاً على نقوشها وكتاباتها. بعضها كان على قدر من الصِّغَر، لدرجة أنه لا يمكنني قراءتها دون نظّارة. نظّارتي أُخذَت منّي ضمن مقتنياتي المأخوذة في اليوم الأوّل. ليس لديّ غير لباس السجن: قميص وبيجامة.

سبق أن ألححتُ بالمطالبة باستعادة نظّارتي على الأقلّ. غير أن المحقّق قال إن النظّارة معدنية، ويمكن ابتلاعها، بهدف الانتحار. ومع أنني أكّدتُ

أنني لستُ من أهل الانتحار، وألححتُ في المطالبة؛ فإن كلّ ما قاله هو وعد بتوفير نظّارة بديلة من البلاستيك!

ومن دون نظّارة؛ رحتُ أقرأ سجلاّت سجناء سبقوني إلى هذا المكان الخانق. بعض الخطوط المنقوشة نَقْشَاً في الجدران؛ تشير إلى أعداد أيّام قضاها سجناء في المكان. من بينها ١٤ خطّاً، ٢٠، ٣٠.. أو أكثر!

هذا بعض ما فهمتُهُ من رموز الخطوط، وأن هذه القبور كانت زنازين مؤقّتة. لهذا خمَّنتُ كم من الوقت سأبقى في هذه الزنزانة الانفرادية.

في أحد الأيّام، دخلتُ في اشتباك مع صراصير دورة المياه. فرأيتُ - بالصدفة - فوق الجدار خطوطاً تشير إلى ثلاثة أشهر وعدّة أيّام. إن التفكير في قضاء ثلاثة شهر - أو أربعة - وحيداً في جحر كهذا، يُثير القلق والتّوتّر. وفي ذلك الجانب، كانت هناك جملة قد نُقِشَتْ على الجدار، لها نوع آخر من التأثير. فقد كتب أحد السجناء السابقين باللغة العربية "ثمينة أنتِ، أيّتها الحرّيّة". كانت هذه من الجمل التي أثّرت فيَّ بشكل كبير.

والحقيقة يمكن إدراك المعنى الحقيقي والعميق" للحرّيّة" فقط في تلك الظروف الاستثنائية من الشعور بالوحدة والضغط النَّفْسيّ جرّاء التحقيق والسجن الانفرادي. بالطبع كنتُ قد سمعتُ من بعض الأصدقاء الأذربيجانيّيْن أنهم كانوا قد بقوا شهرَيْن أو ثلاثة في السجن المؤقّت خلال اعتقالات قلعة بابك في منتصف العقد الأوّل من القرن الحالي. اذ كان يحجُّ الألوف من أتراك أذربيجان في أوائل شهر تمّوز/ يوليو من كل عام إلى هذه القلعة في أعلى جبال إقليم آذربيجان، ويحتفلون ببطلهم القومي بابك الخرمي، ويُطلقون هتافات اعتزاز بهويّتهم المتمايزة عن الفُرْس ومطالبهم القومية.

وقد لبّيتُ دعوة بعض من قادة حركتهم القومية عام ٢٠٠٢، وجازفتُ، وشاركتُ كعربي أهوازي وحيد في تلك الاحتفالات. فكانت تلك المشاركة، من الاتّهامات التي وجّهها إليّ المحقّقون في السجن. ولم أعرفْ منذ أن قضى المعتصم بالله على بابك في القرن التاسع الميلادي، هل تسلّق عربي آخر غيري تلك الجبال الوعرة، وبلغ قمّتها؟ إذ كتبتُ بعد عودتي من تلك الرحلة مقالاً بعنوان "ياشاسين أذربيجان" في صحيفة الشرق القطرية، وقد وضّحتُ فيه للقارئ العربي معنى عنوان المقال، وهو "تحيا أذربيجان". وكذلك شرحتُ مدى ما بلغتْهُ الحركة القومية بين أتراك إيران آنذاك.

وقد تطوّرت فيما بعد حتّى وصلتْ إلى آفاق جديدة وأنا أكتب هذه الذكريات (٢٠١٦). وقد أثار ذلك المقال حفيظة القوميّيْن الفُرْس، فهاجموني في صحفهم ومواقعهم على الإنترنت، واتّهموني بالسعي إلى تشكيل حلف عربي - تركي في إيران.

ويرزح حاليّاً المئات من النشطاء الآذريّيْن في سجون إيران لمطالبتهم بحقوقهم السّياسيّة والثّقافيّة، ومنها التعليم بلغتهم التّركيّة الآذرية في المدارس والجامعات.

وتُشكِّل هذه القومية نحو ٣٠ في المئة من سكّان إيران. وبالمناسبة يمكنني القول إن عدد الفُرْس في إيران أيضاً لا يتجاوز الثلاثين بالمائة، وهذا ما صرّح به حميد رضاحاجي بابائي وزير التعليم والتربية في عهد الرئيس السابق أحمدي نجاد (٢٠٠٥ - ٢٠١٣)، حيث أكّد أن "سبعين في المئة من تلاميذ المدارس في إيران هم ثنائيو اللغة"، أي ليسوا فُرْساً، لأن التلاميذ الفُرْس لا يُتقنون إلا لغة واحدة؛ هي الفارسية.

قال لي بعض الأصدقاء العرب الأهوازيّينْ بعد إطلاق سراحي أنهم أمضوا ما بين عشرة إلى أحد عشر شهراً في السجن الانفرادي، في السنوات السوداء من عقد الثّمانينيّات وأوائل عقد التّسعينيّات من القرن المنصرم.

ومنذ اليوم الأوّل لدخولي الزنزانة الانفرادية، فرض المَلَل وحشته، بسبب قلّة النوم والتعب. لذلك حاولتُ أن أقطع الوقت بالنوم طويلاً. في حدود شعوري بأن الساعة التاسعة أو التاسعة ونصف ليلاً، كنتُ أتغطّى بالبطّانيَّة العسكرية. ولم أكن أعلم الوقت بالتحديد، لأنهم قد أخذوا ساعتي. وقد وضعتُ البطّانيَّة الأخرى تحت رأسي وسادة. لم يكن هناك سرير. وعلى الرغم من صعوبة النوم فوق "الموكيت"، لكنْ، ما من خيار آخر!

عندما كنتُ طالباً جامعيّاً وشابّاً يافعاً، نمتُ في الجبال على الحصى والحجارة، وذلك يختلف عن وقت الزنزانة الانفرادية؛ ناهزتُ الرابعة والخمسين.

ومع ذلك، ليس ثمّة من فرصة لتزجية الوقت غير النوم، أو محاولة النوم. حتّى وإن قَطَعَ محاولاتكَ طَرْقٌ شديد، كالذي حدث وأنا بين النوم واليقظة!

سمعتُ صوتاً. قال أحدهم "اربط العصبة على عينَيْكَ". لم أرَ شيئاً، ولكنْ، دخل أشخاص إلى الزنزانة. وكان واضحاً أن لديهم طاولة، أدخلوها معهم. تمّ إجلاسي على كرسي أمام محقّق، لا أرى وجهه. فهمتُ لاحقاً أنه مبعوث من قبَل وزارة الاستخبارات في طهران إلى الأهواز، وكان اسمه "سهرابيان"، وعلى الأرجح، هو اسم مستعار.

في التحقيقات التالية، قال لي المحقّق الأهوازي - الدسبولي الأصل - إن "سهرابيان" هذا كان من مساعدي سعيد إمامي. وسعيد إمامي أو -

سعيد إسلامي - هو مساعد وزارة الاستخبارات. وعام ١٩٩٩ اتُّهم بالضلوع في سلسلة اغتيالات سياسية، سبق أن هزّت إيران، وشملت سياسيّيْن وأدباء وكُتّاباً معارضين(*).

ثمّ أعلنوا - لاحقاً - أنه انتحر، بتناوله مستحضراً لإزالة الشَّعْر، يُسمّى تجاريًّاً في إيران "واجبي".

كانت الساعة في حدود العاشرة مساءً عندما بدأ التحقيق. كانت لهجة المحقّق ممزوجة بالتهديد منذ البداية. بالطبع كان لديّ استعداد نَفْسيّ، وفي ذهني تجربتي مع محقّقي "السافاك"، أيّام الشاه عام ١٩٧٤، واستخبارات الحَرَس الثّوريّ عام ١٩٨١.

وفي أثناء عملي في جريدة همشهري (١٩٩٢ - ٢٠٠٤) أيضاً تمّ استدعائي مرّات عديدة إلى مكاتب وزارة الاستخبارات، وتمّ استجوابي. أضفْ إلى ذلك الكُتُب التي كنتُ قد قرأتُها عن مذكّرات السجناء في عصر الشاه أو في عقد الثّمانينيّات من القرن الماضي في عهد الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

ولكن أحدث الأساليب والنصائح التي يواجه بها المحقّقون من سجناء عهد محمّد خاتمي، كنتُ قد سمعتُها من زميلي أحمد زيد أبادي في صحيفة "همشهري"، أو تلك المواضيع التي كانت تُنشر في الصحف الإصلاحية. لذا كنتُ مستعدّاً للإجابة عن الأسئلة المحتملة مع ثقة عالية بالنَّفْس.

منذ البداية؛ هدّدني المحقّق الطّهرانيّ - وهو كبير المحقّقين الذين حقّقوا معي - وطلب منّي الاعتراف بشيئَيْن: أحدهما تزوير رسالة محمّد

---

*) سبق أن أشرتُ إلى أن عدداً من أصدقائي الكتّاب كانوا ضحايا لموجة قَتْل المثقّفين تلك.

علي أبطحي - مدير مكتب خاتمي آنذاك - وإرسالها إلى الخارج، والآخر المسؤولية عن تنظيم احتجاجات الشعب العربي التي انطلقت في ١٥نيسان/ أبريل ٢٠٠٥ من مدينة الأهواز، وعمّت مُدُناً أخرى في إقليم عربستان بعد ذلك.

وجدتُ نفسي تحت شعورَيْن متناقضَيْن. قلتُ لنفسي:

- هل عليّ أن أعترف بأشياء لم أقترفها، وبهذا أنجو بنفسي من هذا العذاب؟ أم عليّ قول الحقيقة ولا غيرها؟

انقسم كياني إلى قسمَيْن، وجال بذهني صراع عنيف. في الوقت الذي كنتُ أردّ على أسئلة المحقّق، كنتُ أقيم أيضاً طلباته منّي. فكّرتُ وقلتُ لنفسي إن الاعتراف بالأمور التي قالها المحقّق سيؤدّي بي علاوة على الفضيحة، إلى عقوبة الإعدام أو على الأقلّ السجن لمدّة طويلة.

وبعد صراع داخلي مرير، قرّرتُ في نهاية الأمر: أنني لن أتنازل تحت هذا الضغط، وهذا التعذيب والتهديد، وليكن ما يكون.

إعدامكَ في "شيلنج آباد"

الحقيقة لا شيء غيرها، وليكن ما يكون. ومن خبراتي في التعامل مع المحقّقين في السجون السابقة؛ لديّ فَهْمٌ واضح، هو أن لـ "التحقيق الأوّل" تأثيراً أساسيّاً فيما يليه من تحقيقات. فإذا استسلم السجين في أوّل تحقيق لتهديدات المحقّق وضغوطه؛ فسوف يبقى مغلوباً على أمره ما بقي، وعليه أن يتنازل دائماً. أو كما تقول اللغة العسكرية إن تحطُّم الحاجز الأوّل يؤدّي إلى تحطُّم ما بعده من حواجز.

أمّا إذا صمد السجين في مواجهة طلبات المحقّقين - الذين لا يهدفون منها سوى الحكم على السجين - ولم يستسلم لطلباتهم غير القانونية والسلطوية، فسوف تكون له اليد العليا في التحقيقات التالية، ولن يندرج تحت شَطْر بيت الشِّعْر العامّيّ الأهوازي المنقوش على الجدار السجن الانفرادي "لا تحچى ترا تبچى"!

وبعد تلك الجلسة الأولى بزمن، قال لي كبير المحقّقين إنه كان ينتظر منّي مثل هذا الأسلوب، أيّ الصلابة في مواجهة الاتّهام غير الحقيقي. والواقع هو أنني لم أكن أعرف حقيقة ما قال. غير أن هناك احتمالَيْن: إمّا أنه يعرف مدى قوّتي المعنوية من قبل، أو أنه كان يكذب، ويريد أن يغطّي على عدم قدرته على انتزاع الاعتراف منّي.

في تلك الليلة، هدّدني كبير المحقّقين الطّهرانيّ "إذا لم تتعاونْ معنا،

فسوف نعدمكَ في مكان الاحتجاجات نفسه"، أي حَيّ الدايره "شيلنج آباد". وحين وجد عدم اكتراثي لتهديداته، وأنني لن أعترف بأمور لم أفعلها؛ قال "يجب أن تعترف هذه الليلة، وبأيّ ثمن. سأنتزع منكَ الاعتراف حتّى لو أعرف أن جورج بوش (رئيس الولايات المتّحدة الأمريكية آنذاك) سيهجم على إيران في هذه الليلة، ويحرق محافظة خوزستان من أجل إنقاذكَ"!

في داخلي، كنتُ أضحك من أعماق قلبي من كلام مساعد سعيد إمامي السابق. لذا قلتُ له "أنا لا أُحبّ جورج بوش، ومساعدتُهُ ليست ضمن حساباتي. وأنتَ تعرف أفكاري، ولم أعمل شيئاً مخالفاً للقانون".

امتدَّ التحقيق إلى الواحدة صباحاً. ولحقني من جرّاء ذلك ضغط نَفْسيّ ثقيل. يشير طنين صوت كبير المحقّقين وتهديداته وحالته إلى أنه لاعب متمرّس وخبير جدّاً في عمله. كان، في الحقيقة، محقّقاً محترفاً، يطرح أسئلة دقيقة، وفي المجمل كان تحقيقاً شاقّاً. لكني شعرتُ بالسعادة لعدم رضوخي لتهديداته، وما وصلت إليه الأمور.

بعد اعتقالي في طهران؛ عاد واحد أو اثنان من القوّات الأمنية إلى المنزل لإحضار أدويتي. وعندما سألتْهُ زوجتي عن وجهتهم؛ قال سنأخذه إلى سجن "إيفين"، وإذا لم يأتكِ خبر عنه خلال ٤٨ ساعة؛ يمكنكِ مراجعة محكمة الثورة في طهران، وستجدينه.

كان هذا الدواء فعّالاً لي، وقتها كنتُ مصاباً بنزلة برد شديدة، ذهبت بصوتي. وقد كنتُ أتحدّث في تلك الأيّام مع وسائل إعلام مختلفة، فارسية وعربية وعالمية. وأحياناً لم أتمكّن من الحديث بسبب النزلة الصدرية، لدرجة أنني استعملتُ أدوية شعبية مَرَّتَيْن أو ثلاثاً من أجل فَتْح حَلْقي، مثل مزيج من الماء الدافئ والعسل وعصير الليمون. لم أرغبْ في التقاعس

عن غايتي، لأنني أردتُ إيصال صوت مظلومية الشعب العربي في إيران إلى العالم.

وبعد أربعة أيّام من اعتقالي، استطعتُ التّحدّث هاتفيّاً مع زوجتي في طهران. فقد أجرت لقاءات مع وسائل إعلام فارسية خارج إيران، وأبدت قلقها من عدم تحديد حالتي ومكان توقيفي.

ثمّ ذهبت مع ابن أختها إلى محكمة الثورة الإسلامية في شارع "معلم" في طهران مستوضحة عن مكان توقيفي، فلم تجد إجابة واضحة. كانت مشوَّشة، وقالت لهم إذا لم تقولوا لي مكان توقيفه، سأبقى في هذا المكان. أخبرها سكرتير قاضي حدّاد - مساعد نيابة أمن محكمة الثورة في ذلك الوقت - عن انتقالي إلى سجن الأهواز.(*)

في ظهيرة ذلك اليوم، أحضر كبير المحقّقين هاتفي النّقّال إلى زنزانتي، وسمح لي بالاتّصال بزوجتي. تمّ هذا الأمر في حضوره هو والمحقّق الأهوازي. إنها المرّة الأولى التي أراهما فيها دون عصابة عين. تحدّثتُ مع زوجتي كالمعتاد باللغة العربية. بعد السؤال عن الأحوال، أجابتْني عن سؤالي عن الأوضاع في خارج السجن، فقالت إن مسألة اعتقالي انعكست بشكل كبير داخل البلاد وخارجها أيضاً، وكان لعدد من الشَّخصيَّات والمؤسّسات الصحفية وحقوق الإنسان موقف في هذا الشأن. هذا الخبر أمدّني بقوّة معنوية، وشعرتُ أنني لستُ وحدي في النضال ضدّ الظلم والاستبداد، فهناك أشخاص في الخارج يشاركونني الفكر، ويعكسون موضوع اعتقالي وسجني في السَّاحَتَيْن الدّاخليّة والخارجية.

هذا الأمر حصّنني - مجدّداً لمواجهة تهديدات السَّجَّانين وترغيباتهم، وزاد من عزمي وثباتي، وأزال أفكار الاستسلام واليأس عنّي.

---

*) قاضي حدّاد هو اسم مستعار، واسمه الحقيقي حسن زارع دهنوي.

وبالطبع؛ فإن هذا الحديث أثار غضب المحقّقين، وبعد ذلك، تمّ حرماني من أيّ نوع من الاتّصال الهاتفي، وشمل المَنْع لقاء زوجتي وابنتي.

قالوا لي - وقتها - إن غداً هو الجمعة، وسوف يأتي محقّق قضائي، ونصحوني بقبول الاتهام حتّى يتمّ إطلاق سراحي في أسرع ما يمكن.

هدّدني المحقّق الأهوازي قائلاً "تَوقَّفْ عن العناد، وتَعَاوَنْ معنا. وإلا سننقلكَ إلى زنزانة انفرادية صغيرة ضيِّقة، تشبه القبر، بحيث لا يمكنكَ حتّى أن تتحرّكَ".

خفتُ قليلاً، ولكنْ، اعتقدتُ أنه كان يخادع. وأكّد أنه تمّ إغلاق ملفّات زميل لي في الملفّ، وأُفرج عنه بعد خمسة أيّام من اعترافه(*) ووعده بالتعاون مع الاستخبارات.

في يوم الجمعة ٢٠٠٥/٤/٢٩ جاء إلى السجن "بورمند" محقّق الشعبة الثانية في النيابة العامّة للثورة الإسلامية في الأهواز. جاء وحقّق معي في مكتب المحقّقين، وليس في الزنزانة.

كان شابّاً أسمر الوجه في الثلاثين من عمره. هذا ما قاله هو بنفسه لي. تعجّبتُ من ذلك، فكيف يُصبح محقّقاً وهو في هذه السّنّ المبكّرة، ويصبح مسؤولاً عن معاقبة الناس، وعن موتهم وحيواتهم؟!

في السنوات التالية؛ علمتُ أنه ترقّى درجة، فأصبح رئيس قسم التوجيه السّياسيّ والعقائدي في محكمة الثورة في محافظة خوزستان (إقليم عربستان). لم يكن من أهل المنطقة، وكان يتّضح من اسمه أنه من منطقة "بوشهر" و"دشستان".

---

*) في الصفحات اللاحقة؛ سأوضح معلومات أكثر عن هذا العنصر الاستخباراتي الذي كان مندسّاً بيننا كنشطاء عرب أهوازيّين.

فُرن السجن الانفرادي

يبدو أن القضاة يقدّمون الطُّعمَ نفسه الذي يقدّمه المحقّقون للمتّهمين. طُعم التعاون والاعتراف، تغريراً بإطلاق السراح. ومثلما عرض عليّ محقّق الاستخبارات التعاون والاعتراف، لأحصل على مثل ما حصل عليه زميلي من إطلاق السراح؛ كرّر القاضي "بورمند" كلام المحقّق. إلا أن المحقّق القضائي أضاف "بل إذا اعترفتَ، فسوف تخرج من هنا غداً".

الفارق هو أن أسلوب المحقّق القضائي لم يتضمّن التهديد والضغط، كما هو الحال مع محقّقي الاستخبارات. المحقّق القضائي توسّل أسلوب الإقناع. في الواقع، كان يرغب أن يذبح بالقطنة. وبما أنني لم يكن لديّ شيءٌ مخالف للقانون حتّى أعترف به؛ فقد لجأ المحقّقون إلى تغيير سياساتهم بعد يأسهم ممّا يظنّونه تعاوناً منّي.

نقلوني من "السويت" ذي الـ ٢٤ متراً مربّعاً إلى زنزانة مساحتها ٦ أمتار فحسب! أن تُنقل إلى غرفة تساوي مساحتها ربع الغرفة التي كنتَ فيها؛ فإن ذلك يعني محاولة مقصودة لتعذيبكَ بتضييق المساحة فيزيائيّاً. على أن فارق المساحة ليس هو التعذيب الوحيد. فعندما تنقطع الكهرباء في السجن تتحوّل الغرفة الصغيرة إلى فرنٍ، لا يمكن الصبر عليه.

صرتُ مُجبراً على خَلْع ملابسي. طلبتُ من السَّجّانين مراراً أن يفتحوا باب الزنزانة، لعلّ بعض النسيم يتسرّب إليها، فأتنفّس، وأتخفّف من

الصداع الذي يُثقِل رأسي وعافيتي. غير أن الحَرَس وضعوا أنفسهم في موضع الجدران، لا يسمعون شيئاً!

صرتُ أمشي في الزنزانة لأطول وقتٍ أستطيعه. أمشي وأمشي، فأتعرَّق، وأشعر بالتعب، ومن ثمّ أتمدّد على أرض الزنزانة على أمل النوم تأثُّراً بالإجهاد. انقطاع الكهرباء يستمرّ، في بعض الأيّام والليالي، ساعاتٍ طويلة. لم تكن لديّ ساعة لأحسب الوقت. غير أن بعض الحُرَّاس ذكر لي أن الوقت يستغرق - أحياناً - ثلاث ساعات. وقت انقطاع الكهرباء.

غرفة مساحتها لا تزيد عن ٦ أمتار مربّعة، في حرارة طقس تناطح الخمسين، دون كهرباء ولا تكييف، ولا حتّى مروحة بدائية تحرِّك هواء الغرفة المختنقة الخانقة. غرفة فتحاتها جميعها مغلقة. إنه فرنٌ ينفخ فوحته على جَسَد كهلٍ في الرابعة والخمسين. ثلاث أو أربع ساعات من الحرارة المتواصلة.

كلّ ما تملكه في مثل هذا المكان هو غريزة البقاء التي تُحفِّزكَ على الصمود، حتّى لا تنتهي إلى السقوط والانهيار. وفي هذا الطَّقْس "الحارق" يرفض السّجّانون حتّى فَتْح نافذة أو باب. كأنهم يستمتعون بشواء أجساد النزلاء أحياءً.

على ما عانيتُهُ من عذاب، أظنّني أقلّ سوءاً من آخرين. أنا ابن الأهواز، تمرّنتُ على طَقْس هذه الأرض العربية الحارّ القاسي منذ نشأتي الأولى. لم يكن غريباً عليّ. صحيحٌ إنني عشتُ سنوات طويلة بعيداً عن مسقط رأسي. إلا أن لديّ مناعةً ما تساعدني على التّكيّف - نسبيّاً - مع الأزمة. جِلْدي احتفظ بمقاومته الحرارة، فلم يتأثّر كثيراً بفرن الزنزانة.

ولا ريب في أن ذلك يختلف كثيراً بالنسبة إلى سجين آتٍ من إحدى مناطق إيران الباردة. ففي هذا الوضع، لا كهرباء ولا تكييف، وفي زنازين انفرادية حارّة وضيّقة ومظلمة في سجون الأهواز؛ فإن كان

ذلك السجين محظوظاً ولم يمتْ، فسوف يصاب بالحمّى، وسوف يحتاج إلى علاج لا محالة.

مناعتي للحَرّ والقيظ، منذ نشأة الطفولة والشباب كانت عوناً لي في هذا المكان، فقد اندبغتُ مبكّراً في هذه المدبغة الساخنة الغليظة (إقليم عربستان). تصوّروا أن الشعب العربي الأهوازي، وهو يمثّل السّكّان الأصليّيْن في هذه الديار، لا يعاني الاضطهاد القومي المفروض من قبَل نظام طهران فحسب، بل يعاني، أيضاً، قسوة الطبيعة - إذا صحّ التعبير - ورَفْع الاضطهاد الأوّل يمكن أن يساعد، على الأقلّ، على تحمّل غلظة الثاني.

وتعوّد الطقس اللّاهب القاسي في حياة يومية معتادة شيءٌ، والوقوع تحت سطوته إجباريّاً لفترة في غرفة مساحتها ٦ أمتار شيءٌ آخر. إنه اختناق تامٌّ، انفصال تامٌّ عن العالم. ربمّا رضختُ لقسوة الحرارة، إلا أنني تيقّنتُ بأنني كنتُ مقبوراً في جهنّم.

فعلوا ذلك معي، على الرغم من أنني كنتُ معروفاً في المجتمع الإيراني. كنتُ عضواً مؤسّساً لاتّحاد كتّاب إيران، في فترته الثانية، وعضواً مؤسّساً في جمعية الصّحفيّيْن الإيرانيّيْن. وكنتُ أكتب في صحيفة "همشهري" الواسعة الانتشار، وهي أوّل صحيفة ملوّنة في إيران كلها. عملتُ فيها ١٢ عاماً، وكتبتُ في صحف كثيرة في العالم العربي(*).

---

*) سبق أن أشرتُ، في بداية هذه المذكّرات، إلى موضوع إخراجي من صحيفة "همشهري" بتحريض من اليمين المتطرّف، أي عصابة أحمدي نجاد. وذكرتُ قصّة دعوتي في نوفمبر عام ١٩٩٢ من قبَل أحمد رضا درايي للعمل في هيئة تحرير هذه الصحيفة. كان المرحوم درايي نائب رئيس تحرير الصحيفة وقتها، وهو صحفي مخضرم ينتمي إلى الصّحفيّيْن القدامى والمؤسّسين. وتمّ تأسيس "همشهري" في ذلك العام، على يد غلام حسين كرباسجي رئيس بلدية طهران المبدع والنّشِط. كنتُ أغطّي الأحداث الفكرية والثّقافيّة والأدبية – وأحياناً السّياسيّة - للعالم العربي حتّى أواخر ٢٠٠٤. وخلالها سافرتُ إلى ليبيا ومصر ولبنان وسوريا والعراق والكويت والبحرَيْن والإمارات العربية المتّحدة وعُمَان. وذهبتُ سنة ٢٠٠٣ إلى لبنان، ليس من قبَل صحيفة همشهري، بل بمبادرة شخصية منّي.

ذات لقاء؛ أخذني الحديث مع محمّد علي عموئي عن سجون إيران. وعموئي من قادة حزب "تُودَه"، وسبق أن قضى من حياته ٣٧ عاماً بين سجون العهدَيْن الشّاهنشاهيّ والجمهوري. التقيتُهُ في حفل ذكرى أحمد شاملو، الشاعر الإيراني المعروف، فدار الحديث عن سجن الأهواز. قلتُ لعموئي"يظلّ سجن "إيفين" المرعب مثل الجنّة مقارنة بسجن الأهواز السِّرِّيِّ. "إيفين" سجن في العاصمة، وعلى مرأى من وسائل الإعلام والبعثات الدّبلوماسيّة الأجنبية. كما أن الطقس، في طهران، أفضل مقارنة بحرارة الأهواز الحارقة التي تصل تحت شمس الصيف إلى ٦٠ درجة. حتّى نوعية الطعام في "إيفين" كانت أفضل.

وقد أقرّ عموئي بذلك، وتحدّث عن سجن "برازجان" (تابع لمحافظة بوشهر، جنوب إيران) مؤكّداً أن صيفه لا يقلّ حرارةً عن الأهواز. وكان عموئي قد سُجن هناك في ستّينيّات القرن المنصرم مع مهدي بازرجان أوّل رئيس وزراء بعد قيام الثورة، وعزّت الله سحابي وغيرهما من الناشطين الشّيوعيّيْن والقوميّيْن الدّينيّيْن المعروفين في إيران بـ "ملي - مذهبي".

وثمّة مَنْ يظنّ ألاّ فرق بين سجنَي "إيفين" و"كهريزك" الطَّهرانيَّيْن، قياساً بسجون الأهواز، من حيث أنواع التعذيب والإهانة والاغتصاب، خاصّة بعد احتجاجات ٢٠٠٩. لكنّ لي رأياً، مفاده أن وسائل الإعلام، في إيران وفي الخارج، تهتمّ بسجن "إيفين" أكثر من سجون سائر المحافظات، وبخاصّة سجون الأهواز.

حتّى الآن، فإن نسبة ٨٠ إلى ٩٠ في المئة من نزلاء سجن كارون، وسائر سجون الأهواز، هم من العرب. هذا السجن يصفه ناشطو حقوق الإنسان في إيران بأنه "أسوأ سجن في البلاد". هذا يعني أن حكومة طهران منحت افتخار أسوأ سجن في إيران لمدينة الأهواز وسكّانها العرب! وأنتم تجدون في هذه السجون أفضل أبناء الشعب العربي الأهوازي وأشرفهم الذين

يتعرّضون لأنواع التعذيب والإيذاء، ليس لذنب إلا جهودهم نحو نيل حقوقهم القومية(*).

ولا أرى الحديث عن سجن "كارون"(**) وجيهاً، دون ذِكْر أحد أهمّ النُّخب الفكرية لشعبنا العربي. إنه المهندس غازي الحيدري، فهو من الباحثين والمثقّفين البارزين. اعتُقل في مايو/ أيّار ٢٠٠٩ بـ "تهمة" ممارسات نشاطات بحثية حول تاريخ الشعب العربي في إيران. كسر المحقّقون البهائمُ التابعون لوزارة الاستخبارات أحدَ أضلاعه في أثناء التعذيب. ويؤمن المهندس غازي بالنشاطات الثّقافيّة والمَدَنية السِّلْمِيَّة، وله دور مهمّ في تغيير الاتّجاهات العنيفة بين السجناء العرب في سجن "كارون". سمعتُ أن المسؤولين الأمنيّيْن نفوه إلى سجن شيراز في ٢٠١٢، بسبب دوره التّنويريّ، وتأثير كلامه في السجناء العرب.

---

*) في عام ٢٠١٣ م أبرمت المحكمة العليا للدولة حكم الإعدام في حقّ خمسة من العرب الأهوازيّيْن، هم: رئيس التحرير السابق لمجلّة "التراث" وخرّيج الجامعة الصّناعيّة في أصفهان المهندس محمّد علي العموري، والشاعر المدوّن مدرّس الأدب العربي هاشم شعباني، ومدرّس الكيمياء التّطبيقيّة هادي الراشدي، وجابر آل بوشوكة وأخوه مختار.

كلهم شكّلوا مؤسّسة باسم مجموعة "الحوار". وفي يناير ٢٠١٤؛ أقدم النظام الإيراني على إعدام هاشم شعباني، وهادي الراشدي، وهما - في الأساس - ناشطان ثقافيان. ولم يتمّ إبلاغ ذويهما بذلك إلا بعد أيّام.

كان لإعدام هاشم شعباني صدى واسع في العالم، من أستراليا إلى أميركا الجنوبية. ورُثيَ عبر شعراء من إسبانيا وفرنسا والولايات المتّحدة الأميركية. وكتب عنه صحفيون من مختلف دول العالم، مستنكرين الإجراء الذي قامت به الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

وقد نجا من المشنقة الثلاثة الآخرون في مجموعة "الحوار"، تحت ضغوط منظّمات حقوق الإنسان العالمية. يقال إنه تمّ الحكم عليهم بالسجن المؤبّد، لكنْ، لا يمكن الوثوق بالسلطة القضائية ووزارة الاستخبارات الإيرانية، فهم مُعرَّضون للإعدام حتّى اللحظة.

كان محمّد علي عموري نشطاً في المجالات الثّقافيّة عندما كان طالباً في الجامعة الصّناعيّة بأصفهان، وقد دعاني عام ١٩٩٩ لإلقاء كلمة في تلك الجامعة. وتحدّثتُ باللغة الفارسية عن هوية الشعب العربي في إيران. هذه الكلمة انتشرت بشكل واسع، وتمّ ترجمتها إلى اللغة العربية والإنجليزية.

**) في يناير ٢٠١٦ تمّ إغلاق سجن كارون، وافتتاح سجن جديد بدلًا منه في مدينة شيبان التي تبعد ٢,٥ كيلومتراً شمال الأهواز.

المحقّق الدسبولي والاغتيالات المشبوهة

لا يحتاج السّجّانون في إقليم عربستان إلى تعذيب النزلاء. انقطاع الكهرباء، وحده، يفي بالغرض. تنقطع الكهرباء لأسباب فنّيَّة، أو تقطعها إدارة السجن. لا فرق، فالتعذيب متحقّق بمجرّد خُلُوّ أسلاك السجون من الطاقة. وهذا من أشدّ أنواع العذاب للسجين الذي سينفخ فرن الزنزانة في جَسَده، ليواصل اللَّهْث، كالحيوان!

طول الزنزانة الانفرادية الجديدة ٣ أمتار تقريباً، وعرضها متران. أقول تقريباً، لأنه لا يوجد لديّ وسيلة أقيسها بها. قمتُ بقياسها بطريقة بدائية، استخدام الأقدام. وبعدها سمعتُ من سجناء آخرين أن عرض هذه الزنزانة أقلّ من مترَيْن، وتحديداً عرضها متر و٧٠ سم.

في لقائي القاضي "بورمند" في السجن السِّرِّيّ، طلبتُ نقلي إلى سجن "كارون"، أي السجن الرئيس العامّ المعلَن لمدينة الأهواز. لكنه رفض. حجّته هي "أن ذلك السجن مليءٌ باللصوص والقَتَلَة والمهرِّبين. والأفضل أن تبقى هنا"، على حَدّ زعمه. لكن الحقيقة هي أنه - والسَّجَّانين - يعلمون بأن غالبية السجناء هناك، السّياسيّيْن منهم وغير السّياسيّيْن يعرفونني. وكانت أخبار انتفاضة الشعب العربي في الإقليم قد انتشرت في كل مكان، وعلى ألسن الناس. بل على مستوى إيران. وكان الجميع متأثّرين من الأجواء النّضاليّة التي صنعتْها الجماهير الأهوازية. لذا كانوا يخشون انتقالي إلى سجن "كارون"، واللقاء بالسجناء العرب، وهم

الغالبية، حتّى لا تحظى الحركة الوطنية للشعب العربي الأهوازي بأيّة دفعة جديدة.

التقيتُ القاضي "بورمند" مَرَّتَيْن، الأولى في السجن، والأخرى قبل يومَيْن من إطلاق سراحي في نيابة الأهواز في مبنى المحكمة الواقع في حَيّ الأمنية. إذ فتح التحقيق هناك مرّة أخرى. كان اثنان من أخوتي حاضرَيْن أيضاً.

سبق أن قال لي "بورمند" عند لقائنا الأوّل في السجن "عندما تواجهكَ مشكلة أو ترغب في لقائي، فقط اكتبْ لي، وأعطِ الورقة لمراقبي السجن، وسيُوصلُونها لي". وقد فعلتُ، وكتبتُ له ثلاث رسائل اعتراض، أو أربعاً، قبل أن يتبيّن لي أن أوراقي لم يصلْه منها شيء.

قد أستنتج، من ذلك، أن مسؤولي الاستخبارات لا يهتمّون بكلامه. لكن الحقيقة هي أن الوضع على العكس من ذلك. فـ "بورمند" - أصلاً - تابع لوزارة الاستخبارات. وتبعية القضاة لمسؤولي الاستخبارات ثبتت في محاكمات السجناء السياسيّيْن العرب التي لا تستغرق بضع دقائق. وتأكّدتُ - بشكل جَليّ وجماعي - خلال المحاكمات الشّكليّة في عامَي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ في إيران.

وكما ذكرتُ آنفاً، فإن أوّل تحقيق معي هو الذي تمّ من قبَل المحقّق الطّهرانيّ الذي يحمل اسم "سهرابيان"، وهو اسم مستعار، كما أعرف.

وبعد "سهرابيان" حقّق معي شخص آخر ذو اسم مستعار أيضاً هو "أميري"، وهذا من سكّان الأهواز. لكنْ، من أصول تعود إلى مدينة "دسبول"، وسبقت الإشارة إليه من قبل. واستمرّ هذا الدسبولي محقّقاً معي حتّى انتهى حَبْسي. وخلال الحَبْس مررتُ بمحقّقين آخرين غير "سهرابيان" و"أميري". وسوف أتطرّق لهم بالحديث لاحقاً. كان المحقّق "سهرابيان"

- في الفترة التي كنتُ فيها في السجن السِّرِّيِّ بالأهواز - يأتي من وقت لآخر من طهران للتحقيق معي.

في نهاية الأسبوع الثاني من اعتقالي؛ امتثلتُ لتحقيق آخر من قبَل ممثّل، تمّ تكليفه من قبَل محكمة الثورة الإسلامية في طهران، وكان في ذلك الوقت سعيد مرتضوي. كان يمكن تحمُّل التحقيق الذي قام به كل من محقّق المحكمة الثورة الإسلاميةِ في الأهواز والمحقّق الموفد من قبَل محكمة الثورة الإسلامية في طهران. كانا أقلّ وطأة في التهديد والضغط. خلافاً لمحقّقي وزارة الاستخبارات الذين يستخدمون كل وسيلة ممكنة، من أجل انتزاع الاعتراف من المتّهم، ترغيباً أو تهديداً.

كان محقّق استخبارات الأهواز طويل القامة نسبيًّاً. ومن لهجة كلامه وإشاراته إلى "دسبول"(*)؛ فهمتُ أن أصوله تعود إلى تلك المدينة. وقد توصّل استقصائي إلى أنه دسبولي فعلاً. والمثير أنه خلال فترة اعتقالي لم يحقّق معي أيّ محقّق عربي قطّ. وكان هذا على غير العادة مع الناشطين السّياسيّيْن العرب كافّة، فقد كانوا يخضعون لمحقّقين عرب في الغالب الأعمّ، وبالذات من عرب الأهواز.

بالمحصّلة، سنحت لي في السجن الكثير من الإشارات التي لم أكن أعرفها، لولا هذه التجربة على مرارتها. تكشّفت لي خيوط ذات صلة بمصير معارضين شرفاء، وخيوط أخرى ذات صلة ببعض الخَوَنَة. ولكلّ مقامٍ مقال، غير أنني سوف أشير - هنا - إلى بعضها، ففي يوم من أيّام الزنزانة "السويت"، أملى عليّ الفراغ تتبُّع ثقوب في الزنزانة، فوقع نَظَري على قسم من سقف الحمّام ومغاسل اليد، لأقرأ اسم صديقي " كاظم مجدم" قريباً من السقف.

---

*) تقع مدينة "ديسبول" على بُعد ١٥٢ كلم من مدينة الأهواز عاصمة إقليم عربستان، إلى الشمال. وتاريخيًّاً هي جزءٌ من الإقليم أيضاً. ويُنطَق اسم المدينة بالفارسية "دزفول".

"مجدم" سبق أن قُبض عليه قبلي بأكثر من سنة، مع ناشط أهوازي آخر، اسمه محمّد النّواصريّ، وقد قضى مدّة من الزمن في هذا السجن السِّرِّيِّ. ثمّ قُبض على "كاظم مجدم" - مرّة أخرى - عام ٢٠٠٥ بسبب دوره في التخطيط لقيام مظاهرات الجماهير العربية في الأهواز.

في ذلك العام أيضاً، طُورد محمّد النّواصريّ من قبَل الشرطة للسبب نفسه، غير أنه تمكّن من الهروب إلى هولندا، وقد توفيّ فيها عام ٢٠٠٧، ولم يتجاوز الـ ٣٦ عاماً من العمر.

ويعتقد ناشطون أهوازيون أن وفاة النّواصريّ لم تكن طبيعية. ويؤكّدون أن الأجهزة الأمنية الإيرانية ضالعة في الأمر، وذلك بسبب نشاطاته الواسعة في طهران والأهواز والمحمّرة. وسبق للسلطة نفسها أن أعدمت والده شريف النّواصريّ، في المحمّرة، بسبب نشاطاته القومية عام ١٩٨٠.

وهناك المزيد من قصص الاغتيالات المشبوهة في حقّ الناشطين العرب، بينها وفاة منصور سيلاوي الأهوازي عام ٢٠٠٨، أي بعد سنة من وفاة محمّد النّواصريّ.

سيلاوي كان يعيش في لندن، وله دور وازنٌ في انتفاضة الجماهير الأهوازية في أبريل/ نيسان ٢٠٠٥. وقد أصبح في حكم المؤكّد أن عملية اغتياله كانت مدبَّرة من قبَل أجهزة الاستخبارات الإيرانية، والمتّهم الرئيس فيها صحفي شيعي هندي يُدعى أحمد كاظمي. فهذا الأخير كانت له علاقات مع منصور، ويلتقيه بين حين وآخر عندما كان يزور لندن. وقد اتّضح الأمر عندما اعتقلت السلطات الهندية هذا الشخص عام ٢٠١١، لمحاولته اغتيال زوجة المستشار العسكري الإسرائيلي في العاصمة الهندية.

كما يرقد على فراش المرض جاسم شديد زاده التميمي مندوب الأهواز

في الدورة السادسة للبرلمان الإيراني، وهو يصارع السرطان، اذ كان صوتاً وطنيَّاً لشعبنا في البرلمان. وقد توفيّ المناضل البارز وأمين عامّ حزب التضامن الدّيمقراطيّ الأهوازي عدنان سلمان في أغسطس /آب ٢٠١٥ إثر إصابته بسرطان الرئة في لندن. والقرائن كلها تُظهِر بأن موته لم يكن طبيعيَّاً، بل وفقاً لما تفوّه به قبل وفاته، وكذلك أحاديث بعض أعضاء أُسرته، وكلها تؤكّد أن عدنان سلمان اغتيل أيضاً بشكل أو بآخر.

لستُ ممّنْ يؤمنون بنظرية المؤامرة، غير أن ما يبدو هو أن أجهزة الأمن الإيرانية تستخدم أساليبَ وطُرُقاً مختلفة للقضاء على المعارضين ونشطاء القوميات غير الفارسية، وبخاصّة الأهوازيون منهم.

وعلى الرغم ممّا حدث بشأن مقتل القائدَيْن الكرديَّيْن الإيرانيَّيْن، الدكتور عبد الرحمن قاسملو والدكتور محمّد صادق شرفكندي، لم يأخذ الموت المفاجِئ - والمشبوه - لهؤلاء الكوادر البارزة في الحركة القومية الأهوازية صداه في وسائل الإعلام العربية والعالمية.

على كل حال، أتمنّى أن يتّضح لغز اغتيال النشطاء والقادة الأهوازيّيْن بتفاصيله كلها، ومثلما حدث لـ "أبوعمار" القائد السابق لمنظّمة التحرير الفلسطينية، يحدونا الأمل في أن تتّضح أسرار مقتل هؤلاء الأهوازيّيْن كلهم يوماً ما.

أهوازيون متعاونون مع الاستخبارات

فرض عليّ المحقّق "أميري" إيقاع عمله كما شاء. في البداية؛ كان يستجوبني ثلاثَ مرّات أو أربعاً في الأسبوع. وبالطبع؛ لم يكن ثمّة موعد محدّد للتحقيق. هو مَنْ يُحدّد الوقت، وهو مَنْ يقرّر.

في التحقيق الأوّل الذي أخضعني له كبير المحقّقين "سهرابيان"، في اليوم الأوّل، كنتُ معصوب العينَيْن. ثمّ اختلف الأمر فيما تلاه من تحقيقات. فلا عصابة ولا شيءَ مماثل. تفسيري لذلك؛ هو أنهم فشلوا معي في الجلسة الأولى، فرأوا أن من الأفضل أن ينزعوا "النقاب" عن وجوههم، ونبقى وجهاً لوجه. في الحقيقة؛ فإن نزع العصابة عن عينَي الضّحيّة يعني نزع "النقاب" عن وجوه الجلّادين!

ذات استجواب، وبعد إنهاء عمله؛ قال لي المحقّق "أميري":

- خَمِّن مَنْ كان هنا من أصدقائكَ قبل لحظات؟

كان يقصد شخصاً وقف خلفي، أو شخصاً حضر في طرف الغرفة، واستمع إلى التحقيق معي، من دون أن أتمكّن من رؤيته. ذكرتُ له اسماً أو اسمَيْن من أصدقائي العرب الأهوازيّيْن. فردّ عليّ المحقّق بأن جوابي خطأ.

بعد ذلك؛ علمتُ من خارج السجن أن هذا "المجهول" الذي اشترك في ذلك التحقيق دون أن أتمكّن من رؤيته هو "م - ن"!

أيّام الاعتقال، كانت لديّ معلومات واضحة بشكل مفصّل عن شخص اسمه "ح - ه". كان مخبراً اخترق "بيت العرب" أو رابطة العرب الأهوازيّيْن المقيمين في طهران. ومن مزايا السجن أنني حصلتُ فيه على معلومات، لم أطلبها. وقد دلّتْني تلك المعلومات على أهوازيّيْن متعاونين مع الاستخبارات ضدّ أبناء شعبهم. ولو لم أُسجَن، لما تمكّنتُ - ربمّا - من تمييز شخصياتهم.

في الحقيقة، ليست لي رغبة في أن أشير إلى هؤلاء الناس كلهم هنا. لكن المؤسف هو أن لبعضهم مواقف قومية وتوجّهات عروبية سابقة.

وعلى مستوى القناعة الشّخصيّة؛ فإنني أؤمن بفكرة أرنستو تشي غيفارا التي تقول "لا تذكروا أسماء الجواسيس في مذكّراتكم، لأن ذلك يُخلِّدهم في التاريخ. وقد توصّلتُ، أيضاً، من تحقيقات عناصر الاستخبارات في الأهواز وطهران إلى معلومات حول تجنيد الاستخبارات لعناصر من هؤلاء بعد انتفاضة الشعب العربي في ٢٠٠٥.

ويوماً ما؛ سوف يمثُل هؤلاء أمام المحاكم العادلة، وسوف يُحاسَبون على كتابتهم التقارير، وافترائهم الكذب والتّجسّس وخياناتهم للشعب.

هؤلاء المأمورون غير معذورين. إنهم لم يشاركوا في انتهاك مبادئ الحرّيّة والدّيمقراطيّة وحقوق الإنسان فحسب؛ بل انتفخوا بغرورهم وتفرعنهم، ووضعوا حتّى دستور الجمهورية الإسلامية تحت أقدامهم. لا أحد يعارض وجود الأجهزة الأمنية في الدول، ولكنْ، في الأنظمة الاستبدادية، تعمل هذه المؤسّسات ضدّ الشعوب، ولا تتمّ محاسبتها من قبَل أيّ شخص أو منظّمة، بل تعمل كما يحلو لها. وعناصرها المحلّيّة يطيعونها طاعة عمياء، فينفّذون أوامرها بأعين وآذان مغلَقة. أستطيع أن أقول - بكل ثقة - إن مَن

يحكم الأهواز والمُدُن التابعة لها هي الأجهزة الأمنية والاستخباراتية التابعة لوزارة الاستخبارات والحَرَس الثّوريّ، وهؤلاء لا يسمحون لأيّ شخص أو أيّ وسيلة إعلامية أو مؤسّسة مَدَنية بالتّنفّس، ويتصدّون بكل قسوة وعنف للنشاطات الثّقافيّة والمَدَنية والسّياسيّة للناشطين العرب. وآخر نماذجها حكم الإعدام الذي صدر، في يونيو ٢٠١٣، في حقّ خمسة من الناشطين المَدَنيّيْن العرب وهم: هاشم شعباني، وهادي راشدي، والمهندس محمّد علي العموري، وجابر آلبوشوكة، ومختار آلبوشوكة. وقد نفّذت السلطات القضائية حكم الإعدام بحقّ الشاعر هاشم شعباني والمعلّم هادي راشدي في يناير/كانون الثاني ٢٠١٤. لكنها أجّلتْه بالنسبة إلى محمّد علي العموري والأخوَيْن آلبوشوكة، بعد الاحتجاجات الدّوليّة الواسعة.

من فحوى كلام المحقّق "أميري" - المحقّق الأهوازي الدسبولي الأصل - اتّضح لي أنه انتسب إلى اللجان الثّوريّة "الكميته" عقب قيام الثورة، ومن ثمّ التحق بقوّات حَرَس الثورة الإسلامية، كما شارك، أيضاً، في الحرب العراقية - الإيرانية (١٩٨٠ - ١٩٨٨). ويبدو أنه قد عمل في قسم الاستخبارات التابعة لقوّات الحَرَس الثّوريّ منذ تأسيسها، ومن ثمّ انتقل إلى وزارة الاستخبارات، وتبيّن أنه كان المسؤول المحلّيّ عن ملفّي بالأهواز، منذ البداية. وفهمتُ منه أن لديه أغلب ما نشرتُهُ من كُتُب، وكذلك الكثير ممّا يخصّني من أشرطة وكرّاسات ومحاضرات ومقالات، وغير ذلك. وكان يستند إليها في بعض مراحل التحقيق. فعندما وضع هذه المجموعة الضخمة فوق الطاولة تذكّرتُ "مجموعة آثار لينين" التي نشرتْها الفصائل الماركسية في أوائل الثورة الإيرانية عام ٧٩.

الأسلوب الذي اتّبعه "أميري" معي؛ كان خليطاً من الاستجواب والتهديد، وأحياناً؛ يُضيف إليه شيئاً من الإهانة. ولو لم أتعرّض، في سجن

الأهواز السِّرِّيِّ، لتعذيب جَسَدي، لكان التعذيب النَّفْسيّ كافياً في نَظَري، فهو أسوأ من التعذيب الجَسَدي. وممّا عرفتُهُ؛ فإن السجناء السّياسيّيْن العرب تعرّضوا لأشدّ أنواع التعذيب النَّفْسيّ والجَسَدي. وقد تحدّثتُ في المحكمة بطهران عن التعذيب الذي لحق بي، لكن القاضي "صلواتي" لم يلتفتْ لما قلتُهُ قطّ.

لمرّاتٍ عديدة، كان المحقّق "أميري" يقف خلف كرسيّهِ، ليهمّ بضربي. وفي كل مرّة كنتُ أقول له "إذا كنتَ تريد ضربي، فافعل. أنا أسيرٌ بين يَدَيْكَ". كنتُ أنتصب مستعدّاً للأمر مثل السّيّد عيسى المسيح!

الأساليب مختلفة لدى المحقّق "أميري". أحياناً يحاول إبكائي، وأحياناً يحاول إضحاكي. والشّقّ الأخير من المحاولات كان نادراً بالطبع. أحياناً يحاول إثارة أعصابي. الأساليب كثيرة، تلك التي تعلّمها المحقّقون في كُلّيّة الاستخبارات في الأهواز وغيرها من المواقع. كنتُ أعرف من قبل أن مقرّ هذه الكُلّيّة في مدينة الأهواز. ولكنني لم ألتقِ أحداً يعرف مكانها. وفي الأساس، لم أكن أعلم سبب بنائها في الأهواز بالذات، وليس في مكان آخر في إيران. ربمّا يكمن السبب في الموقع الحدودي والاستراتيجي للمدينة، وأهمّيّتها الاقتصادية والسّياسيّة لإيران.

ذات تحقيقٍ، دار الحديث عن إجراءات مؤسّسة الاستخبارات في عهد الشاه "السافاك"، وشراستها في قَمْع القوى السّياسيّة في إيران. كان "أميري" يرى أن تركيز ذلك الجهاز وجهوده كانت مُنصبَّة - بشكل أكبر - على القوى اليسارية أكثر من القوى الإسلامية المعارضة لنظام الشاه. وعَدَّ من نماذج ذلك ما كان يقوم به "السافاك" مع منظّمة "فدائيّي الشعب" أو حزب "تُودَه"، وضرب لذلك مثالاً في الأحداث السّياسيّة والاضطرابات العمّاليّة في مُدُن الإقليم، خاصّة عبادان. ويرى أن هذا الأمر

كان بسبب خوف الشاه من نفوذ الاتّحاد السّوفيتيّ السابق، الذي - في رأيه - كان يدعم حزب "تُودَه" الشّيوعيّ. كان المحقّق الأهوازي يقول إن التركيز المبالَغ فيه من قبَل نظام الشاه على قَمْع القوى اليسارية؛ انتهى لمصلحة القوى الإسلامية، لأنهم استطاعوا أن يُنظّموا صفوفهم في فترة ضعف قوى اليسار، وركبوا موجة الثورة. هذا ما يراه المحقّق "أميري"، وأراه قد أصاب كبد الحقيقة فيما قاله!

بيانات يسارية .. والتحقيق بالكيلو

بما أن الحديث قد أشار إلى بعض القوى اليسارية؛ فلا بأس أن أتوقّف - قليلاً - عند نقاط ذات صلة بهذه القوى. فبعد مداهمة منزلي في طهران واعتقالي؛ أخذتْ قوّات الاستخبارات - ضمن ما أخذتْ - عدداً من البيانات المنشورة من قبَل فصائل يسارية في خارج إيران. البيانات تضمّنتْ إدانة من هذه الفصائل لقَمْع الشعب العربي في إقليم عربستان. كانت نسخة المنشورات على مكتبي في المنزل.

في الحقيقة؛ فإن من بين عشرات الأحزاب والمجموعات السّياسيّة اليمينية واليسارية والوسط، في العام ٢٠٠٥، لم يَدُنْ قَتْلَ أبناء الشعب العربي سوى اثنَيْن أو ثلاثة من التّكتّلات. هناك منظّمة طريق العامل "راه كاركر"، ومنظّمة "فدائيّي الشعب"، ومجموعة أو اثنتان يساريّتان أخرَيَان. المواقف تمثّلت في بيانات استنكار. بيان "راه كاركر" تحدّث عن حقّ تقرير المصير للشعوب القاطنة في إيران، بل وتحدّث حتّى عن حقّ الانفصال والاستقلال. كنتُ قلقاً من استجوابي عن هذا الأمر، ومستعدّاً للإجابة المناسبة عن ذلك. ولكنْ، لم يُطرَح أيّ سؤال عن ذلك، بل لم يُظهِر المحقّقون أيّ اهتمام بهذه المنشورات.

وفي رأيي، فإن النظام الإيراني لم يعد يخاف هذه التنظيمات، لأنها تقيم بشكل رئيس في الخارج. وهذا خلاف لسلوكه في السنوات الأولى للثورة عندما كان يقمع القوى والأحزاب اليسارية. لكن عودة النشاطات

الطّلّابية اليسارية مرّة أخرى، بعد ٢٠٠٧، حرّكت الأجهزة القَمْعيَّة من جديد، فزاد عدد سجناء اليسار.

لكنْ، من أهمّ الأمور التي يخشاها النظام حتّى الآن ولا تزال تُؤرّقه هو خطاب الشعوب غير الفارسية، فالنظام الاستبدادي الحاكم في إيران قَلِقٌ من تحرّكات هذه الشعوب ونضالها أكثر من أيّ شيء آخر.

وبما أنني واحدٌ من المتّهمين في التّحرّك؛ اعتقلتُ، وتمّ التحقيق معي. وكانت التحقيقات كتابية على أوراق، مكتوب في أعلاها شعار "العدل أساس الملك". في النهاية، لم يختلف محقّقو وزارة الاستخبارات عن مؤسّسة الاستخبارات "السافاك" في عهد الشاه. التحقيق عندهم بالكمّيّة والوزن، فهم يطلبون من المتّهمين أن يجيبوا عن السؤال بشكل مفصّل، ويقولون "كلّما تكتب أكثر يكون أفضل".

لكنني كنتُ أومن بالعكس من ذلك، وفي الأساس لم أكن أرغب في إعطائهم معلومات أكثر. ولمرّاتٍ عديدة؛ كان المحقّق يغضب. ويسألني "لِمَ تختصر جوابكَ، ولا تكتب الشرح؟"؛ فكنتُ أردّ "لا أعرف أكثر ممّا قلتُ"، ليُعقِّب على ردّي بالتهديد والوعيد. ووصل الأمر - في بعض الحالات - إلى تمزيق أوراق التحقيق بيد المحقّق غَضَبَاً وحَنَقَاً!!

كنتُ أعرف، من قبل، أن كثرة الكلام يصبّ في مصلحة المحقّق. إنه يحصل على معلومات أوسع، ومن خلالها، يستنتج إجابات أكثر. ذات تحقيق، أعطاني أوراقَ إجابة عن أسئلة محدّدة، حتّى أُبدي رأيي في أشخاص يعتقدون أنني أعرفهم. هذا الأسلوب معتاد في السجون الإيرانية. لذلك لم أكتبْ شيئاً عن الأشخاص الذين لا أعرف عنهم شيئاً. أمّا الآخرون؛ فقد كنتُ أحاول ألا أكتب عنهم أيّة معلوماتٍ أساسية أو

دقيقة، وأن يقتصر جوابي فقط على أشياء عامّة. أحياناً كنتُ أقوم بتهويل بعض الأبعاد في شخصية فرد ما حتّى لا يتمّ التركيز عليه. فمثلاً عندما كنتُ أكتب عن صديق معروف عندهم بأنه يساري وناشط في قضايا العرب، كنتُ أؤكّد بشكل أكبر على الجانب اليساري له، لأن حساسيتهم بالنسبة إلى اليساريّيْن كانت أقلّ قياساً بالنسبة إلى العروبيّيْن، وبالتالي فخطرها أقلّ بالنسبة إليه.

بالمحصّلة؛ كان الوقت مَقضيّاً بين المحقّقين والزنزانة الانفرادية. مع المحقّقين بُليتُ بطلب الكلام، وفي الزنزانة بُليتُ بالصمت والضيق. ينتهي التحقيق؛ فأعود إلى ذلك المكان الضّيّق.

كنتُ أراعي ضيق الزنزانة الانفرادية الصغيرة ذات المساحة ٢×٣، فأضع البطّانيَّتَيْن السوداوَيْن العسكريَّتَيْن، وكيس الملابس، والصابون، وفرشاة ومعجون الأسنان، وأشياء أخرى تخصّني في زاوية من الزنزانة. بعد جَمْع هذه الأشياء في مكان، يتبقّى لي مساحة متر في ٣ أمتار، هي المساحة المفتوحة التي أمشي فيها. كان أخي الأكبر منّي سنّاً قد أرسل لي معجون الأسنان والصابون والشامبو، كما أرسل ملابس داخلية وأشياء أخرى مختلفة.

وعندما قابلتُهُ أعطاني نقوداً، فرفضتُ أخذها، لأنه كان يعتقد أنني محبوس في سجن عامّ، ويمكنني أن أشتري شيئاً من دكّان السجن. وكنتُ أؤكّد له أنني لستُ في حاجة النقود، فلم يرضَ وأصرّ عليّ لآخذها. هو بدوره كان قد سُجن في شبابه، ويفهم وَضْع السجن. في عام ١٩٧١ كان طالباً في السنة الثانية في كُلّيّة الآداب بجامعة أصفهان عندما تمّ القبض عليه بتهمة توزيع منشورات ضدّ الاحتفال الذي أقامه الشاه احتفاءً بمرور ٢٥٠٠ سنة على تأسيس الشَّاهنشاهيَّة "المَلَكية الفارسية" في إيران،

وقضى في السجن ستّة أشهر، ثمّ خرج. وقتها؛ كنتُ طالباً في السنة الثالثة في جامعة طهران، وكنتُ أذهب أحياناً للقائه.

كان سجن أصفهان في ذلك الوقت خلف مبنى "عالقابو" الأثري، حتّى إنه يمكنكَ وأنتَ فوق ذلك المبنى - الذي يقع في ميدان الإمام - رؤية فناء السجن. وكان قد قُبض عليه هو ومجموعة من أصدقائه الطّلّاب في جرائم سياسية، أتذكّر منهم "سياوشرضايي" من شباب كرمانشاه، والدكتور "محمّد علي جودرزي" من شباب اليجودرز، والدكتور "غلام علي عكاشة" من شباب بروجن أصفهان، وهذان الأخيران من أطبّاء إيران المعروفين الآن.

في زنزانتي الانفرادية؛ لم يكن لديّ أيّ وسيلة للتسلية، لا ساعة ولا صحيفة ولا كتاب ولا راديو ولا تلفزيون. كنتُ أُحدّد الوقت من خلال حركة دوران الشمس وظلّ السور الذي يغطّي السجن، فيقع ظلاله داخل الزنزانة. وبالطبع لم يكن ذلك دقيقاً دائماً. يظهر ثقل الوقت بشدّة، لأنه يمرّ ببطء شديد، خاصّة الزوال والأصيل. كان كالأخطبوط يجرح روحي، ويضغط عليها. كنتُ أشعر أحياناً بأن الزمن قد توقّف. والاضطراب ينهشني.

أحياناً كنتُ أسمع أخبار الساعة الثامنة صباحاً أو الثانية بعد الظُّهر من راديو مراقبي السجن، وجميعهم من الاستخبارات. رحتُ ألصق أُذُني بباب الزنزانة، لأن غرفتهم كانت بعيدة.

ذات مرّة عندما كنتُ مارّاً من جانب غرفتهم، مع أحد الحُرّاس بالطبع، استرقتُ النَّظَر، فرأيتُهم جالسين جميعاً، يتناولون الغداء.

كنتُ أغضب عندما يُخفضون صوت الراديو. كانت الأخبار آنذاك تتكرّر عن تفجيرات العراق. يجب أن أضيف لها تداعيات اغتيال رفيق الحريري، رئيس وزراء لبنان السابق، في فبراير من ذلك العام ٢٠٠٥. كنتُ أحاول

تحليل الأخبار الدّاخليّة والخارجية، وأنظر أيّ خبر يمكن أن يساعد في انفراج الأجواء السّياسيّة، أو مَيْل الكفّة لأيٍّ من المرشّحين. وقتها؛ كنّا قريبين من موعد انتخابات رئاسة الجمهورية. وكان المرشّحون مصطفى معين، ومهدي كروبي، وهاشمي رفسنجاني، ومحمود أحمدي نجاد. وبالطبع، فإن انفتاح الأجواء السّياسيّة في صالحي، ووسيلة للتّحرّر من هذا القبر.

ذات تحقيق قال لي "أميري" إذا لم تتعاونْ، ولم تعترفْ بالتُّهم الموجَّهة إليكَ، سآخذكَ إلى زنزانة أصغر من هذه الزنزانة، في ذلك المكان لا يمكنكَ حتّى أن تتمدّد.

وتحدّث لي عن أنواع الزنازين الخاصّة بالجرائم والعقوبات المختلفة، ومن بينها زنزانة انفرادية تسمّى "جحر الكلب"، وفيها لا يمكنكَ إلا أن تجلس جلسة القرفصاء. ارتجفتُ من تخيُّل تلك الأماكن، ولكني أخفيتُ خوفي.

تغيير التركيبة السّكّانيّة
من القاجارية إلى الجمهورية

في مارس ٢٠٠٥، ظهرت للعَلَن رسالةٌ منسوبة لمحمّد علي أبطحي. الرسالة احتوت فكرة مستقبلية لتغيير التركيبة السّكّانيّة في محافظة خوزستان "إقليم عربستان". نَشْرُ الرسالة كان شرارة أشعلت انتفاضة الشعب العربي الأهوازي في ١٥ أبريل/ نيسان عام ٢٠٠٥.

تعود الرسالة لعام ١٩٩٨، وفيها يطلب أبطحي، وهو رئيس مكتب رئيس الجمهورية، من الوزارات والهيئات المختصّة مثل الإسكان، والاستخبارات، بالقيام بالإجراءات الخاصّة، وتشجيع هجرة غير العرب إلى المحافظة. وفي الوقت نفسه، يطلب تشجيع العرب على الهجرة العكسية إلى المحافظات الأخرى، بحيث يتحوّل المجتمع العربي من أغلبية إلى أقلّيّة خلال عشر سنين.

هناك كلام كثير حول هذه الرسالة، سمعتُ من محمّد نواصري شخصيّاً - وهو أحد الناشطين الأهوازيّيْن العرب - أن الرسالة وصلت إلى يد مواطن عربي يعمل في هيئة الحراسة الخاصّة، بمبنى المحافظة بالأهواز، ومنه انتقلت إلى عدد قليل من الناشطين العرب. وبعدها تبيّن أن الشخص الذي سرّبها يعمل في الاستخبارات. وهذا طبيعي، لأن هيئة حراسة الإدارات والوزارات في إيران، تخضع لإشراف مباشر من وزارة الاستخبارات.

ثمّ توسّع اللغط والكلام حول الرسالة. فالإصلاحيون التابعون لرئيس الجمهورية محمّد خاتمي - آنذاك - اتّهموا معارضيهم المحافظين بتزوير

الرسالة، وهدفهم من التزوير هو التأثير سلبيّاً في أصوات الجماهير العربية المؤيّدة للمرشّحين الإصلاحيّيْن في الأهواز.

وقتها؛ كانت الانتخابات الرّئاسيّة قريبة، وكان الطرفان - الإصلاحيون والمحافظون - قد حشدوا قوّاتهم لمواجهة كل منهما الآخر، لخوض انتخابات الرئاسة المقرّر إجراؤها في يونيو/ حزيران ٢٠٠٥، وهي التي، في النهاية، خرج - أو بالأحرى أخرجوا - من صناديقها، اسم محمود أحمدي نجاد فائزاً.

في التحقيقات؛ أصرّ "سهرابيان" محقّقي الطّهرانيّ ومساعد سعيد إمامي على أن هذه الرسالة مزوّرة، وكرّر هذا الأمر مراراً. حتّى إنه قال لي مرّة أو اثنتَيْن إن الرسالة من صنع الإنجليز.

بالطبع فقد توسّل "سهرابيان" بشتّى الذرائع من أجل إثبات أن الرسالة المنسوبة لأبطحي مزوّرة. وحسب اتّهامه؛ فإن المتورّط في تزوير رسالة مدير مكتب رئيس الجمهورية هو أنا!

ناور "سهرابيان" معي كثيراً حول هذا الأمر. فكنتُ أقول له وللمحقّق الأهوازي - لاحقاً - ولوسائل الإعلام، من قبل، إن "المهمّ ليس كون رسالة أبطحي صحيحة أو مزوّرة، بل المهمّ هو وجود جهود وتخطيط مستمرَّيْن من أجل تغيير التركيبة السّكّانيّة في إقليم عربستان لغير صالح الشعب العربي في إيران، في عهد الشاه، وكذلك في عهد الجمهورية الإسلامية". ومن الناحية التّاريخيَّة؛ نحن نرى هذا الأمر أوّل مرّة في كتيّب "شراء عربستان" الذي أعدّه ميرزا آغا خان الكرماني في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وفي ذلك الكتيّب؛ يقترح فيه على الشاه ناصر الدين القاجاري بأن يسمح للفُرْس الزّرادشتيّيْن المقيمين في الهند بأن يشتروا الأراضي الخصبة

من السّكّان الأصليّيْن، أي العرب الأهوازيّيْن، بهدف إنشاء "بومباي" جديدة في الأهواز وباقي مُدُن إقليم عربستان.

لم يرضخ الشاه القاجاري لذلك. وبعد سقوط الشيخ خزعل بن جابر، والقضاء على الحكم الذّاتيّ للشعب العربي الأهوازي في عربستان في العام ١٩٢٥، بذل الشاه رضا البهلوي جهده كله لتسهيل هجرة آلاف من الناس من المُدُن غير العربية إلى الإقليم العربي. هجرة قسم من الإيرانيّيْن إلى مُدُن صناعية مثل "عبادان" كانت طبيعية، لأنهم كانوا يأتون من أجل العمل في شركة النفط الإيرانية، لكن هجرة قسم منهم لم تكن طبيعية.

ولم تُعطّل خزائن الفكر في العهد البهلوي عملها من أجل تغيير التركيبة السّكّانيّة للشعب العربي لصالح غير العرب، لكنْ، في الحقيقة، يُعدّ عام ١٩٦٤ نقطة انعطاف في هذا الأمر، فقد كشف "السافاك"، حركة وطنية واسعة، وقام الشاه محمّد رضا البهلوي، في تلك السنة، بإعدام ثلاثة من قادتها، وهم: محيي الدين آل ناصر، دهراب شميل آل ناصر، وعيسى مذخور النصاري. كما تمّ القبض على مئات من كوادر الحركة الوطنية وأعضائها وأنصارها. وبدلاً عن حلّ المشكلة؛ أقدم نظام الشاه على تصفية الحركة بالعنف والاعتقالات. إلا أن النظام شعر بالخطر، ورأى أن طريق الحلّ يكمن في تغيير التركيبة السّكّانيّة لإقليم عربستان العربي. فبدأ القائمون على التخطيط في النظام المَلَكي من مدينة الأهواز بتشجيع الهجرة إلى مركز المحافظة، وكان يتمّ الإعداد لهذه الهجرة من المناطق التي تقطنها القومية البختيارية الواقعة في شمال عربستان ومن أصفهان وسائر المُدُن الإيرانية. اجتهد هؤلاء في تغيير الشكل العربي لمدينة الأهواز وطباعها العربية.

في عهد الشاه السابق؛ أدخلوا أراضي الأهواز في البورصة، وانتشرت الإعلانات عن "بيع وشراء الأراضي في الأهواز" و"تعويض أرض في الأهواز

بأرض في طهران". وأصبحت مثل هذه الإعلانات من أهمّ العناوين الرئيسة في إعلانات الصحف في طهران، وأهمّ أسباب الهجرة المنظّمة.

ولا يمكن إنكار دور عملاء النظام المحلّيّيْن في هذا الشأن، خاصّة شيوخ القبائل الطامعين، إذ تذوّق هؤلاء طَعْم المال والثروة، وفُتحت لهم أبواب طهران وأوروبا. ومن ضمن البرامج التي كانت تستهدف تغيير التركيبة السّكّانيّة لصالح غير العرب في إقليم عربستان، عملية بناء المستوطنات الفارسية في المناطق الحدودية، وهي نسخة مشابهة للمستوطنات اليهودية الإسرائيلية. وتُعدّ مستوطنة "يزدنو" - يزد الجديدة - من أهمّها، وهي تقع بين مدينة الحويزة والحدود العراقية.

وكما هو معروف؛ فإن القرويّيْن العرب أصحاب الأرض اقتلعوا هذه المستوطنة بعد اندلاع الثورة الإيرانية في عام ١٩٧٩. لكن الجمهورية الإسلامية، وبعد تثبيت دعائمها، مارست الأسلوب الشيطاني نفسه الذي تبنّاه الشاه، مستهدفة تغيير التركيبة السّكّانيّة للإقليم.

أخرج الرئيس الإيراني الأسبق هاشمي رفسنجاني الملفّات الخاصّة بالتطهير العِرْقي من أدراج نظام الشاه، ليُنفّذها باسم الجمهورية الإسلامية، ومن بين هذه المخطّطات مصادرة أكثر من ٢٥٠ ألف هكتار من أراضي القرويّيْن العرب على ضفَّتَي نهر كارون، من مدينة "تُستُر" وحتّى مدينة المحمّرة، وكانت لفترات طويلة محلّ نزاع بين الفلاحين العرب وقوّات الأمن الإيرانية. وفي هذا النزاع قُتل العشرات، وسُجن المئات. أضفْ إلى ذلك مصادرة الآلاف من الهكتارات من أراضي القرويّيْن العرب من قبَل السّكّان غير الأصليّيْن التابعين لقوّات الحَرَس الثّوريّ والتعبئة "الباسيج" في صحراء "الجفير"، بين الحويزة والمحمّرة، وكذلك في شمال مدينة السوس، وفي قضاء "الشّعيبيّة" من توابع مدينة "تستر".

في هذه الظروف الصعبة؛ خاض الشعب العربي المعركة من أجل مصيره، بأن "يكون أو لا يكون". وسعى النظام لاجتثاث القرويّين العرب من أراضيهم وقراهم، ليجعلهم يعيشون مثل شجيرة لا جذور لها على بحر مُدُن الصفيح كالطحالب.

كما سعى مخطّطو نظام الجمهورية الإسلامية، في المُدُن الكبيرة مثل الأهواز، لتنفيذ خططهم الشيطانية، من خلال بناء المستوطنات وتوسيعها داخل المُدُن، وتشجيع هجرة غير العرب إليها.

وأُشير هنا إلى بعضها كمستوطنة "شيرين شهر" الواقعة في منتصف طريق الأهواز - عبادان، ومستوطنة "رامين" بالقرب من مدينة "ملاّ ثاني" التي تمّ بناؤها بشكل خاصّ من أجل توطين سكّان غير أصليّين.

وحين أكون سجيناً عربيّاً، في قضية ذات صلة بمثل هذه القضية؛ فلا شكّ أنني في معضلة من معضلات القلق الجمهوروي.

وفي ليلة من الليالي، اقتادوني إلى غرفة التحقيق التي كانت تقع مقابل "السويت"، وهي الزنزانة الكبيرة ذات الأربعة وعشرين متر. وبينما كنتُ أشرع في الدخول من باب الغرفة، أزاحوا الغطاء عن عينَيّ، فرأيتُ في الباحة رجلاً طويلاً أسمر الوجه، كان يشبه صديقي المرحوم محمّد النّواصريّ. وكان يُكرّر مراراً "أنا مستعدّ للتعاون معكم"!

هذا المشهد جعلني أفكّر في أنهم قبضوا على الشباب المسؤولين عن إدارة الإعلام الخاصّ بالانتفاضة الأهوازية، لدرجة أنني شَكَكْتُ في أفضل أصدقائي أيضاً.

وبعد إطلاق سراحي، لاحقاً، علمتُ أنه لم يُقبَض على أيٍّ من أفراد

اللجنة، التي شكَّلناها لتغطية إعلام الانتفاضة، ومنهم محمّد النّواصريّ. وأن ذلك الطويل الأسمر الذي لمحتُهُ في الباحة، كان شخصاً يشبه النّواصريّ، وليس النّواصريّ.

والواضح أن السَّجَّانين كانوا قد أعدّوا ذلك المشهد بشكل متعمّد، ليدمّروا معنوياتي، فأتعاون معهم!

مقدّمة الانتفاضة واختراق بيت العرب

في الجلسة الثانية، أو الثالثة، واجهتُ الاتّهام بتزوير رسالة مدير مكتب رئيس الجمهورية "أبطحي"، وتنظيم مظاهرات الأهواز. ولا أتذكّر في أيّ الجلسَتَيْن، تحديداً، طلب إليّ المحقّق "أميري" التعاون وقبول التّهمَتَيْن الرّئيسَتَيْن.

مرّ أسبوعٌ على اعتقالي وقتها. وبلغة مخادعة؛ قال لي"أميري" إنهم قبضوا على أحد المتّهمين معي من الأصدقاء، في القضية نفسها. أضاف "أطلقْنا سراحه بعد خمسة أيّام، لأنه تعاون معنا، وأنتَ - بالتالي - ستصبح طليقاً، إذا تعاونتَ أيضاً".

المحقّق "أميري" عرض عليّ أوراق مَنْ وصفه بـ "المتّهم الآخر"، في الملفّ المشترك. حين تصفّحتُ الأوراق؛ عرفتُ خطّ يد الكاتب وتوقيعه أيضاً. إنه "ح - هـ -". كان ذلك كافياً لقَطْع الشّكّ باليقين في موضوع تعاون "ح - هـ -" مع وزارة الاستخبارات. ولاحقاً، وبعد إطلاق سراحي، سألتُ أصدقاء في رابطة "بيت العرب" عن حقيقة القبض على"ح – هـ -"، فقيل لي إنه - فعلاً - اختفى بعد أيّام من اعتقالي أنا، ومن ثمّ ظهرمرة أخرى.

يقيني المستقرّ عندي؛ هو أن "ح – هـ -" كان يؤدّي دوره بشكل جيّد، بمساعدة رؤسائه في وزارة الاستخبارات بالطبع. لعبة من الألعاب الكلاسيكية التي يمارسها عملاء الاستخبارات.

وفي جلسة التحقيق، استحضرتُ شكيّ السابق في الرجل. للحقيقة، كنتُ أشاطر صديقاً أهوازيّاً آخر في هذا الشّكّ. إنه منصور مشرّف الذي توفيّ في واشنطن، أغسطس ٢٠١٢. كلانا كان يشكّ في وجود علاقة مشبوهة بين "ح – هـ -" والاستخبارات. كان ذلك قبل اعتقالي بزمن. ولكن الوضع الفضفاض السائد في فترة إصلاحات عهد الرئيس "خاتمي"، وتساهلنا في الاهتمام بالمعاييرالأمنية، ووقاحة "ح – هـ -" وسعيه من حين لآخر لاختراق رابطة الجالية الأهوازية في طهران "بيت العرب". ذلك كله سهّل عليه الاقتراب من الرابطة، خلال أشهر قليلة، قبل انتفاضة ١٥ نيسان ٢٠٠٥ استغلّ سذاجة عضو أو عضوَيْن في الرابطة، فاشترك في عدّة جلسات قبل قيام الانتفاضة.

لذلك؛ حين عرض المحقّق "أميري" أوراقه وخطّ يده وتوقيعه، كنتُ أحمل مناعةً سابقة ضدّ حمل الرجل على محمل الجدّ. تأكّدت شكوكي السابقة، فواجهتُ عرض المحقّق المتكرّر بشيء من الاستهزاء!

ما أتوقّعه، هو أن وزارة الاستخبارات توقّعت المظاهرات قبل اندلاعها، وسعت إلى زرع مُخبريها. فبعد أن بثّت قناة الجزيرة برنامجاً وثائقيّاً عن حياة الشعب العربي الأهوازي، بعدأيّام عيد الفطر (نوفمبر ٢٠٠٤)، على إثر تسريب الرسالة المنسوبة لمحمّد علي أبطحي الرامية إلى تقليص عدد السّكّان العرب في إقليم عربستان (خوزستان)، وبعد تنامي حركة هذا الشعب والأحداث التي وقعت آنذاك في العراق؛ ذلك كلّه أدّى إلى أن تتوقّع وزارة الاستخبارات مظاهرات واضطرابات في الإقليم.

لقد ظهرتُ في برنامج "الجزيرة" في لقاء على ضفّة نهر"كارون". كانت المرّة الأولى التي أُعلن فيها أن سلطات الجمهورية الإيرانية لديها برامج جديدة من أجل تغيير التركيبة السّكّانيّة للعرب في الإقليم. في المقابلة، أعلنتُ ذلك الخبر المثير والمهمّ لإحدى أهمّ قنوات التلفزة العربية، وقبل ظهور رسالة أبطحي للعَلَن بخمسة أشهر.

خبراء وزارة الاستخبارات يعلمون أن لفيفاً من أبناء الشعب الأهوازي قام بمظاهرات عام ٢٠٠٢، وقد عُرِفَتْ بمظاهرات الـ "سي دي"، ومثل مظاهرات ٢٠٠٥ كان لها جانب موقف معادٍ للعنصرية أيضاً.

أواخر فبراير/شباط ٢٠٠٢، وقبل انتخابات الدورة الثانية للمجالس البلدية، داهمت القوّات الأمنية محلّات بيع الأقراص المضغوطة (السيديهات) بالأهواز. كان الغطاء مصادرة الأقراص التي تحتوي على موادّ إباحية، غير أن الهدف المُضمَر هو جَمْعُ كل أنواع الأقراص المضغوطة ذات المحتوى العربي. والغاية من ذلك، هي محاربة الثقافة والموسيقى العربية التي كانت قد انتشرت بشكل واسع.

هذا الإجراء المتعسّف أدّى إلى ردّة فعل من قبَل بعض فئات الشعب العربي الأهوازي، خاصّة الشباب والطّلّاب.

تركّزت المظاهرات، بشكل رئيس، في حَيّ الثورة "الدايرة" والأحياء المجاورة لها في الأهواز، واستمرّت أسبوعاً. وخلالها؛ قبضت الشرطة على مئات المتظاهرين العرب. وقد احتجّ جاسم شديد زاده التّميميّ، وهو النائب العربي عن مدينة الأهواز في الدورة السادسة لمجلس الشورى الإسلامي (البرلمان)، خلال كلمته في البرلمان على هذا القَمْع والاعتقالات. وطلب من عائلات المعتقلين أن يقفوا أمام المحكمة ومبنى المحافظة تعبيراً عن احتجاجهم.

بناء على تلك التجربة، سعت القوّات الأمنية إلى دَسِّ أفرادها المحترفين في رابطة الجالية الأهوازية في طهران "بيت العرب". ومع أن "بيت العرب" لم يكن منظّمة سياسية، بل مَدَنية صرفة، وتضمّ نشطاء مَدَنيّيْن ومثقّفين ونواباً عرباً في البرلمان الإيراني نفسه. وقد أثار هذا الجمع حساسية وزارة الاستخبارات.

لذلك؛ لم تصبر القوّات الأمنية على إضمار ما في باطنها، فهي لا تطيق - أساساً - وجود أيّة مؤسّسة مَدَنية في إيران، وقد تمّ اقتلاع معظمها وقَمْعه في عهد محمود أحمدي نجاد.

ومن المحقّقين سمعتُ أشياء كثيرة، وهي معلومات لا أستطيع أن أحصل عليها خارج السجن. كان المحقّق يتعمّد قول بعضها طوعاً، فيما كنتُ أسحب من تحت لسانه بعضها الآخر. أستطيع أن أزعم بأنني كنتُ ألاعبه، ومقابل محاولاته سحب معلوماتٍ منّي؛ كنتُ - بدوري - أسعى بأساليبي الخاصّة إلى أن أمارس الشيء نفسه معه.

ومن نتائج ذلك، حصلتُ على أسماء جواسيس عرب تعاونوا مع الاستخبارات في الأهواز. لم أكن أعرف بذلك من قبل، على الرغم من أنني كنتُ مرتاباً من بعضهم.

وبضميرٍ حرٍّ، أؤكّد أنني لا أؤمن بالانتقام، على ما لحقني من أضرارٍكثيرة ماديّة ومعنوية لحقتْني من أثر الأعمال التّجسّسيّة للمَدعوّ "ح - هـ -". وما أراه هو أنه لا بدّ أن يأتي الوقت الذي تُحاكم به هؤلاء الجواسيس، لأنهم ألحقوا أضراراً لا يمكن تعويضها بالناشطين المَدَنيّيْن والسّياسيّيْن والمثقّفين الذين كانوا يعملون بسِلْمِيَّة.

هؤلاء الجواسيس المأمورون غير معذورين، إنهم عملاء للظالمين، وقد أدّت تقاريرهم وتجسّساتهم، في بعض الأحيان، إلى اعتقال ناشطين سياسيّيْن ومَدَنيّيْن ومثقّفين أو إعدامهم. وإذا ما تمّ تشكيل محكمة عادلة في إيران؛ فإنني أيضاً سأقيم دعوى ضدّ هذا الشخص. لقد أدّت أعمال بعض الجواسيس إلى موت ناشطين عرب، ويجب في يوم من الأيّام أن يُحاكَمُوا على ما اقترفوه.

الانتقال إلى الزنزانة الانفرادية

بعد نَقْلي إلى الزنزانة الصغيرة، ورؤية المساحة التي تقلّ عن ٦ أمتار مربّعة، قلتُ لنفسي"ماذا يمكنني عمله في هذا المكان الصغير الضّيّق؟ وكيف سأقضي أيّام الصيف الطويلة في ا لأهواز؟".

في"السويت"؛ كنتُ أمارس بعض التمارين. مساحته ٢٤ متراً مربّعاً. كنتُ أمشي في اليوم مسافة كيلومترات عديدة. ولكنْ، ماذا عن هذا المكان؟

طلبتُ إلى المحقّق "أميري" أن يعطيني كُتُباً للقراءة. لكنه لم يستجبْ. قلتُ له إذنْ، فأعطوني مصحفاً. أعطوني مصحفاً صغيراً، وبالكاد تُرى حروفه.

طلبتُ نظّارتي، لأتمكّن من قراءة القرآن. لم يقبلْ بذلك. أصررتُ على طلب النّظّارة؛ فقال: نخشى أن تنتحربالنّظّارة المعدنية، وهذا الأمرسبق أن حدث!

الحقيقة، هي أنني كنتُ أضحك في داخلي من هذا الكلام. وتساءلتُ مع نفسي: أنا أنتحر؟!

بالطبع؛ سبق أن انتابني هذا الشعورفي اليوم الأوّل من الاعتقال. بيد أنه لم يكن أكثر من مجرّد فكرة عابرة وغير جادّة. ولم تصل إلى مرحلة الإقدام على ذلك.

بعض الأبحاث تشير إلى أن كل إنسان، مهما كانت معنوياته، فكّر في الانتحار، ولو مرّة واحدة في حياته، في الحدّ الأدنى. وعندما قال لي المحقّق"أميري" إنهم بصدد توفير نظّارة بلاستيكية لي؛ قلتُ لنفسي إن "أمركَ مُنتهٍ، وعليكَ أن تبقى هنا لفترة طويلة".

استبدلوا بالمصحف ذي الأحرف الصغيرة مصحفاً آخر، حروفه الفارسية صغيرة وحروفه العربية أوضح. قلتُ للمحقّق: "ذلك ليس مهمّاً، فلستُ في حاجة إلى ترجمة فارسية".

كنتُ أرغب في أن أقرأ شيئاً يُخفِّف عنّي ثقل الوقت الذي كانت أنقاضه تخنقني. كانت القراءة إحدى الوسائل التي يمكن من خلالها تحطيم هذا الحاج، وهي بالنسبة إليّ صعبة دون نظّارة، ولكنْ، ما باليد حيلة.

بعد أسبوع، أحضروا لي نظّارة بلاستيكية. الآن أستطيع قراءة النّصّ العربي وترجمته الفارسية في المصحف بشكل جيّد. أكملتُ قراءة القرآن تسع مرّات تقريباً. وكنتُ قد قرأتُهُ من قبل - خارج السجن - مرّات عديدة.

لكنْ، في هذه المرّة، سنحت لي فرصة، لأتمكّن من التّأمّل بشكل مفصّل في السور والآيات. كان تركيزي على الجانب الأدبي والجمالي للقرآن الكريم، وقد كتبتُ، إضافة إلى ذلك أيضاً، شيئاً من الملاحظات بقلم، حصلتُ عليه خلسة من المحقّق. إلا أن القلم لم يمكث طويلاً عندي. صادره مراقبو السجن، وصادروا أيضاً الملاحظات وقطعَتَيْن من الشِّعْر العربي كتبتُهما في تلك الخلوة العظيمة.

وبعد إطلاق سراحي، طالبتُ بهذه الأشياء كلها، ولكن المحقّق والسَّجَّانين كانوا يكذبون كعادتهم، وأنكروا - بمنتهى الوقاحة - وجود هذه الأشعار والملاحظات.

كتبتُ الأشعار بشكل معقّد ومَرمُوز، وتعمّدتُ ذلك حتّى لا يفهم السّجّانون مقصدي. ولكنهم، من آن لآخر، كانوا يقلّبون أشيائي كلها في غيابي، ويأخذون أيّ شيء تظهر فيه رائحة من حياة، حتّى إن المحقّق "أميري" أراني في أحد المرّات بياناً بخطّ اليد، كنتُ قد كتبتُهُ أنا وكُتّابٌ عرب أهوازيون على ورقة عادية مخطّطة. تضمّنت الكتابة تأييداً لترشيح محمّد خاتمي في انتخابات رئاسة الجمهورية سنة ١٩٩٧. نُشرت الرسالة في واحدة من أكثر الصحف اعتباراً ومصداقية آنذاك، أعني بذلك صحيفة "سلام". وجرّت تلك الرسالة علينا هجوماً من قبَل الشعراء العرب الأهوازيّيْن المؤيّدين لعلي أكبر ناطق نوري رئيس البرلمان والمنافس اليميني لخاتمي في الانتخابات وقتها.

وبالطبع؛ واجهوا ردّاً ساحقاً من جهتنا. كان ذلك البيان كحجر سقط في مياه راكدة، وأدّى إلى تحرّك أمواج عاتية، ليس في الأهواز وحدها، بل في إيران كلها. كما أدّى إلى تحريك فنّانين وصحفيّيْن إيرانيّيْن آخرين، ليدعموا محمّد خاتمي. تلك الرسالة تحمل توقيعي وتوقيعات تسعة آخرين من الكتّاب والشعراء العرب الأهوازيّيْن المستقلّين. وقد تمّ إعدادها في نهاية مارس ١٩٩٧، ومن ثمّ تمّ نشرها في أوائل أبريل من العام نفسه.

وعندما طلبتُ من المحقّق "أميري" أن يعيد إليّ الرسالة؛ رفض، وقال "سنحفظها في أرشيف وزارة الاستخبارات، فإذا رغب أيّ شخص أن يستفيد منها كوثيقة تاريخية، يمكنه مراجعة أرشيفنا"، على حدّ قوله.

تذكّرتُ، أيضاً، أن الرسالة - علاوة على توقيعي - مُذيَّلة بتوقيع كلّ من السادة: المؤرّخ موسى سيادت، الشاعر عبّاس عبّاسي الطّائيّ، المترجم سيّد باقر آل مهدي، السّيّدة فريبا عذاري، وهي مترجمة أيضاً.

كان السّجّانون يُوقِظُون السجناء لأداء صلاة الفجر في الصباح الباكر. وقد اعتادوا أخذ السجناء وهم معصوبو الأعين إلى دورات المياه.

وبخلاف زنزانة "السويت"، الانفرادية الصغيرة كانت دورات المياه خارج الزنزانة، والذهاب إليها كان محدوداً. وذلك يعني أن لكَ الحقّ في الذهاب إلى الحمّام، لقضاء حاجتكَ ثلاث مرّات فقط في اليوم.

مرّة قبل صلاة الفجر، ومرّة في الظهيرة، وثالثة مساءً قبل النوم. فإن صادفكَ سوء حظّكَ، فأُصبتَ بإسهال مثلاً، فإنكَ سوف تواجه المشكلات. وفي هذه الحالة، فإن رغبتكَ في الذهاب إلى دورة المياه - خارج المواعيد الثلاثة - ستواجه وجوهاً عابسة، وفي أحيان قد تواجه رفضاً. وما عليكَ هنا هو الإصرار على طلبكَ، لعلّهم يوافقون، أو لا يوافقون!

تقع دورة المياه في جانب الحمّام. وعندما تهمّ بدخولها؛ ينزعون عنكَ عصابة العين. كان الحمّام فرصةً لترى المحيط الخارجي من خلال نافذة تقع أعلى الجدار. إنه محيط الحرّيّة الفسيح. في الواقع؛ ليس المحيط كله، بل الأماكن المرتفعة منه فقط.

ومن خلال تلك النافذة، رأيت برجاً حديديًّاً مرتفعاً. مع ذلك، عجزتُ عن تحديد موقع السجن، وبالتالي موقع البرج. غير أن البرج كان علامة حفظتُها حتّى إذا ما خرجتُ سأعرف بواسطتها مكان السجن السِّرِّيِّ.

عند التركيز على عويل وأدعية وأناشيد عسكرية تُسمَع عن بُعْد من جهة البرج الحديدي المجاور؛ استنتجتُ أن مصدر الصوت لا بدّ أن يكون في قاعدة أو مركز للباسيج. تأكّدتُ من ذلك لاحقاً، بعد إطلاق سراحي. إنه مركز للباسيج فعلاً!

في السجن السِّرِّيِّ، حاولتُ تنظيم وقتي على هذا النحو: بعد الذهاب إلى الحمّام يحين وقت الإفطار. كالمعتاد يأتي أحد المراقبين حاملاً الطعام على عربة. صوت حركة العربة وتوزيع الطعام محبوب جدًّاً، خاصّة عند الغداء والعشاء. صوت عجلات العربة مثل نغمة موسيقية مثيرة تحرّك المشاعر!

في صمت ذلك السجن المرعب، كانت موسيقى عجلات العربة تُثير إحساساً ورغبة أخرى في نَفْسي مثل روائع باخ وبتهوفن. كأن عجلات العربة مثل قوس يعزف على أرض، أصبحت بدورها كمنجةً. يعزف القوس على النَّفْس، ويروي الروح. فإذا كنتَ جائعاً، يختلط شعورك الذّهنيّ بشعورك الجَسَدي.

الأمر لا يقف عند هذا الحدّ. عندما يأتي المراقب المسؤول عن الطعام، ويفتح باب الزنزانة، ويقول لكَ "ضَعْ عصابة العين"، وأحيانا يقول فقط "أحضرْ صحنَ طعامكَ"، وبعدها قد يقول بعض الكلمات أو قد لا يقول. مجرّد هذه السلوكيات المعتادة، تدفعكَ إلى رغبة أخرى، هي أنكَ تريد أن تتفوّه بشيء ما، وتتحدّث مع شخص ما في هذا المكان الذي أصبحتَ فيه مضطرباً، بسبب قسوة الوحدة والصمت، لذا تغتنم تلك الكلمات في اليوم.

سَيْر ٢٠ كلم في زنزانة

في السجن، الانفرادي خاصّة، لا شيء غير الوحدة، الوحدة الخانقة للروح. وحدة ذاتية، لا آخر فيها. لا أحد فيها غير السجين. أكثر الرغبات إلحاحاً فيه هي رغبة الحديث مع آخرين، مع أيّ إنسانٍ آخر يمكن أن يُخرِجَكَ من عزلتكَ الجاثمة على روحكَ. في الحقيقة، كان إحساسي عميقاً بهذه العزلة، في الزنزانة الانفرادية.

الإنسان لم يصبح إنساناً إلا بعد أن صار اجتماعيًّاً. غير أنني عانيتُ حالة مزدوجة، فمن جانب، كُنت أميل إلى الحديث مع أيّ شخص من شدّة العزلة والوحدة، حتّى وإن كان هذا الشخص هوالمحقّق وجلّادي.

على هذه الشاكلة، كان وضعي، إلى حدّ أنه عندما كان المراقبون يفتحونَ باب الزنزانة، ويطلبونني للتحقيق، كنتُ أذهب معهم مسروراً، لأنني أشعر، في نهاية الأمر، أنني سأتحدّث إلى شخص ما لساعات، ولو أنه في شكله وطباعه محقّق.

كما أشعر أيضاً بأن هذا المتحدّث معي محقّق قذر ودنيء، ولا يريد لي الخير. بل يريد أن يسحب الكلام منّي، ويخلط الكذب بالصِّدق معاً، ليستخدمهما كاعترافات، تُستعمَل - لاحقاً - لإصدار المحكمة أشدّ الأحكام ضدّي. وهذا ما حدث.

لذا لم أكن مرتاحاً لحركات المحقّق وسَكَنَاته وتهديداته وأسئلته الطويلة

المحطِّمة للأعصاب. الأمر يستمرّ ساعاتٍ في اليوم، وأحياناً في الليل، بل وفي منتصف الليل. وكان لا يخلو من تهديد بالضرب، بل والقتل. ذات مرّة، وعندما يئس المحقّق من كسب تعاوني معه بالتهديد والوعيد؛ قال لي سوف أعمل على أن يحقِّق معكَ أحد شباب"مجاهدي خَلْق"، وعندها ستعرف قيمتي.

كان استنتاجي أن وزارة الاستخبارات كانت، في بعض الأحيان، تستفيد من النادمين من هذه المنظّمة السّياسيّة المعارضة، فيتعاونون معها في التحقيق.

الشيء الذي ما أزال أتذكّره؛ هوأني سبق أن سمعتُ من"ح - هـ -" أن حميد أحمدي الأستاذ بكُلّيّة الحقوق والعلوم السّياسيّة بجامعة طهران ذهب - بعد مظاهرات الأهواز قبل أيّام من اعتقالي - إلى هذه المدينة، والتقى المسؤولين السّياسيّيْن والأمنيّيْن في المحافظة، وتمّ التشاور معهم.

هو بالتحديد ذهب من أجل هذا الأمر إلى الأهواز، وحضر حتّى في مقرّ المحافظة. عند التركيزعلى نظرته القومية المتعصّبة وحقده على ناشطي القوميات، وأنا بشكل خاصّ، فإني لا أستبعد أنه أمدَّهم برؤيته الفكرية بشأن التّصدّي لاحتجاجات الشعب العربي ومظاهراته، ومن المحتمل أنه كان قد شجَّعهم في القبض عليّ.

كان من ضمن مراقبي السجن أحد العرب. وقد تحدّثتُ إليه بالعربية، وأصرّ على أن يعطيني طعاماً أكثر، لأنه يريد - بهذه الطريقة - أن يعبِّر عن محبّته لي.

ذات مرّة سألتُهُ عن أصله ونسبه، فذكر لي اسم إحدى القبائل العربية. فذكرتُ له أيضاً أسماء أقاربه في مدينَتَي المحمّرة والخفاجيّة، وأجابني

بأنه يعرف بعضهم. أتصوّر أنه هو، أيضاً، يعرفني أو يعرف عائلتي. وقدكان يذكّرني ببعض قوانين السجن، مثل موضوع "التّنفّس" اليومي، وغيرها من القوانين التي ليس لي علْم بها، وصرتُ أطالب بتنفيذها.

كنتُ أشعر أن الظروف الساخنة في تلك الأيّام وانتفاضة العرب في الأهواز قد أثّرت، أيضاً، في هذا المأمورالعربي. لا بدّ أنه يواجه تمييزاً عنصريّاً في هذه الإدارة، لكونه عربيّاً. مع ذلك، كنتُ حذراً، لأنه مأمور، وإن كان غير مُؤثّر، أي أنه مأمور إدارة الاستخبارات، في نهاية الأمر.

في الأيّام الطويلة التي ليس لها نهاية في الزنزانة الضّيّقة الصغيرة في سجن الأهواز السِّرِّيِّ، كنتُ أغنّي من أجل ملء ساعات الوحدة. غنّيتُ بصوت منخفض. في الأساس، لم يكن لديّ موهبة غناء، وإنما كنتُ أغنّي لنفسي ممّا بقي في ذاكرتي من أيّام الطفولة. غنّيتُ مرّاتٍ ومرّاتٍ لـ "أُمّ كلثوم"، و"فيروز"، و"ناظم الغزالي"، و"حضيري أبو عزيز".

غنّيت "عمّي يا بيّاع الورد"، و"طالعه من بيت أبوها" و.! في الحقيقة، لم أكن أغنّي، بل أتغنّى. كنتُ أتعامل مع واقعي على طريقتي، وفي زنزانة انفرادية مساحتها أقلّ من٦ أمتار، لم يكن يمكنني إلا استخدامها كما هي. أشيائي الخاصّة احتلّتْ ما يقرب من متر من عرض الزنزانة. مع ذلك تركتُ ما يقارب مساحة متر، لأتمكّن من المشي في الزنزانة. وضعوا جهاز تكييف كبيراً، يعمل بالماء أعلى سقف السجن، ويخدم الزنازين كلها. وكانت واحدة من قنواته في زنزانتي. ونظراً لأن هواءه البارد يؤذيني؛ فقد قلتُ لهم أن يضعوا ورقة مُقوَّى على فُوَّهته، لتقليل شدّة برودته.

في مساحة المتر الخالي في الزنزانة، أقوم بتمارين رياضية لدقائق. هي عادتي حتّى خارج السجن. أبقيتُ على ممارستها هنا أيضاً. قبل الإفطار،

أقوم بالتمارين لمدّة ربع ساعة، وأجري لمدّة ساعة في أيّام الإجازات كلها. وقد ألزمتُ نفسي بهذا الأمر منذ عام ١٩٨٦.

كان ذلك خارج السجن ..

أمّا داخله، فقد كنتُ ألوذ بالنوم، فبعد الإفطار، إذا شعرتُ بملل أو إرهاق بسبب، فأنام لفترة، ومن ثمّ أمشي. ولكنني، أغلب الأوقات، كنتُ أمشي بعد تناول وجبة الإفطار. وفي أوقات العصر؛ كان لديّ- أيضاً - برنامج مشي في الزنزانة. في الصباح ثلاث ساعات، وفي العصر ما يقرب من ذلك. وفي بعض الأحيان، أكثرمن ذلك.

في واقع الأمر، كنتُ أسير يوميًّاً من ستّ إلى سبع ساعات. أيّام المرحلة الجامعية؛ كنّا نتسلّق الجبال، ونسير ستّة كيلومترات خلال ساعة. أمّا في الزنزانة الضّيّقة، فإن سرعة السَّيْر تكون أقلّ بكثير من سرعة قَدَم متسلّقي الجبال في الطُّرُق الواسعة المستوية.

بالمحصّلة، كنتُ - في الزنزانة - أسير يوميًّاً في حدود ٢٠ كيلومتراً. وعلى هذا كان برنامجي أيّام السجن. التمرين والمشي يمنعانني من الانهيار جسميًّاً. ودون شكّ، فإن الرياضة تضفي شيئاً من القوّة على الحالة المعنوية وحيوية الإنسان.

رحلة روحية

المشي في الزنزانة الانفرادية ذات الأمتار السّتّة. ليس للسجين أيّة حيلة سوى الرياضة والتمارين، وإلافإنه سينهار.

كنتُ مهتمّاً بنوعَيْن من الرياضة في حياتي: الأوّل السباحة التي تعلّمتُها منذ سنّ السادسة، في نهر"الكرخة" بمسقط رأسي، مدينة الخفاجيّة.

أمّا النوع الثاني؛ فهو رياضة تسلّق الجبال التي تعلّقتُ بها في المرحلة الجامعية في طهران. تسلّق الجبال لم يكن رياضة فقط، بل كانت لنا نوعاً من علم الاجتماع الرّيفيّ وبناء الروح الثّوريّة. وكم كنّا سُذَّجاً عندما كنّا نفكّر في عهد الشاه أننا مستعدّون ومُقبِلون على ثورة اشتراكية.

لقد انخفضت النتائج دون سقف التّوقّعات، وكما تساءل أحد الأصدقاء: ماذا كنّا نرغب؟ وماذا حدث في ثورة ١٩٧٩؟ لم تصبح حتّى ثورة ديمقراطية!

إضافة إلى نهرَيْ "الكرخة" و"كارون" وأنهار أخرى في إيران؛ مارستُ السباحة في بحيرات "سما"، و"تار" الواقعة في جبال دماوند وكلاردشت شمال إيران، وبحيرة أورميه، وبحر قزوين، وميناء "ديلم" في الخليج. كذلك في سواحل البحر المتوسّط في تونس وليبيا، وكذلك في نيس بجنوب فرنسا، وساحل بحر العرب في مسقط، وساحل برايتون في إنجلترا.

وتسلّقتُ معظم جبال إيران، في رحلاتٍ، أغلبها في عهد الشاه. كان لي أنا وبعض أصدقائي المتسلّقين السَّبْق في تسلّق قِمَم جبلية، مثل "توجال" ٣٩٦٢ متراً، و"بيازجال" ٣٥٤٠ متراً، و"كُلَك جال" ٣٣٥٠ متراً، و"سياه سنك" ٣٥٥٠ متراً. وعدد آخرمن قِمَم سلسلة جبال البرز في شمال طهران، ويمكن أن أُضيف لها قمّة "سبلان" ٤٨١١ متراً، وهي ثالثُ أعلى قمّة في إيران، و"قلعة بابك" ٢٣٠٠ متر، والأخيرتان في إقليم آذربيجان، وقمّة "دُرفَك" ٢٧٣٣ متراً في إقليم جيلان، وقمّة "تفتان" ٤٠٥٠ متراً في إقليم بلوشستان، وقمّة "هفت تنان" ٤٠١٥ متراً في إقليم جهار محال وبختياري وسط إيران.

كما قطعتُ وأصدقاء آخرون عرض غابات شمال إيران سَيْراً على الأقدام خلال برامج منظّمة، في أوقات مختلفة، ولأيّام طويلة، ومن ثلاث مناطق مختلفة، هي: طريق "زنجان -ماسوله"، وطريق "فشم - نوشهر"، وطريق "شاهرود - بهشهر". ومن خلال برنامج تسلّق للجبال، قطعْنا طريق "شهركرد - إيذج" الجبلي خلال خمسة أيّام، في إجازة عيد النوروز في أواخر مارس من عام ١٩٧٥. كان المشرف على البرنامج أكبر سلاحي وهو شقيق كاظم وجواد سلاحي، والاثنان قُتِلا في شوارع طهران، في أثناء حرب العصابات التي كانت تشنّها المنظّمات اليسارية المسلّحة المعارضة لنظام الشاه.

في هذا البرنامج تمكّنّا من تسلّق قمّة "هفت تنان" التي يقع منبع "هفت جشمه" تحتها بأمتار، وهو المنبع الرئيس لنهر "كارون". كان رأس المنبع مُغطّىً بالثلج في ذلك الوقت من السنة، وعند نزولنا من القمّة نحو قرية "دوبلان" كنتُ أرغب بشدّة في السباحة في الفرع الرئيس لنهر "كارون" الذي كان يشبه الجدول.

قفز معي في الماء متسلّق آخر، هو محمّد شريعتي. خرجتُ من ذلك التّصرّف الشّبابيّ الجنوني بنزلة برد شديدة، جعلتْ بعض الرفقة من الشباب يحملون حقيبة ظَهْري عنّي. أفراد مجموعة التّسلّق كانوا في

حدود ١٠ أو١١ شخصاً، ويحمل كل منهم في حقيبته ما يقارب ٢٠ كيلوجرام من المؤونة، وكانت تحتوي على طعام "قورمه"، خبز، فواكه، وشيء من أدوات الإسعافات الأوّليّة ما يكفي لخمسة أو ستّة أيّام.

إذا فرغت الحقيبة أو خفّ وزنها، فإنهم يضعون فيها بعض الأحجار. ذلك من مبادئ حرب العصابات في ذلك الوقت. وبالطبع، لم نكن من مجموعات حرب العصابات، غير أن بعض مفردات ثقافتها تسلّلتْ إلى مجموعات تسلّق الجبال الطّلّابية وغير الطّلّابية.

المسافة بين المنطقة الشّتويّة والمنطقة الصّيفيّة في إقليم جهار محال وبختياري مثل محيط من الثلج، يمتدّ إلى ما لا نهاية. شدّة التعب؛ فرضتْ عليّ الحاجة إلى استراحة، إلا أن الأصدقاء رفضوا، لعلْمهم أن النوم في الثلج والبرد يعني الموت.

كان برنامجاً ثقيلاً، ولم نصلْ لأولى قرى منطقة المصيف "شليل"، و"جند مكار" إلا وأنا ذقتُ طعم الموت!

في تلك الرحلة؛ حملتُ راديو "ترانزستور". في اليوم الثالث أو الرابع للرحلة، وقبل وصولنا قرية "دهدز"؛ التقطتُ إذاعة الكويت في الساعة الواحدة والنصف بعد الظُّهْر. ومن الإذاعة الكويتية، سمعْنا خبر إعلان نهاية الحرب الفيتنامية.

أتذكّر أننا وصلْنا في منتصف الليل إلى مدينة "إيذج". فشبّه أحد الشباب حركتنا بـ "الفيت كونغ"، وهي مجموعة من التابعين للجبهة الوطنية لتحريرجنوب فيتنام. كان لمدينة "إيذج" في ذلك الوقت - مارس ١٩٧٥- نُزُلٌ خربٌ، فيه غرفتان أو ثلاث. بتْنا الليل فيه. ووضعْنا الحقائب في المخزن. وكالمعتاد في بقية أسفارنا، نمْنا في أكياس النوم(*).

---

*)للتذكير هنا، أن في عهد الشاه ناصر الدين القاجاري في أواخر القرن التاسع عشر، كان مبعوث

في صباح اليوم التالي، ذهبْنا إلى مدينة "مسجد سليمان"، ومن هناك إلى الأهواز، ومن ثمّ إلى الخفاجيّة. كان الشباب المتسلّقون من مُدُن وقوميات مختلفة، كنتُ العربيّ بينهم، فيما كان الآخرون من الفُرْس واللور والأتراك والأكراد.

بالطبع، لم تكن المغامرات داخل إيران فقط هي رصيدي من التسفار والمخاطرة. كثيراً ما سافرتُ، وفي صيف ١٩٧٦؛ سافرتُ سائحاً برفقة صديق من قومية "الجيلك"، ولم يكن في حوزتنا غيرحقيبة ظَهْر وكيس نوم، وانطلقتْ سفرتنا من طهران إلى إسطنبول وصوفيا وبلغراد وميلان واستراسبورج وباريس ومارسى والجزائر وتونس والقاهرة. ثمّ عدنا إلى طهران. وفي تلك الرحلة؛ لم نُقم في أيّ فندق، وسأكتب عنها لاحقاً.

في الزنزانة الضّيّقة الصغيرة، استعدتُ أيّام الشباب، عنفوان الشباب، حركة الشباب. المطارات، والطُّرُق الطويلة، والأنهار، والجبال .. وقممها المرعبة!

وقبل الثورة صعدتُ - أيضاً قمّة "الوند" و"قزل أرسلان" في همدان عام ١٩٧٥، ومشيتُ سيراً على الأقدام من الأهواز إلى الحميدية في خريف ١٩٧٧. قطعْنا مسافة الطريق - ٣١ كلم - انطلاقاً من مفرق المحمّرة، في ستّ ساعات. كنتُ أنا وستّة أو سبعة من شباب العرب الأهوازيّين. أصبحوا آباءً وأجداداً حاليّاً.

عندما وصلنا إلى منزل قريب في الحميدية، كانت ملابسنا قد تمرّغت بالتراب. ولم يصدِّق أقاربنا أننا أتيْنا من الأهواز سَيْراً على الأقدام. كانوا يقولون لماذا تسيرون على أقدامكم مع وجود الحافلات والسّيّارات؟ ألم يكن لأحد من جمعكم هذا مال لأجرة ركوب؟

الشاه، الحاجّ عبد الغفّار نجم الملك في أثناء عودته من الأهواز إلى أصفهان وطهران، قد سلك هذا الطريق، وهذا ما نقرؤه في رحلته الصادرة بعنوان "رحلة عربستان".

أخبرناهم عن هدفنا الرياضي. بعضهم صدَّقنا، وبعضهم لم يصدِّق؛ وبعضهم يظنّ أن وصولنا إلى منزلهم في تلك الرحلة "المتمرّغة بالتراب" كانت مزحةً منّا، وحين أقابلهم في الحميدية، يتذكّرون أن ذلك كان مزاحاً، وأننا جئْنا من الأهواز بواسطة سيّارة!

في الطريق، كان معنا صديق ذو صوت شجي، فكان يغنّي لنا أغانٍ عربية وأناشيد فلسطينية.

في الحقيقة، كنتُ أرغب في نشر ثقافة رياضة تسلّق الجبال في الأهواز، ولكن أرضنا في عربستان، ليس فيها جبال. ففكّرتُ في الترويج لرياضة المشي على الأقدام.

ثمّ اندلعت الثورة بعد أشهر، فانشغلْنا بمسائل أخرى. ولكنني أوصي الشباب العرب في مُدُن المحافظة المختلفة أن ينظّموا مثل هذه البرامج. أوصيهم بالمشي على شطّ "كارون" من مدينة الأهواز إلى مُدُن ويس أو ملاثاني أو المشي من قضاء المنصورة إلى مدينة الفلاّحيّة. أو السَّيْر من مدينة الخفاجيّة إلى قرى المالكية أو الهوفل.

أساساً يمكن لأيّ شخص، في أيّ مدينة أو نجع أو قرية في إقليم عربستان، أن ينظّم مثل هذه البرامج، دون أن يعطيها شكلاً سياسيّاً، حتّى لا تُثير هواجس الأمن الإيراني. مثل هذه النشاطات يمكن أن تمارَس في أوائل الربيع أو خلال فصل الخريف أو الشتاء، مراعاةً لحرارة الجوّ في الإقليم.

في الزنزانة الصغيرة الانفرادية؛ استعدتُ مجد الشباب وعنفوان مغامراته ورحلاته القاسية غير أنني وجدتُني في وقت فراغ، أقضيه في النوم والمشي.

لو كان لديّ كتاب، فربّما انقضى الوقت أسرع. كنتُ أعرف أنه طبقاً لقوانين الجمهورية الإسلامية الإيرانية، فإن من حقّ السجين أن يقتني الكُتُب

في السجن، ولكنْ - كما أشرتُ إلى ذلك سابقاً - توالتْ مطالباتي بالحصول على الكُتُب، وبعد مرورأيّام عديدة، أعطاني السّجّانون مصحفاً.

في سجن "إيفين" يوجد مصحف وكتاب تاريخي أيضاً، وهنا يختلف الأمر. ربمّا يكون هذا الاختلاف بسبب أسلوب السَّجَّانين في الأهواز، أو لأن أغلب نزلائه من عرب الأهواز، ولا يرغب السّجّانون في أن يحصلوا على القرآن، لأن العرب يفهمون معناه، ومن الممكن أن يتأثّروا بسُوره الثّوريّة، أمّا في سجن "إيفين"، فالسجناء لا يعرفون العربية، ولذا فهو موجود بوفرة.

أثّرت السُّورالمكّيّة والمَدَنية بنوعَيْن من التأثير فيّ. السُّورالمَدَنية كسُورة البقرة تحتوي على موضوعات الجنّة والنار وعقاب النار الشديد. ويضاعف قراءتها، المحيط المخيف والمرعب في السجن على الإنسان الذي يواجه نار السجن. فكان هذا يزيد من الضغط النَّفسيّ، ولكن السورالمكّيّة مثل سورة "يُوسُف" أو سور نهاية القرآن لها جانب أدبي وشعوريّ أقوى. ويؤدّي هذا الأثر إلى سعادة نَفْسيّة وروحية.

بعد مروري، مرّات عديدة، على عموم سورالقرآن؛ صار تركيزي أكثرعلى السور المكّيّة. يوجد في سورة "يُوسُف" مفاهيم عاطفية وأساليب أدبية، وتِقْنِيَّات قصصية مهمّة. كانت تستهويني خاصّة أني مهتمّ بكتابة القصص. لذا؛ بالطريقة نفسها، دوّنتُ نظراتي حول التِّقْنِيَّات الأدبية لهذه السور بالقلم الذي أخذتُهُ من غرفة المحقّق دون علمه. ولكن السَّجَّانين أخذوا القلم ومذكّراتي وأشعاري أيضاً. بصيغة أخرى؛ استولوا عليها في غيابي من بين أشيائي ولوازمي التي في الزنزانة.

إضرابٌ عن الطعام

مرّت الأيّام تلو الأيّام، ومطالبتي بلقاء ابنتي وزوجتي تصل إلى الأُذُن الصّمّاء عند المحقّقين. رَفْضٌ مُستمرّ وقاطعٌ من قبَل المحقّقين، يُقابلُه إصرارٌ وإلحاحٌ من قبَلي.

وبعد أكثر من شهر؛ سمحوا بمقابلة بعض أقاربي. وذات يوم نوديتُ لزيارة. أزاحوا الغطاء عن عينَيّ، ووضعوا أغلالاً في يَدَيّ، وأركبوني سيّارة، لم أتبيّن نوعها. ما أتذكّره هو أننا مضيْنا في تلك السّيّارة من السجن إلى مكان آخر غير السجن. سألتُ الحارس المرافق لماذا وضعتُم الأصفاد في يَدَيّ؟ فقال: الأهواز مضطربة في هذه الأيّام، ويمكن أن يكون هناك هجمات إرهابية، ونحن نقوم بهذا الأمر من أجل الحفاظ على حياتكَ!

أعلم أن السبب ليس المحافظة على حياتي، بل خوفهم من احتمال قيام مجموعات مسلّحة من العرب بالهجوم عليهم، وتحريري من بين أيديهم.

لم أكن أعرف مكان وجهتنا تحديداً. حتّى عندما صرْنا داخل أسوار مبنى، لم أتبيّن المكان. عندها رأيتُ ابن أخي الذي ظهر أمام الباب الكبير لسور المبنى، لوّحتُ له بيدي، ثمّ اختفى من أمامي.

بعد دقائق؛ جاء أخواي الأكبر منّي سنّاً، برفقتهما أختي الصغيرة، وأحد أبناء الأخوة، وأحد أبناء أخواتي، ومعهم المحامي المترافع عنّي صالح نيكبخت الذي ذكرتُ اسمه لزوجتي يوم اعتقالي في طهران.

جلسْنا معاً نصف ساعةٍ من الوقت. تبادلْنا الحديث، بحضور المحقّق "أميري".

الوقت، على قِصَرِه، انقضى في الأسئلة البينية، الأحوال والأوضاع، الأقارب، والأبناء، إلخ ...!

وحتّى لا يفهم المحقّق كلامَنا، تحدّثتُ باللغة العربية، وأبلغتُ أقاربي بأنني كنتُ مُضرِباً عن الطعام في اليوم السابق، وأنني هدّدتُ السَّجَّانين بالإضراب قبل ذلك بيومَيْن، وسلّمتُهم رسالة مفادها أنني سوف أُضرِب عن الطعام فعليًّاً، إذا لم يسمحوا لي بلقاء زوجتي وابنتي.

واقع الأمر هو أنني اختبرتُ قدرتي على الإضراب عن الطعام قبل يومَيْن من اللقاء. وفي النهاية، قرّرتُ البدء بالإضراب فعلاً، ولم أتناول غير الماء.

كان المسؤول عن الطعام قدأخبر المحقّق بالأمر. طلب "أميري" إحضاري إلى غرفة التحقيق، وطلب - مع شيء من الضحك والمزاح - أن أُنهي الإضراب. وعندما وجدني مُصرّاً على الإضراب؛ لجأ إلى التهديد.

أبلغتُهُ بأن إضرابي ينتهي بشرطَيْن: الأوّل توضيح وتحديد وضعي في السجن حتّى أخرج من الوضع المبهَم الذي أنا فيه. والثاني أن أتمكّن من لقاء عائلتي.

وعدني المحقّق بالمتابعة فيما يخصّ الشرط الأوّل، وبذل ما في وسعه في شأن الشرط الثاني. ثمّ طَوَى الموضوع، وأمر لي بحلوى حتّى أُنهي إضرابي. رأيتُ أني نلتُ بعض مطالبي، ويمكنني أن ألتقي بعض أفراد عائلتي؛ فأنهيتُ اضرابي!

أظنّ أن الإضراب عن الطعام أدّى إلى ترتيب لقاء أقاربي. وليس ببنتي وزوجتي.

كما لا أنسى أن هناك احتجاج مؤسّسات دولية ومنظّمات حقوق إنسان ساعدت في هذا الشأن.

أغلال وسلاسل

استمرّ التحقيق معي قرابة الشّهرَيْن. ولم ينتهِ إلا قبل سبعة أيّام من إطلاق سراحي.

في البداية، كان التحقيق يتمّ ثلاث مرّات أو أربعاً في الأسبوع. وعلى ما أنا عليه من فراغ، طيلة ساعات اليوم؛ فإن المحقّقين كانوا يُفضّلون التحقيق معي خلال الليل أحياناً.

أتذكّر أن إحدى جلسات التحقيق تمّتْ في منتصف مدّة سَجني. كنتُ نائماً، فأيقظوني في الواحدة أو الثانية ليلاً. وضعوا طاولة في ساحة السجن ذي السقف المستعار، ووضعوا كرسي المحقّق قبالة الساحة، وكرسيّي أنا في مواجهة الحائط. لم يُسمَح لي قطّ بالالتفات إلى الخلف. في حين كان المحقّق يذهب إلى الغرف، لأمر ما، كنتُ أستغلّ الفرصة، وأسترق النَّظَر. ذات خلسة سريعة؛ طالعتُ خلفي. فإذا بي أرى باحة السجن مستطيلة الشكل مثل قطار يمتدّ من الحائط الذي يواجهني إلى السجن.

أنا لا أحتمل الأرق والسهر حتّى الصباح، ولكنْ، لا أعلم لماذا لم أشعر في تلك الليلة بالنوم والتعب، كنتُ مستمرّاً في الإجابة عن أسئلة المحقّق حتّى الصباح. ربمّا يرجع سبب ذلك إلى النوم خلال النهار، إذ كان وسيلة لملء فراغ الساعات الطويلة في السجن الانفرادي.

اجتهد المحقّق في الاستفادة من التعب الناشئ عن الاستيقاظ ليلاً.

حاول الحصول على اعترافات، ولكنْ - كما أسلفتُ - تمكّنتُ من الصمود أمام السهر والأرق، وأن أحافظ على الدّقّة في إجاباتي.

امتدّ التحقيق من الواحدة بعد منتصف الليل حتّى الثامنة صباحاً. وفي حدود الخامسة والنصف أو السادسة صباحاً، سمعتُ صوت جلجلة. كان وقت ذهاب السجناء إلى دورات المياه. أخذ الصوت يتصاعد شيئاً فشيئاً. المحقّق ذهب لأداء الصلاة، فيما كنتُ جالساً خلف طاولة التحقيق. أثار الصوت العجيب فضولي. صوت يتصاعد، في فجر مشحون بتحقيق طويل وصعب. التفتُّ خلفي بسرعة، كان الجوّ ضبابيّاً، رأيتُ أحد المراقبين يرافق أحد السجناء العرب إلى دورة المياه. كان شابّاً، يداه ورجلاه مقيَّدتان بأغلال وسلاسل، يمشي بصعوبة. ومن المعروف أنهم سوف يحلّون القيود عن أيديه داخل دورة المياه.

لن أنسى ذلك المشهد أبداً، فما زال طنين جلجلة أغلال الشّابّ المكبّل في أُذُني إلى الآن.

عرفتُ - لاحقاً - أنه عربي، وليس من الأقلّيّة غير العربية. وهذا الأمر كنتُ أتفهّمه، لأن بين ٨٠ و٩٠٪ من نزلاء سجون الأهواز هم من العرب، ومنها سجن "كارون" الرئيس، وسائر السجون السِّرِّيَّة والمعلنة.

في اليوم التالي، سألتُ أحد مراقبي السجن عن السجين المقيّد بالأغلال والسلاسل، فقال إنه قَتَلَ عناصر من الحَرَس الثّوريّ. وحتّى اللحظة، لم أعرف اسمه، ولا علْم لي بحقيقة تورّطه في هذه الأمور قبل الاضطرابات التي وقعت في أبريل ٢٠٠٥ أو خلالها. لم يوضح لي مراقب السجن أكثر من ذلك. إلا أنني علمتُ، من كلام المحقّق، أن انفجاراتٍ وهجماتٍ وقعت، في فترة اعتقالي، وقد استهدفت هذه الأعمال حُرَّاساً ومراقبين في السجون ومسؤولي الباسيج التابع للحَرَس الثّوريّ.

المهمّ، هو أن المحقّق عاد من صلاته، بعد ذلك المنظر الغريب الذي شاهدتُهُ. عاد لاستكمال التحقيق. وكلّ ما في ذهني - حينها - منظر الشّابّ وقيوده، وأغلاله، وسلاسله.

سطعت الشمس، وانتهى التحقيق، فيما كانت عقارب الساعة تشير إلى الثامنة صباحاً، حسب توقّعي.

عدتُ إلى الزنزانة الانفرادية، فوجدتُ إفطاري على الأرض. خبز وجبن وشاي. قبل تناوُل أيّ شيء، فحصتُ الخبز والجبن والشاي لأطمئنّ. ربّما تسلّل "صرصور" أو"سِحْلِيَّة" إلى شيء منها. في لحظة، وجدتُني غير مبالٍ، إن مرّتْ تلك الهَوَامّ على إفطاري، فقد كنتُ أتضوّرجوعاً. "فليكن ما يكون"، قلتُ لنفسي. ثمّ أكلتُ حتّى شبعتُ. ثمّ تمدّدتُ غارقاً في نوم عميق، استمرّ حتّى الظُّهر.

أرضية الزنزانة خالية من أيّ أثاث. لذلك، أضع إبريق ا لماء وكوباً أواثنَيْن على الأرضية. أحياناً أحتفظ، في المكان، برغيف خبز زائد، أتناوله حين أشعر بالجوع. وكان من النادر حدوث ذلك.

منذ سنوات عديدة وأنا لا آكل اللحم. طعامي المفضّل هو السمك فقط. كانوا يقدّمونه مع الأرزّ. والأرزّ هو طبق دائم في أغلب وجبات الطعام. وجبة السمك التي يقدّمونها متواضعة، غير أن تفضيلي للأسماك جعل منها وجبة لذيذة، في الأحوال كلها. أحياناً يقدّمون في العشاء خبزاً وجبناً وبطّيخاً. ويمكن القول - بشكل عامّ - إن وَضْع الغذاء في السجن السِّرِّيِّ في الأهواز لم يكن جيّداً، قياساً بسجن "إيفين" الطّهرانيّ.

أمور لا علاقة لها بالاتّهام

وكما هو حال التّهمَتَيْن الرئيسَتَيْن الغريبَتَيْن الموجَّهَتَيْن إليّ، كان

التحقيق غريباً أيضاً. وتطرّقت بعض تفصيلاته إلى أمور، ليس لها أدنى علاقة بالاتّهام. فقد عرض عليّ المحقّق "أميري" المحقّق الأهوازي في تحقيقاته أسئلة حول الجُزُر الثلاث، وما يصفه بـ "الخليج الفارسي". بل سألَني عن نصيب إيران في بحر قزوين.

كنتُ أعرف أن هذه الأسئلة لا تتوافق والاتّهامات الموجَّهة لي. ثمّ علمتُ - بعد ذلك - أن مثل هذه الأسئلة كانت تُوجَّه لأغلب السجناء السّياسيّيْن العرب الأهوازيّيْن، لأنهم يعلمون أن هؤلاء السجناء، على أيّة حال، لهم ميول عربية، وكثير منهم يمكن أن يميلوا إلى عروبة الخليج، أو ملكية دولة الإمارات للجُزُر الثلاث.

على هذا النحو، فإن المحقّقين يضيفون إلى ملفّات السجناء العرب الأهوازيّيْن تُهماً مثل "خيانة الدولة" أو "انتهاك الوحدة التّرابيّة للدولة الإيرانية"، ومثل ذلك، بهدف تضخيم ملفّات المتّهمين، والمساعدة على إصدارأحكام ثقيلة بحقّهم.

في الحقيقة، يجب على كل سجين سياسي عربي في السجون الإيرانية أن يُبدي وجهة نَظَره في هذا الشأن. وقد تمّ تحويل قضية الجُزُر الثلاث واسم الخليج في إيران إلى قضية أمنية. استغلّت حكومات الجمهورية الإسلامية الإيرانية المشاعر القومية الفارسية الموجّهة ضدّ العرب في المجتمع الإيراني، بتحويل قضية الجُزُرالثلاث ومُسمّى الخليج إلى قضية أمنية، أو على الأقلّ، جعلتْها محرّمة، لا يحقّ لأحد أن يقول خلاف ما تصفه أدبيات تلك الحكومات، أو على الأقلّ، يطلب البحث والنقاش حولها.

وعندما تواجه سلطة الجمهورية الإسلامية سواء الحكومة أو النظام مشاكلَ داخلية؛ فإنها تستغلّ مثل هذه القضايا للهروب من معضلاتها

الاقتصادية، وسدّ الفجوات السّياسيّة بين الأجنحة المتخاصمة، وتوحيد طبقات المجتمع الإيرانية وفئاته المختلفة.

"القوميون" الفُرْس يستهويهم هذا النَّهْج، من أجل سيادة الجمهورية الإسلامية، فيُحوِّلون قضية "الخليج الفارسي" - مثلاً - إلى ما يُشبه قضية شرف!

وبالنسبة إليّ، فقد قلتُ ما لديّ في ما يخصّ الجُزُرالثلاث المتنازع عليها بين إيران والإمارات العربية المتّحدة، "طنب الكبرى"و"طنب الصغرى" و"أبوموسى". وما قلتُهُ هو أنه ليس لنا صلاحية أن نُبدي وجهة نَظَرنا في هذا الشأن، لأن المسألة قانونية خالصة. ولكنْ، مع إصرارالمحقّق، قلتُ إن قضية الجُزُرالثلاث يجب أن تُحَلّ عن طريق الحوار بين الدّولتَيْن، أو تُحال لمحكمة لاهاي، من أجل الفصل القضائي، مثلما حصل في قضية الاختلافات الحدودية بين البحرَيْن وقطر، وقبلت الدولتان حكم المحكمة.

وفيما يخصّ اسم الخليج، أشرت إلى الأيّام الأولى بعد الثورة، واقتراح بعض الإسلاميّيْن - ومنهم صادق خلخالي - بأن يُسمّى "الخليج الإسلامي"، وبعض اليساريّيْن اقترح اسم "خليج الكادحين". وبالطبع كانت وجهة نَظَري أن نُطلق عليه اسم خليج إيران والعرب حتّى نتخلّص من النزاعات الطويلة والمُمِلَّة.

وأوضحتُ أن اعتراضي أكثر على الحديث العنصري الذي يعرض دائماً في هذا الشأن، من قبَل وسائل الإعلام والصحف الفارسية، خاصّة عندما يحتدم الجَدَل والاختلاف في هذَيْن الأمرَيْن. كانت الغاية من اعتراضي على الأشخاص الذين يسعون - فقط - لإهانة العرب واحتقارهم، من أجل إثبات اسم الخليج الفارسي، من دون أن يراعوا أن ملايين من مواطنيهم العرب يتأذّون من هذه الأدبيات السخيفة المثيرة للغثيان.

لا يدرك هؤلاء أن أغلبية العرب الأهوازيّيْن هم الذين يتأثّرون سَلْبَاً من هذا الخطاب المعادي للعرب، ويشعرون به حتّى العَظْم، ويتألّمون منه، وليس العرب الإماراتيّيْن أو السعوديّيْن أو الكويتيّيْن أو غيرهم من الدول العربية الذين لا يعرفون الفارسية.

ويُثارُ هذا الخطاب في معظم الأوقات بذريعة اسم الخليج أو الجُزُر الثلاث.

معاداة العرب وانعكاسها في السجون

ما يُثير الغرابة، لدى المتعصّبين الإيرانيّيْن، هو ازدواجية المعيار لديهم. إنهم يتعصّبون بشرف لكلمة "خليج فارس"، ويعدّونه اسماً تاريخيّاً. في الوقت ذاته؛ يتجنّبون استخدام الاسم التّاريخيّ لمحافظة خوزستان، أي "إقليم عربستان"، وسائر الأسماء التّاريخيَّة العربية لمُدُن المحافظة. وحين نسألهم؛ لا نجد لديهم إجابة. إنهم غيرمستعدّين لوصف "خرمشهر" بـ "المحمّرة"، و"سوسنجرد" بـ "الخفاجيّة"، و"شادجان" بـ "الفلاحية"، و"رامشير" بـ "الخلفية"، و"ماهشهر" بـ "معشور"، وجزيرة "مينو" بجزيرة "صلبوخ".

معايير مزدوجة ومنطق خاطئ! وسبق أن ناقشتُ القضية مع الدكتور إبراهيم يزدي، وهو أمين عامّ حركة حرّيّة إيران المعارضة، وأظهر قبولاً بالعمل بهذه الأسماء العربية التّاريخيَّة. إلا أنني لم أرَ شيئاً عمليّاً في هذا الصدد.

وفي بداية الثورة الإيرانية، كان السجين السّياسيّ البارز في عصر الشاه، شكرالله باك نجاد، يشجّع على استخدام اسم "عربستان" بدلاً عن "خوزستان"، ويمكن الوقوف على ذلك في الصحف والأدبيات السّياسيّة للجبهة الوطنية الدّيمقراطيّة الإيرانية التي كانت نشطة بين عامَي ١٩٧٩ و١٩٨١. فقد سَعَتْ هذه الجبهة، التي كان يرأسها باك نجاد، إلى أن تكون أداة للتنسيق والتضامن بين القوميات الإيرانية جميعها أمام السلطة الوليدة.

ويا للأسف، فإن مثل هذه المواقف لم تحظَ بتعاوُن المنظّمات والأحزاب الرئيسة المعارضة آنذاك.

أقول أيضاً لأولئك الأشخاص الذين ينفخون في أتون المعاداة للعرب، إن نار بُغضهم هذه يُوجّهونها لمواطنيهم العرب في إيران، بالدرجة الأولى. فبعض هؤلاء المواطنين أصبحوا يتّجهون للرّاديكاليّة في مواجهة هذه الموجة من الاحتقار والمشاعر المعادية للعرب التي تبثُّها وتُروِّج لها وسائل الإعلام والصحف الفارسية.

النزاعات الإقليمية موجودة دائماً بين دول العالم. تركيا - مثلاً - تُطلق على هذا الخليج، اسم "خليج البصرة"، وجمهورية أذربيجان تُسمّيه "الخليج". كما لكل من فرنسا وإنجلترا اسم مختلف تُطلقه على الفاصل المائي الواقع بينهما. الفرنسيون يصفونه ببحر "المانش" والإنجليز يُسمّونه "القنال الإنجليزي". مع ذلك؛ لم تُسئ أيّ من الدّولتَيْن إلى قومية أو إثنية الشعب الجار، من أجل إثبات الاسم الذي تراه صحيحاً.

قِيسُوا على هذا ما تُقدِّمه الكُتُب ووسائل الإعلام والصحف الإيرانية من أجل إثبات اسم "الخليج الفارسي"، وما تنشره من فُحْش وعداوة وإهانة للقومية العربية والشعب العربي في إيران.

إنني واثق من أن هؤلاء الفحّاشين والمسيئين والمحتقرين للعرب كلهم يقومون بتلك الأعمال المثيرة للكراهية مع علْمهم بوجود ملايين من العرب يعيشون معهم في إيران. لا شكّ في أن العنصرية - ومن ضمنها معاداة العرب - في إيران مرض مزمن وخطير، تكمن جذوره في الخطاب الفكري والأدبي والسّياسيّ الذي يمتدّ إلى مئة سنة مضت.

فقد سَعَت النُّخب الإيرانية، خلال الفترة التي أعقبت ثورة الدستور

(١٩٠٦-١٩٠٩)، خاصّة بعد توليّ الشاه رضا البهلوي مقاليد الحكم (١٩٢٥- ١٩٤١)، إلى تقديم هوية الإيراني، على أساس أنه "غيرعربي" أو حتّى إنه "عدوّ للعربي"، في الوقت الذي تتكوّن فيه إيران من قوميات مختلفة، والعرب إحدى هذه القوميات.

علاوة على الفُرْس؛ يعيش في إيران العرب والأتراك والأكراد والبلوش والتركمان.

في الحقيقة تُشكّل القوميات غير الفارسية ما يقارب ٦٠٪ من المجتمع الإيراني. ويبلغ تعداد القومية العربية في المحافظة التي تُسمّى رسميّاً خوزستان (إقليم عربستان)، وفي المحافظات المجاورة لها، ما يقرب من ٨٪ من إجمالي التعداد السّكّاني في إيران.

وقد نشأ الأدب الفارسي المعاصر بعد الثورة الدّستوريّة، ويُعدّ أحد الأركان الأساسية لأدبيات الدولة - الأُمَّة في إيران.

هذا الأدب مليء بالمشاعر والمضامين العنصرية. على سبيل المثال صادق هدايت أبو الرواية الفارسية، وأحد مؤسّسي الأدب الفارسي الحديث، يسعى - بكل وضوح - في مؤلّفاته، لترويج معاداة العرب واليهود. وفي العقود الماضية، تجاوزت ظاهرة معاداة العرب النخب، لتنتشر بين الجماهير الإيرانية. وقد جاء هذا الأمر خلال السنوات الثمانين المنصرمة بأثر تدميري على حياة الشعب العربي في جنوب إيران. في الحقيقة إن العرب، مقارنة بالقوميات الأخرى التي تقطن إيران، هم القومية الوحيدة التي تعاديها النخب الحاكمة، وكذلك معظم فئات المجتمع الفارسي، أي أن الكرد والبلوش والتركمان والآذريّيْن، يواجهون عداء الحكّام فقط، وليس عداء الجماهير الفارسية.

هذا الأمر سهّل عمل السلطات القَمْعيَّة والمحقّقين في إخماد أيّ من الحركات المطالبة بحقوق الشعب العربي في إيران، بل والعمل على تفريس إقليم عربستان أكثر من أيّ إقليم آخر، تقطنه قوميات غير فارسية.

لذا نرى أن المحقّقين، ومن أجل البطش وإسكات الناشطين العرب في السجون الإيرانية، يطرحون أسئلة بشأن اسم الخليج وملْكية الجُزُر الثلاث التي يُجمع عليها ويُقدّسها الحكّام وشرائح واسعة من المجتمع الإيراني.

ذات مرّة اشترك الأهوازي والطّهرانيّ في التحقيق معي. تطرّق الطّهرانيّ إلى موضوع عَلَم إقليم عربستان، فقلتُ له لا يجب أن تأخذ هذه القضية بحساسية، لأن كل إقليم أو ولاية أو أيّ شعب من الشعوب في إيران يمكن أن يكون له عَلَمه الخاصّ. كما أن لكل نادٍ رياضي في إيران عَلَمه الخاصّ به.

كان المحقّق الطّهرانيّ يؤيّدني، وبالطبع هذا التأييد ليس بسبب إيمانه بهذا الأمر، بل حتّى أتكلّم أكثر، ويقرأ مكنونات قلبي. وبدوري اكتفيتُ بهذا الحدّ، ولم أوضح أكثر.

بعد ذلك، قامت محكمة الثورة بتضخيم هذا الحديث، وجاء ضمن حكم إدانتي أيضاً، وعُدَّ ذلك دليلاً على طلب الانفصال من إيران. لم يُؤخَذ في الاعتبار أن كل ولاية في أغلب الدول الفدرالية في العالم تحمل عَلَمها الخاصّ بها.

محقّق محكمة الثورة في الأهواز

في أحد الأيّام، كنتُ في الزنزانة الانفرادية ذات الأمتار السّتّة. أخذوني منها إلى غرفة التحقيق، وهي بالطبع غرفة تعذيب، في الوقت نفسه.

كان في الغرفة شخص لا أتذكّر اسمه. قدّم نفسه بصفته محقّقاً من محكمة الثورة الإسلامية في طهران، وقد جاء من العاصمة للتحقيق معي.

قبل التحقيق تحدّث قليلاً عن حضوره في جبهة الحرب الإيرانية العراقية (١٩٨٠-١٩٨٨) في منطقة "دكّة عبّاس"، المعروفة بـ "دشت عبّاس" فارسيّاً، وأنه أتى مرّات عديدة إلى جنوب غرب إيران، ويعرف المناطق جيّداً. ويبدو أنه كان يرغب في تلطيف جوّ التحقيق، وأن يبتعد فيه عن الجوّ الرّسميّ.

محقّقو المحاكم، على خلاف محقّقي وزارة الاستخبارات، لا يستخدمون - عادة - القوّة والتعذيب من أجل انتزاع الاعترافات. لكنهم يستخدمون أحياناً لغة التهديد حتّى يُجبروا المتّهم على الحديث.

كان يتّضح من الأسئلة التي يطرحها أن لديه معلومات عنّي، حصل عليها من عناصر وزارة الاستخبارات في طهران.

خلال عملي في صحيفة همشهري (١٩٩٢ - ٢٠٠٤) تمّ استدعائي مَرَّتَيْن أو ثلاثاً إلى وزارة الاستخبارات للتحقيق.

المرّة الأولى في إدارة الأجانب التابعة لوزارة الدّاخليّة في شارع "فيلا الشمالي"، والثانية في المبنى الرئيس لوزارة الاستخبارات في شارع باسداران، وقد دخلتُ المبنى من باب الدخول الواقع في شارع "دبستان" المتفرّع من شارع شريعتي.

بعد خروجي من صحيفة "همشهري"، وبالتحديد عام ٢٠٠٦، بدأتْ قَدَمَاي تتعوّدان الذهاب إلى ما يُسمّى بـ "مكتب المتابعة" التابع لوزارة الاستخبارات الذي يقع في شارع "صبا"، وسط طهران، وهو أحد مراكز

استدعاء الناشطين السّياسيّيْن والمثقّفين والطّلّاب. يقع هذا المبنى بالقرب من تقاطع وَليّ العصر، بجانب سوق رضا للكمبيوتر، ويبدو أن سرّ اختيار وزارة الاستخبارات لهذا المكان، هو قُربه لجامعة طهران وجامعة أمير كبير الصّناعيّة (بولي تكنيك)، وعدد آخر من المعاهد.

كانت أسئلة محقّق محكمة الثورة الإسلامية بطهران حول انتفاضة نيسان ٢٠٠٥ والرسالة المنسوبة إلى أبطحي، ودوري في استمرار الاحتجاجات في مُدُن إقليم عربستان.

التحقيقات الأكاديمية والانتقال إلى "السويت"

مضى شهرٌ ونصف الشهر؛ قبل أن يُعيدوني إلى الزنزانة الانفرادية الأولى في السجن السِّرِّيِّ. تلك التي أُسمِّيها "السويت"، الزنزانة الواسعة ذات الـ ٢٤ متراً مربّعاً.

واقع الأمر؛ ليس لديّ قَطْعٌ بالسبب الذي جعلهم يعيدونني إلى الزنزانة الأولى. ربمّا تمّ ذلك تحت ضغوط منظّمات حقوقية عالمية ومؤسّسات صحافية دولية أجنبية. إلا أن عندي تفسيراً خَطَرَ في بالي، كبديهة، فالمسؤولون الأمنيون أعادوني إلى "السويت" بعد فشل تجربة الضغط عليّ بجدران الزنزانة الضّيّقة، ذات الأمتار السّتّة.

التحقيقات المطوّلة، والأسئلة المتشعّبة، وجدران الزنزانة الخانقة؛ ذلك كلّه انتهى إلى يأس المحقّقين من استجابتي لطلباتهم غير القانونية.

على أيّة حال؛ فإن في "السويت" مساحة أقلّ ضيقاً من أختها التي تُشبه "القبو". مساحة صالحة لممارسة المشي والتمارين الرّياضيّة. بالطبع ليس ثمّة حبلٌ في زنزانة. غير أنني حصلتُ على حبلي الخاصّ، صنعتُهُ بخيالي، قفزتُ عليه افتراضيًّاً، مارستُ رياضتي المفضّلة مستعيناً بوجود الحبل ذهنيًّاً.

في الحقيقة يُعدّ هذا السجن السِّرِّيُّ وزنازينه في الأهواز من أكثر السجون الضّيّقة والمرعبة في إيران، وقد فَقَدَ العديدُ من السجناء حيواتهم في هذا السجن، بسبب التعذيب.

لا الترغيب ولا التهديد أَجْدَيَا المحقّقين نَفْعَاً في محاولات انتزاع اعترافاتٍ منّي بأفعال لم أقمْ بها. سجّلتُ مواقفي بوضوح، وبلا مواربة، وأكّدتُ سلامة ساحتي، ورفضتُ اتّهامي بـ "تزوير رسالة أبطحي، وتنظيم احتجاجات ومظاهرات الشعب العربي الأهوازي في ١٥ نيسان ٢٠٠٥".

وحتّى آخر لحظة من اعتقالي، استمرّ المحقّقون يطلبون إليّ ما وصفوه بـ "التعاون". في الزنزانة، وفي غرفة التحقيق، تكرّرت وتكرّرت عُروض "التعاون" والإلحاح على "الاعتراف". وصل الأمر إلى ما هو أبعد من الاعتراف في سجلاّت التحقيق، أن أشترك في لقاء تلفزيوني في الأهواز للإعلان عن هذا القبول. بل طلبوا إليّ مرّات عديدة أن أذهب إلى رئيس الجمهورية، آنذاك، محمّد خاتمي، لأعتذرعن التُّهم الموجَّهة لي!

وفي كل مرّة، كنتُ أردّ بصرامة، مؤكّداً "لن أعترف بشيء، لم أقمْ به حتّى ولو قمتُم بإعدامي". موقفي ودوري هما الدفاع عن حقوق الشعب العربي الأهوازي وحقّه في التظاهر والاحتجاج السِّلْمِيَّيْن.

المحقّق الرئيس "أميري" لم يكن يكتفي بالتحقيق التّقليديّ الاعتيادي القائم على السؤال والإجابة. صار يحاول، في أغلب الأوقات، غسل دماغ الطَّرَف المقابل، باستخدام الكلام الطويل والإسهاب المُملّ. كنتُ أعرف أنه نوع من غسيل الدماغ، ومن المحتمل أنه جزء من الأساليب التي يدرسها المحقّقون في كُلّيّة الاستخبارات، أو غيرها من المدارس التّعليميّة.

في صفحاتٍ سابقة، أشرتُ إلى نوعٍ مختلف من التحقيق خضعتُ له. أعني ذلك تمّ بحضور مدير عامّ الشؤون القانونية في الإدارة العامّة للاستخبارات في الأهواز، وشخص آخر عرفه المحقّق "أميري" بأنه أستاذ جامعي.

هذا التحقيق لم يكن أمنيّاً، بل يمكن وصفه بـ "تحقيق نَظَري"، تضمّن أبحاثاً نظرية وسياسية كثيرة عن قضية العرب ومشكلات الشعب العربي في إيران. وقتها، كان مدير الشؤون القانونية يتحدّث بكلام غيرمرتّب، وينقل مقولات لعالم الاجتماع الإنجليزي أنتوني كيدنز، وكان يهدف من ذلك إلى إقناعي بأن قضية القوميات ليست لها أهمّيّة كبيرة.

وفي إشارة إلى انتفاضة الشعب العربي، في نيسان ٢٠٠٥، كان يقول إن الفقر بحدّ ذاته لن يؤدّي إلى الثورة، بل التوعية بالفقر هي التي ستجعل الشعب يثور. في الحقيقة، كان هذا المسؤول الأمني يرغب في أن يصل إلى نتيجة هي أنكم أيّها المثقّفون العرب، لا يجوز أن تعملوا على توعية الجماهير العربية الأهوازية إزاء البؤس الذي يعيشون فيه. هو كان، في الواقع، يردّ على كلامي حول حزام الفقر العربي بالأهواز الذي كنتُ أشير إليه في بعض مقالاتي. وسبق أن تحدّث لمرّات كثيرة، وبشكل مفصّل، مع محقّقي الرئيس المعروف بـ "أميري" عن الفقر والبطالة المتفشّية بين الشعب العربي الأهوازي، وحتّى عندما تمّ التدقيق في كتاباتي ومقالاتي وأحاديثي، ليجدوا ما يدينونني به؛ كنتُ أدافع عن كل ما كنتُ قلتُهُ أو كتبتُهُ.

اجتهد الأستاذ الجامعي - التابع للاستخبارات كذلك - في إنكار قضية القوميات في إيران، وحاول دَعْم إنكاره بحجج وبراهين، رَدَدْتُ على بعضها من خلال كلامه. كما تحدّث أيضاً عن الوضع السّياسيّ للبلاد، وأشار إلى المعارضة الخارجية، ومن ضمنها "فرخ نكهدار" الذي يرى أن مواقفه مُرضية فيما يخصّ سيادة إيران. في ظنّي؛ كان المحقّق "الأكاديمي" يرغب في نصحي بأن أهتدي إلى الطريق القويم. وفَرُخ نكهدار كان سجيناً في عهد الشاه متّهماً بانتمائه إلى منظّمة "فدائيّي الشعب". وبعد الثورة حاول أن

يُقرِّب المنظّمة من حزب "تُودَه"، وخلال إقامته في الغرب، أعلن تأييده لنظام الجمهورية الإسلامية مع بعض التّحفّظات. وقد قُوبلَتْ مواقفه الجديدة بنَقْدٍ لاذع من قبَل رفاق الأمس وسائر المناضلين والناشطين في الخارج.

في تلك الجلسة "السّوسيولوجيّة" المخلوطة بجلسة "أمنية"؛ لم يظهر أيّ تهديد أو عُنف، كما لم يكن هناك أيّة إهانة لي. ولأوّل مرّة وآخر مرّة، لم تُطرَح القضايا الأمنية. وفي أثناء الجلسة، أحضروا طبقاً مليئاً بالفواكه، لأرى لون الفاكهة بعد شهر ونصف الشهر من الاعتقال. وقتها اكتفيتُ بتناوُل موزة من ذلك الطبق الوافر.

انقطاع مطلق عن أحداث الخارج

لم يتوقّف إلحاحي على حقّي القانونيّ في لقاء زوجتي وابنتي. وفي "السويت" لم يتوقّف الإلحاح الذي وُوجِهَ بالرفض مراراً وتكراراً . وبعد مَدٍّ وجَزْرٍ؛ وضعوا تعديلاً على مطالبتي، ووضعوا شروطهم على التعديل أيضاً.

بعد إلحاح، أخذوني إلى غرفة في السجن السِّرِّيِّ، فيها هاتف. العرض المعدَّل هو الاتّصال بأسرتي، والشرط الأهمّ هو التّحدّث باللغة الفارسية مع أسرتي، لا العربية. طلبوا رَقْم هاتف منزلي في طهران. انهمرت الكلمات بيني وبين زوجتي على الطرف الآخر. فطلب المحقّق ألا نتحدّث بالعربية. غير أنني صرفتُ نَظَري عنه متظاهراًبعدم سماع كلامه. واصلتُ الحديث، في المكالمة، فكرّر طلبه بلهجة أشدّ، ثمّ هدّد بقَطْع المكالمة؛ عندها اضطررتُ إلى التحوّل إلى اللغة الفارسية.

طيلة حياتي الزوجية؛ لم نتحدّث - أنا وزوجتي - بغير لغتنا الأُمّ قطّ. إنها المرّة الأولى التي أفعلها، تحت تهديد قَطْع المكالمة.

سبق للمحقّق "أميري" أن وعد بالمساعدة على ترتيب اللقاء بزوجتي

وابنتي. كان ذلك في أوائل يونيو/ حزيران. كان وعده محدَّداً بأسبوع. وقتها قال "الأسبوع المقبل". وحسب ذاكرتي؛ فإنه كان يعني يوم الثلاثاء التالي وقتها. وتحت تأثير هذا الوعد؛ لم يكن لديّ شيءٌ أقوم به. كنتُ وحيداً، فانصبّ تفكيري كله على انتظار اللقاء في النهاية، حيث يمكنني لقاء ابنتي وزوجتي.

كنتُ مستعدّاً نَفْسيّاً لِلِّقاء. حتّى الكلمات التي سوف أقولها وقت اللقاء، فكّرتُ بها، ورتّبتُها في ذهني. وعندما حان يوم اللقاء، لم يكن هناك شيء من هذا. أصبحتُ منزعجاً وقلقاً، سألتُ مراقبي السجن عندما جاؤوا لتوزيع الطعام عن سبب إلغاء اللقاء، فادّعوا عدم علْمهم بذلك. انقضى أسبوع آخر، ولم يصل أيّ خبر عن اللقاء. تضاعف اضطرابي وغضبي. خطرت بذهني ألف فكرة. خاطبتُ أحد مراقبي السجن بغضب، وسألتُهُ عن سبب عدم الوفاء بالوعد من قبَل المحقّق، وكنتُ أعلم أنه سيُوصِل رسالتي إلى "أميري". في الحقيقة، إنه كان من المقرّبين إلى المحقّق المسؤول عنّي. وكان يتجسّس على حياتي الشّخصيّة في الزنزانة. على سبيل المثال، عندما كنتُ أذهب إلى غرفة التحقيق أو إلى دورة المياه، كان يفتّش أغراضي الخاصّة في الزنزانة بشكل دقيق، بحثاً عن كتابات أو دلائل أو أيّ شيء آخر، يذهب به إلى المحقّق.

سبق أن أشرتُ إلى هذا النوع من التّصرّفات. الحُرَّاس والمراقبون في السجن كانوا من قومية البختيارية والدسابلة (نسبة إلى مدينة دسبول) والعرب. هذا ما استنتجتُهُ خلال ٦٥ يوما قضيتُها في الزنزانة الانفرادية في سجن الإدارة العامّة للاستخبارات في الأهواز.

من بين هؤلاء رأيتُ مراقباً عربيّاً واحداً فقط. العمل الرئيس لهؤلاء هو التّجسّس والتخابر على السجناء، وتوزيع الطعام، وإحضار السجين إلى غرفة التحقيق أو إلى المحكمة أو غرفة التّنفّس، وما شابه ذلك من أمور.

فرخ نكهدار، أشرف دهقاني
وأوّل صحيفة للشعب العربي في إيران

بعد مغادرة مدير عامّ الشؤون القانونية في الإدارة العامّة لاستخبارات محافظة خوزستان (إقليم عربستان)، ومرافقه الأستاذ الجامعي "الاستخباراتي"، رافقني إلى الزنزانة المحقّق "سهرابيان"، وهو المنتدَب من طهران، وكان حاضراً التحقيق الأكاديمي.

فتح لي باب الزنزانة، وتركه موارباً، ومن ثمّ بدأ الحديث في هذا وذاك. كان يتظاهر أمام المسؤولين الأعلى منه رتبة، ليُظهِر لهم أنه مثابر في مهمّته في كل وقت، ويقدّم النصح للمعتقلين بشكل مستمرّ.

لا أعلم كيف تطرّق الحديث إلى أشرف دهقاني، ليحاول رسم صورة لها حسب رؤيته. قال إنها تعيش في إنجلترا، وقد جمعتْ ثروة كبيرة، وتملك شركات عديدة.

لمْ أُؤيّد ما قاله ولم أُكذّبه. غير أن ما ألحّ عليّ، هو تساؤلٌ مزدوج، فقد تحدّث الأستاذ الجامعي "الاستخباراتي" بلهجة مؤيّدة لفرخ نكهدار، في حين تحدّث المحقّق الطّهرانيّ "سهرابيان" بلهجة ممزوجة باللوم لأشرف دهقاني.

المعروف هو أن هذَيْن الناشطَيْن قديمان في المعسكر اليساري في إيران. لكنهما الآن ينتميان إلى جناحَيْن متضادَّيْن. فيما يخصّني؛ لم يكن لديّ أيّة علاقة تنظيمية معهما. أنا مدافع عن حقوق الشعب العربي في إيران فحسب.

حتّى بعد مغادرتي إيران، لم ألتقِ فرخ نكهدار وزوجته إلا في صدفة محضة. أمّا أشرف دهقاني، فلم ألتق بها قطّ.

على أيّة حال، فأنا مثل سائر أبناء جيلي، كنتُ متأثّراً بشجاعة أعضاء المنظّمات المسلّحة المعارضة لنظام الشاه مثل"مجاهدي خَلْق" و"فدائيّي خَلْق"، وأكنّ لهم احتراماً خاصّاً. لكنْ، لم أنضمّ - مطلقاً - إلى هذه المنظّمات، لا قبل الثورة، ولا بعدها.

كان لي صديق من سكّان قزوين، اسمه محمّد كاسه جي، كنّا زميلَيْ دراسة في كُلّيّة الإدارة بجامعة طهران. محمّد كاسه جي إنسان قدير انضمّ عام ١٩٧٣ إلى "فدائيّي الشعب" السِّرِّيَّة. وقبل أن يختفي في ذلك العام، حاول مرّات عديدة ضَمّي إلى المنظّمة. وخلال نقاشاتنا الطويلة في تلك الليالي التي سبقت اختفاءه، كان يسعى إلى تشجيعي بالانخراط في الحياة السِّرِّيَّة والنضال المسلّح.

وخلافاً لأصدقائي الفُرْس؛ كنتُ أُتقن العربية، وأقرأ النصوص الكلاسيكية الماركسية الممنوعة آنذاك في إيران باللغة العربية. وكانت تصلني، بشكل أو بآخر، من بيروت والقاهرة. وبهذه الخلفية الفكرية والسّياسيّة، كنتُ أنظر بعين الشّكّ والريبة لأسلوب حرب العصابات المسلّحة ضدّ الشاه، ورغم تعاطفي مع المنظّمات المناضلة ضدّ الشاه، لم أكن أراها نضال شعبي العربي الأهوازي ومعركته.

المنشورات اليسارية والماركسية ممنوعة في عهد الشاه. غير أنها كانت تجد طريقها السِّرِّيَّ إلى الطّلّاب والمثقّفين من جيلنا، وبصعوبة يعثرون على نصوص مترجمة من أعمال تشيه غيفارا أو ريجيس دوبريه أو سائر ثوّار أمريكا الجنوبية. وحين تقع عليها عيونهم؛ فإنهم يقرؤونها بكل

شَغَف، وبسرِّيَّة تامَّة. والوضع مختلف الآن فيما يخصّ الكُتُب والمنشورات الكلاسيكية الماركسية، فهي تُطبَع وتُنشَر بوفرة في الجمهورية الإسلامية.

وصيف ١٩٧٢، ووسط أجواء محتقنة في عهد الشاه، عكفت ثلاثة أشهرعلى قراءة كتاب "رأس المال" لكارل ماركس باللغة العربية في مكتبة كُلّيّة القانون والعلوم السّياسيّة بجامعة طهران. كان الكتاب مَكْسُوّاً بالغبار في مخزن المكتبة، ولأنه باللغة العربية لم يعرف جهاز أمن الشاه "السافاك" شيئاً عن الكتاب، ولم يُخفِهِ كسائر الكُتُب الماركسية المترجمة إلى الفارسية. في ذلك المحيط الذي يشرف عليه "السافاك" لم يكن أيٌّ ممّنْ يجيدون العربية يجرؤ على الاقتراب من ذلك الكتاب.

في تلك الأجواء أيضاً، حصلت على مؤلّفات لينين وتشيه غيفارا وجورج حبش، من مصادر مختلفة، من بينها طلّاب الحوزة العلمية في "قُمْ"، وقرأتُها أيضاً.

كان أغلبها يأتي من بيروت ومصر والعراق، ولاحقاً قرأتُ بالعربية أيضاً كتاب"أصل الأنواع" لشارلز داروين، و" ثروة الأمم" لآدم سميث.

أوّل صحيفة للشعب العربي

بعد الثورة؛ عدّوا محمّد كاسه جي، ورفيقه ومواطنه القزويني أصغر بشامي في عداد مفقودي عهد الشاه. لم يجدوا لهما أيّ أثر. وحسب ما سمعتُ، فإن "تهراني"، المحقّق الأكبر في سجون عهد الشاه، أبلغ ذويهما - قبل إعدامه في بداية الثورة - أنهما قُتلا خلال مواجهة في منزل سرِّيٍّ يأوي مجموعتهما في الأهواز.

قبل الثورة كنتُ أعلم بنضال الشعب الكردي في إيران، أمّا بعد الثورة ومع انفتاح فضاء الأجواء السّياسيّة، فقد كنتُ أتتبّع بدقّة هذا النضال، وتأثّرتُ به.

وفي صيف ١٩٧٩؛ أصدرنا مجلّة باسم "الكفاح"، باللغَتَيْن العربية والفارسية، وبأعداد كبيرة، وانتشر توزيعها في أغلب مُدُن إقليم عربستان.

في بداية الثورة كانت لمجموعة "الكفاح" التي كنتُ أنتمي إليها، صداقات مع القوى اليسارية والدّيمقراطيّة الإيرانية. إلا أن لدى "الكفاح" نهجاً قوميًّاً عربيًّاً مستقلاً. هذا الاستقلال أدّى إلى أن ينشرالناشطون الأهوازيون التابعون لمنظّمة "فدائيّي الشعب"، صحيفة "النضال" لتُنافس صحيفة "الكفاح". وللحقيقة، فإن أعداده لم تصلْ إلى ما وصلت "الكفاح" إليه نوعيًّاً.

كانت "الكفاح" تُطبَع في الأهواز، في حين كانت "النضال" في المحمّرة. واستمرّت "الكفاح" في انتشارها وجماهيريّتها إلى ما قبل اندلاع الحرب الإيرانية - العراقية في أيلول/سبتمبر ١٩٨٠.

وقد وجدت "الكفاح" دَعْماً شعبيًّاً، وأهمّ داعم لنا، في طهران، هي الجبهة الدّيمقراطيّة الوطنية "جبهة دمكراتيك ملى" التي كانت تطبع وتنشر ملخّصاً من "الكفاح" في صحيفتها الأسبوعية التي كانت تحمل اسم "همبستكي"، أيّ "التضامن".

وكان أمين عامّ الجبهة الدكتورهدايت الله متين دفتري، والدينامو المحرّك للجبهة شكر الله باك نجاد.

متين دفتري هذا هو ابن أخت الزعيم الوطني الشهير الدكتور محمّد مصدّق الذي أمّم النفط الإيراني عام ١٩٥١، وعارض استبداد الشاه، وفي النهاية مات تحت الإقامة الجبرية في ضاحية بطهران عام ١٩٦٧. يقيم متين دفتري حاليًّاً في منفاه بمدينة باريس بعد هروبه من بطش الحكم الدّينيّ الاستبدادي في إيران. كما أعدمت الجمهورية الإسلامية الإيرانية، شكرالله باك نجاد عام ١٩٨٦، وهو الذي قضى عشرسنوات في سجون الشاه.

كان شعار مجموعة الكفاح "الدّيمقراطيّة لإيران، والحكم الذّاتيّ لعربستان" مقتبسَيْن من شعار الحزب الدّيمقراطيّ الكردستاني الإيراني آنذاك. ولاحقاً غيَّر الحزب شعاره إلى "الفدرالية لإيران".

"الكفاح" هي أول صحيفة عربية - فارسية للشعب العربي الأهوازي في التاريخ المعاصر. كانت شهرية تُطبَع وتُنشَر داخل البلاد. بعد ذلك، وفي خضمّ الحرب الإيرانية - العراقية، وتحديداً بين ١٩٨٣ و١٩٨٥ أصدر شبّان عربٌ من منتسبي منظّمة طريق العامل "راهكاركر" صحيفَتَيْن عربيَّتَيْن باسم "نداء الكادحين" و"الكادح والحرّيّة".

وفي عهد الرئيس الإصلاحي محمّد خاتمي (١٩٩٧ - ٢٠٠٥) صدرت ثلاث صحف عربية - فارسية في الأهواز مصرَّح لها من قبَل وزارة الثقافة والإرشاد الإيرانية، وذلك خلافاً للصحف السابقة التي كانت تصدر سرِّيّاً. ومن أهمّ الصحف الصادرة في عهد الإصلاحات يمكن أن أشير إلى صحيفة "الحديث" الأسبوعية.

وفي السجن سألتُ المحقّق الطّهرانيّ "سهرابيان"، وهو مستشار سابق لسعيد إمامي، عن رفض الحكومة إصدار تراخيص لصحف عربية، إلا عندما يكون صاحب الامتياز فارسيّاً أو عربيّاً تابعاً لكم.

فكانت إجابته أن "محافظتكم منطقة حسّاسة، ونحن لا نثق في أيّ شخص"!

ويمكنني القول إننا اخترقنا هذا الأمر بتشجيع إحدى السّيّدات الأهوازيات للتّقدّم بطلب إصدار صحيفة، بوصفها ناشطة عربية مستقلّة، وبالفعل؛ نجحتْ في الحصول على امتياز نشر صحيفة "الحديث" الصادرة باللغَتَيْن العربية والفارسية.

ربمّا نجحتْ، لأنها كانت امرأة، والجهات الأمنية تنظر إليها بحساسية أقلّ.

لكن هذه المجلّات تمّ إيقافها عن العمل بشكل تدريجي، وبذرائع متباينة. وحاليَّاً؛ لا يتمّ نشر أيّ صحيفة عربية أو عربية فارسية في الأهواز وسائر مُدُن إقليم عربستان. ويجدر بي أن أشير إلى محاولاتي للحصول على امتياز إصدارصحف من قبَل العرب في أواسط التّسعينيّات. وقد رفضت الوزارة المَعنيّة مَنْحي التصريح لإصدار صحيفة عربية عام ١٩٩٢.

حدث ذلك حين كان محمّد خاتمي وزيراً للإرشاد في حكومة هاشمي رفسنجاني. وحسب تلك التجربة الفاشلة؛ شجَّعتْ إحدى الناشطات الأهوازيات، هي منيجه جاسم نجاد، على هذا الأمر. وحصلتْ بالفعل على تصريح لنشر صحيفة عام ١٩٩٧، لكنْ، باللغة الفارسية فقط. وعادة لم تكن وزارة الإرشاد تسمح للأهوازيّيْن بنشرصحف عربية محضة، وتشترط أن تكون مختلطة فارسية - عربية.

شظايا تفجيرات تصلني في السجن

من المفارقات التي استوقفتْني شخصية رئيس السجن. يُنسَب إلى "السادة"، ويُوصَف بـ "السّيّد". وكما سبق الحديث؛ فإن السادة هم الذين يعودون في أصولهم النَّسَبِيَّة إلى بني هاشم، تحديداً لأبناء علي بن أبي طالب.

طيلة مكوثي في السجن، لم أرَ وجه "السّيّد" قطّ. لكنني سمعتُهُ. يتحدّث بلكنة عربية ثقيلة. وحين سألتُ مأمورالسجن العربي: هل رئيس السجن عربي مثلنا؟ أجاب بالنفي. وقال إنه من قومية "اللور البختيارية".

لاحقاً، وبعد إطلاق سراحي، أخبرني الناشط الأهوازي الراحل محمّد النّواصريّ الذي سبق أن سُجن قبلي في السجن ذاته أشهراً، بأن "السّيّد" عربيُّ الأصل، ولكنْ، كانوا يُعرِّفون انتماءَهُ القومي بشيء آخر خشية الانتقام منه أو قَتْله من قبَل أبناء جِلْدته العرب. كان محمّد النّواصريّ من الناشطين العرب البارزين، وقد قضى قسماً من خدمته العسكرية في المعسكر القريب من السجن.

وكنتُ أسأل نفسي - على مدى أسبوعَيْن ثقيلَيْن منحوسَيْن - لِمَ لا يجيبون عن أسئلتي؟

هل حلّ بابنتي وزوجتي مكروه؟

جالت في خاطري بعض كلمات المحقّق "أميري" حين كان يقول "إذا لم

تتعاونْ معنا، ولم تعترف بالاتّهامات الموجّهة لكَ، فسنأمر بسجن زوجتكَ". وذات مرّة هدّد "سنأخذ زوجتكَ وابنتكَ، ونرمي بهما في السجن المظلم".

وقتها رددتُ عليه "إذا كان ما تقوله قانونيّاً، فافعلوا".

على هذا النحو صببتُ ماءً بارداً على وجه تهديداته الحادّة. وفي الحقيقة، كان القانون هو حَرْبَة دفاعي في ذلك الوقت، القانون الذي أقرُّوه بأنفسهم، ولم يتقيّدوا به.

كان المحقّق يستخدم - أحياناً - مؤثّرات عاطفية، فكان يقول" إذا تفوّهتَ بكل شيء، فسنعمل على أن نُحضِر زوجتكَ عندكَ هنا في "السويت"، وكان يفتح فمه ضاحكاً حتّى يشعر بالسعادة من تلك الاقتراحات".

في نهاية الأمر، وبعد خمسة عشر يوماً، ظهر المحقّق "أميري". وفي هذه المرّة تحدّث معي في ساحة السجن السِّرِّيِّ بدلاً عن غرفة التحقيق. كان مرتبِكاً يحاول إظهار نفسه هادئ البال. أخبرني بوقوع انفجارات في الأهواز خلال الأسبوعَيْن.

بالطبع؛ كنتُ أعيش خلف أسوار السجن السِّرِّيِّ العازلة. كنتُ منقطعاً - بشكل مطلق - عن العالم الخارجي. بعد خروجي من السجن، عرفتُ أن الانفجارات وقعت صباح يوم الأحد ١٢ من حزيران /يونيو ٢٠٠٥ في أربعة مواقع في مدينة الأهواز.

أحدها أمام مبنى القائم مقامية، وآخر في مبنى مؤسّسة التخطيط والإدارة، وثالث في مبنى هيئة الإسكان وتشييد المُدُن. أمّا الرابع، فقد وقع في منزل "قرباني" مساعد الإدارة العامّة لهيئة الإذاعة والتلفزيون في حَيّ الشكارة "بادادشهر". ويبدو أن قنابل، أيضاً، انفجرت في الإدارة العامّة للبيئة وعدد من الدوائر الحكومية الأخرى. كما تمّ إبطال قُنْبُلَتَيْن.

وطبقاً لما تناقلتْه الصحف، آنذاك، فإن عدد الضحايا بلغ ٦ قتلى و٣١ جريحاً.

في السجن؛ قال المحقّق "أميري" بلهجة حادّة: "تحدّثتُ مع مقبوض عليهم في تلك الانفجارات، فكشفوا أن يُوسُف عزيزي هو مُدبِّر هذه العمليات"!

ابتسمتُ .. ثمّ قلتُ "هذا أقرب إلى المزاح".

غيَّر "أميري"لهجته، ثمّ أردف"هذا الموضوع جدّيّ، وجاء باعترافات مقبوض عليهم". لم أحمل كلامه على محمل الجدّ، فغيَّر موضوع النقاش.

يبدو أنه تصوّرأنه يطلق عياراً في الظلام، وأنني سأرتبك.

للحقيقة، شعرتُ بحزن في داخلي، إزاء تحوُّل النضال السِّلْميّ للشعب العربي الأهوازي إلى أعمال مسلّحة. لكنّ تحوُّل فئة من الشباب العربي إلى استخدام العنف كان ناتجاً عن بلوغ عهد إصلاحات خاتمي طريقاً مسدوداً وفشل الإصلاحيّيْن في إعطاء العرب حدّ أدنى من حقوقهم. وقد بدأت هذه العمليات في الأشهر الأخيرة من عهد الرئيس خاتمي. وتعود أسباب انتفاضة الجماهير العربية في نيسان ٢٠٠٥ إلى إحباط فئة من الشباب الأهوازي من حدوث أيّ إصلاح أو تغيير في حياتهم من قبَل الإصلاحيّيْن. كان أغلب هؤلاء الشباب - منهم مَنْ تمّ إعدامهم، ومنهم مَنْ فرّوا إلى خارج البلاد لاحقاً - قد قاموا خلال سنوات رئاسة خاتمي الثماني بنشاطات سِلْمِيَّة سياسية وثقافية واجتماعية. لذا يمكننا أن نتفهّم أسباب استخدام العنف، ولكنْ، لا يمكن قبوله.

علَّق الإيرانيون - ومن ضمنهم الشعب العربي الأهوازي - آمالاً كبيرة

على خاتمي والإصلاحيّيْن. وفي الانتخابات الرّئاسيّة التي تمّتْ في الثالث والعشرين من مايو/أيّار ١٩٩٧ حصل محمّد خاتمي على أغلب الأصوات في منافسته مع علي أكبر ناطق نوري في محافظة خوزستان (إقليم عربستان). وتأتي في الترتيب بعد محافظة "يزد" مسقط رأس خاتمي نفسه. كان لي ولعدد من الأصدقاء العرب دور في هذا الشأن، إذ كتبتُ أواخر مارس/آذار ١٩٩٧، وخلال إجازة عيد "نوروز" في الأهواز رسالة تأييد للمرشّح الرّئاسيّ محمّد خاتمي، وجمعتُ توقيعات عشرة أشخاص من الشعراء والكتّاب والمترجمين العرب البارزين، وكان من بينهم امرأة أيضاً.

هذا الأمر في مدينة مثل الأهواز محفوفٌ بالمخاطر، في تلك الأجواء المحتقنة، وتحت سيطرة وزارة الاستخبارات، وبخاصّة وزيرها علي فلاحيان ونائبه سعيد إمامي، والرجلان سفّاحان معروفان في إيران.

نُشرت الرسالة في أوائل نيسان/أبريل من العام نفسه في صحيفَتَي "سلام" و"همشهري" الواسعَتَيْن في الانتشار، وأوجد نشرها صدىً غير مسبوق لصالح خاتمي بين الفنّانين والكُتّاب في البلاد. وكان هذا الموقف الذي اتّخذناه - نحن الناشطين العرب آنذاك - أنه يجب أن نختار الأقلّ سوءاً وأخفّ الضَّرَرَيْن، أيْ بين خاتمي وناطق نوري. الأوّل كان وزيراً للإرشاد، والثاني كان رئيساً للبرلمان.

كان توقّعنا صحيحاً، فتحرّك العرب وغيرهم من القوميات غير الفارسية، خلال عهد خاتمي، وخطوا خطوات لإحياء ثقافتهم وفلكلورهم وسياستهم القومية.

وعند كتابة هذه المذكّرات، تجاوزْنا العهد المظلم للرئيس أحمدي نجاد، ومضى أكثرمن عامَيْن على انتخاب حسن روحاني رئيساً للجمهورية،

الذي تمّ في حزيران/ يونيو ٢٠١٣. وقد عرض روحاني في حملته الانتخابية برنامجاً من عشر نقاط، تخصّ أقلّ الحقوق الخاصّة بالشعوب غير الفارسية.

فهل روحاني مثل خاتمي سوف يتلكّأُ أيضاً في تنفيذ أقلّ قدر من هذه الحقوق؟ أم يستطيع أن يدافع عن برنامجه في مواجهة الشَّخصيَّات والمؤسّسات المتمكّنة والقوية ومراكز القوى الفارسية المعارضة لحقوق الشعوب غير الفارسية؟

على أيّة حال، يجب أن تضغط الشَّخصيَّات والمؤسّسات المَدَنية والثّقافيّة والسّياسيّة للعرب وسائر الشعوب على روحاني، من أجل تنفيذ الحدّ الأقلّ من الحقوق، وبخاصّة تدريس اللغات غير الفارسية في المرحلة الابتدائية. وفي الواقع، إذا لم يقم بهذا الأمر، فإننا يجب أن نتوقّع في المستقبل مطالبات أكثر وأشدّ راديكالية بين الشعوب غير الفارسية.

وفي حديثي مع المحقّق "أميري" سجّلتُ هذه المواقف، وألححتُ في مطالبتي بحقّي القانوني، المتمثّل في مقابلة ابنتي وزوجتي. وبدوره أصرّ على ضرورة الاعتراف بتنظيم مظاهرات الخامس من نيسان ٢٠٠٥، وتزوير رسالة أبطحي.

وبعد أسبوعَيْن، اتّضح لي موضوع غياب المحقّق، وإلغاء اللقاءات، وشعرتُ بنوع من الارتياح. أعادوني مرّة أخرى إلى الزنزانة الانفرادية دون أيّة نتيجة. أسوأ شيء في حياة السجين هو "الغموض"، فهو يعني المجهول!

عندها؛ لا يعرف ماذا يُدبّرون له من كارثة، يمكن أن تحلّ به؟ ومتى يُحاكَم؟

ثمّة أكثر من جهة تفتقد الاطمئنان، وتبعث في النَّفْس التّوتّر مثل: التهديد بالسجن لفترات طويلة والإعدام، وبالمقابل تماماً يبقى الأمل في

أن تؤدّي الاعتراضات الخارجية ونشاطات المحامي والآخرين في انفراج الوضع المتأزّم.

في الأحوال كلّها، لا يجوز للسجين أن يُظهِر ضعفاً، أيّ ضعف، أمام المحقّق والسَّجَّانين، حتّى ولو يئس من الحياة.

مع ذلك، أحياناً تهيمن الخيبة على الإنسان في الوحدة الموحِشة. يجب على السجين ألا يصبح أسيراً لهذه الوحدة والخيبة والوحشة. في الواقع يجب أن يخادع المحقّق. فكل هَمٍّ محقّقي الجمهورية الإسلامية وغَمّهم هو أن يملؤوا ملفّ السجين، بحقّ أو بغيره، حتّى تتمّ محاكمته. لكن التّمسّك بالقِيَم الإنسانية والعدالة يساعد على الخروج من حالة اليأس، وهذا يشملنا أيضاً نحن الناشطين العرب الأهوازيّيْن، إننا نناضل من أجل قِيَم العدالة والمساواة.

مملكة الصراصير والسحالي

اسمها زنزانة "انفرادية"، وذلك لا يعني أنى كنتُ الكائن الوحيد المقيم فيها. بتوصيفٍ آخر؛ كنتُ "ضيفاً" على مملكةٍ حيويةٍ، إذا جاز التعبير. وفي هذه "المملكة" حياة تدورُ من حولي، وكان عليّ التعايش معها. بلغة أوضح؛ واجهتُ في "السويت" مشكلة الصراصير والسحالي، وهي تمارس حياتها معي بسهولة.

عبر النافذة الكبيرة الواقعة على ارتفاع ثلاثة أمتار عن أرضية الزنزانة، تتسلّل الصراصير في وقت النهار هاربةً من حرارة شمس الصيف المحرقة، تلوذ بظلٍّ خلف المبنى. زجاجة نافذة "السويت"، عينه، كان ممشى للصراصير، والسحالي تتواكب خلفها.

أنا ابن أرض الأهواز، وأعرف هذه الكائنات منذ نشأتي. غير أن ما شاهدتُهُ يختلف عن خبرتي القديمة. كان للسحالي جِلْد متين مثلاً لتماسيح، لم يسبقْ لي أن رأيتُ سحالي بهذه الضخامة. في ذاكرة الطفولة والشباب؛ صورٌ عديدة من ليالي الصيف. كانت السحالي تدور حول حوافّ أنوارالمصابيح، تتنقل بين الجدران في منزل والدي في الخفاجيّة. لا أحد يتعرّض لها بشيء. هي مخلوقات لا تعضّ ولا تجرح.

إلا أن الأمر مختلفٌ حين تقربُ طعاماً. لعابها يحتوي على مادّة "السيانيد" السّامّة. في تلك الأيّام، لم تكن الثّلّاجات متوفّرة لحفْظ

الطعام، فكانت الأُسر تحفظ الزبادي والحليب في مكان مفتوح، وهذا كان يزيد احتمال التّسمّم بمادّة "السيانيد" التي يمكن أن تُفرزها السحالي فيها.

في السجن؛ استعدتُ فترة الطفولة ومشاعر أفراد العائلة تجاه هذا المخلوق. ليَ أخٌ أكبر منّي سنّاً، كان يمسك السحالي، ويلعب بها. وحين تعلم والدتي بالأمر؛ تطلب - منه في الحال - أن يذهب إلى شطِّ الكرخه القريب من منزلنا، ليغتسل(*). كان هناك اعتقاد سائد بين عامّة الناس أن السِّحْلِيَّة مخلوق نجس، ربمّا هناك حكمة من الغسل الإجباري للجسم، وهوغسل سمّ هذه الزاحفة، ولكنْ، لم يكن أخي يقوم بذلك فعلاً . يكتفي بغسل يَدَيْه.

هذه الحساسية لا تنسحب على الضفدعة التي يمكنكَ أخذها بيدكَ، واللعب بها أو رَمْيها بها على شخص آخر. هذا الأمر كنّا نقوم به في فترة الطفولة.

وفي "السويت" يتناسب عدد الصراصير والسحالي طَرْدِيَّاً مع درجة حرارة الجوّ. فكلّما ارتفعت درجة الحرارة، في الأهواز، ازادت أعداد الصراصير والسحالي تلقائيَّاً. بعضها يأتي فراراً من الحرارة الخارجية التي تصل إلى ٥٠ أو ٦٠ درجة مئوية. السحالي الأصغر حجماً تتمكّن بسهولة من التّسلّل من فتحات نافذة دورة المياه.

وبعد خروجي من السجن ومعرفتي موقعه بالتحديد، عرفتُ سبب

---

*) في المنطقة الخليجية يُسمَّى هذا النوع من السحالي "الوزغ"، مفردها "وزغة"، وهي تسمية فصيحة. وثمّة خرافة مشابهة لذلك بين السّكّان الخليجيّيْن العرب، مفادها أن الذي يقتل "وزغة" لا بدّ أن يغتسل في سبع من عيون الماء حتّى يطهر. وليس لهذه الخرافة أصلٌ فقهي، فالوزغة من ذوات الدم البارد، ودمها ليس نجساً، وهي ليست نجسة في ذاتها. وعلى الأرجح؛ فإن مصدر الخرافة هو الثقافة العراقية القديمة.

كما أنها تُوصَف بـ "البريعصي" أيضاً في اللهجة الأهوازية والدول الخليجية المجاورة لعربستان (المؤلّف).

انتشار تلك السحالي، وسبب ضخامتها غير المعتادة. فخلف السجن قطعة أرض واسعة جرداء، لم تُزرَع، تُسمَّى بالعربية العامّيّة "سبخة"، تعود ملكية الأرض لشركة النفط، لأن تحت أرضها بترولاً وفيراً، وقد سوَّرتْها الشركة لسنوات.

كانت الصراصير والسحالي تأتي إلى داخل الغرفة أيضاً أو تتّجه نحوها. وعند استيقاظي من النوم، أرى أحياناً صرصوراً أو سِحْلِيَّة تتسكّع فوق "الموكيت". بطّانيّتي ووسادتي على الأرضية، وليس هناك مكان آخر، أضعهما فوقه. لا سرير، لا كرسي، ولا أيّ شيء أعلى من سطح الأرضية.

هناك إبريق ماء، وأحيانا قِطَعٌ من الخبز المُتبقِّي من الغداء أو العشاء، أحتفظ بها لمقاومة الجوع في نهارات صيف الأهواز الطويلة.

عدد الصراصير والسحالي يزداد في دورة المياه، وعند مغاسل اليد والحمّام، كلها تقع في صفّ واحد من "السويت"، يفصلها عن الغرفة باب واحد.

حين أشاهدها أغضب، وأتحضّر لإبادتها. وبشكل يومي، أحاول سَدّ منافذها كلها إلى الزنزانة.

ذات مرّة قلتُ لأحد المراقبين - وهو الجاسوس المقرَّب من المحقّق أميري - ألا تفكّرون في وسيلة من أجل منع نفوذ الصراصير والسحالي؟ سَدّ الفتحات، أو استخدام مبيدات؟

فما كان منه إلا التّذرّع بعدم وجود أيّ مبيد يمكنه القضاء على السحالي. ثمّ سألني بلهجة فيها شيء من التّهكّم "تخاف من السحالي"؟

في الحقيقة صدمني، فطلبتُ منه إقفال الشقوق لمنع الصراصير، ما

دام القضاء على السحالي صعباً. وبلهجة هادئة، قلتُ "لا أخاف الصراصير ولا السحالي، فقد نشأتُ معها".

ثمّ سألتُهُ "هل تعلم من أين أنا؟ فسبب قلقي هو أن تضع السحالي سمّها على طعامي أو الخبز الذي أضعه على الأرضية".

مضت فترة، ولم يفعلوا أيّ شيء لمنع الصراصير والسحالي من التجوال في غرفتي. وذات مرّة كنتُ عائداً إلى الزنزانة بعد تحقيق مُتلفٍ للأعصاب؛ فاستقبلَتْني صراصير متناثرة على الأرضية. فوق ذلك وجدتْ سِحْلِيَّةٌ بطّانيّتي مكاناً تستريح عليه. البطّانيَّة أستخدمها وسادة.

ضاعف الموقف اشمئزازي، وأضاف إلى توتّري قَدْراً أعلى من توتّر التحقيق الذي جئتُ منه للتّوّ، وقتها.

استبعدتُ أن تكون السِّحْلِيَّة جاءت وحدها. ربمّا تعمّد المراقبون وضعها. رميتُ قطعة الخبز والجبن في سلّة المهملات، ولعنتُ هؤلاء السَّفَلَة. ربمّا ظنُّوا أنهم - بطريقتهم هذه - يُؤذُونني، أو ربمّا يُخيفونني حسب تفكيرهم.

هذا الموقف جعلني أحتاط لاحقاً، لم أعد أحتفظ بطعام أو خبز، وأتعهّد نفض بطّانيّتي قبل النوم.

وقد أكّد لي المحقّقون أن قلّةً من الناس مَنْ يخرجون سالمين من باب هذا السجن السِّرِّيِّ الذي يجب ان أصفه هنا بمملكة الصراصير والسَّحَالي. أضف إلى هذه الحيوانات الزاحفة، أن أناساً يقومون بتعذيب السجناء العرب وتعنيفهم ليسوا أقلّ حيوانية من تلك المخلوقات المنفّرة.

في الحقيقة استبدل المستبدّون والمعادون للعرب باسم إقليمنا هذا

اسماً آخر، وقد تمّ ذلك بالقَهْر والقوّة، وجعلوها سجناً بدلاً من مملكة عربستان التي كانت في عهد ما أهمّ مملكةٍ في ممالك إيران المحروسة. ثمّ أصبحت حاليًّاً مملكة الصراصير والسحالي.

وكان ثمن الاسم الجديد هو خَنْق صوت الشعب العربي الأهوازي، والسجن والتعذيب والإعدام والنَّفْي خلال تسعة عقود مضت.

المحتوى بقي كما هو، تغيير الاسم لم يُغيِّر المحتوى، إذ قاومت أربعة أجيال من أبناء الشعب العربي، مملكة الصراصير والسحالي، ولم تعترف بها حتّى الآن.

التّنفّس بطعم الموت

في أواسط يونيو، قال لي مراقب السجن العربي إن من حقِّكَ قانونيّاً أن تذهب إلى مكان التّنفّس لمدّة نصف ساعة كل يوم أو كل يومَيْن.

لم أرَ الشمس ما يقرب من شهرَيْن. لذا؛ سُررتُ بسماع هذه المعلومة. إذ بعد كثير من المطالبات والإلحاح للحصول على هذا الشيء اليسيرالذي هومن حقّي، أخذوني في نهاية الأمر إلى فناء السجن للتّنفّس مرّة أو مَرَّتَيْن كل ثلاثة أو أربعة أيّام. قال لي هذا المراقب العربي إن لقبه "ساعدي"، ومن المحتمل أن يكون اسماً مستعاراً مثله مثل سائر مراقبي وحُرَّاس السجن.

الفناء الخاصّ بالتّنفّس في السجن السِّرِّيِّ يشبه الحوض، ولكنه على شكل مستطيل على الأرض. يبلغ ارتفاع أسوار هذا الفِنَاء سبعة أمتار أو ثمانية. وتُراوح مساحته بين ٥٠ و٦٠ مترامربّعاً. له سقف غير مغطّى بالكامل، بل من قضبان حديدية، تحول دون هروب السجناء.

في المكان، يمكنكَ رؤية سماء الأهواز من بين هذه القضبان، لكنْ، في الصباح فقط، لأنه في وقت الظَّهيرة لا تسمح لكَ أشعّة شمس الصيف الحارّة أن تُحدِّق في عين السماء. لا شكّ في أن السَّجَّانين أعدّوا هذه القضبان لمَنْع فرار السجناء. ولكنني أستبعد أن يتمكّن أيّ شخص من أن يصعد أسوارالفناء العالية الملساء.

الأسوار من البلاط، والأرضيات من الفسيفساء والبلاط أيضاً. وبالطبع

يسخن كلّ ذلك مع حرارة الشمس. واقع الأمر يقول إنه ليس هناك أيّ مانع يحول بين السجين وإنقاذ نفسه من الضغط غير العادي الذي يتعرّض له في السجن. ولهذا بنوا هذا السقف كالقفص.

قدر الإمكان، حاولتُ الاستفادة من هذه الفسحة شبه اليومية، إنها فرصة للتّنفّس وممارسة الرياضة. صرتُ أجري حول الفناء، إلى أن يتعرّق جسمي، وأتعب. وعلى إثر ذلك، أحصل على قَدْر من السعادة والانتعاش.

في المرّة الثالثة طمعتُ في قضاء وقت أطول، وطلبتُ من المراقب أن يسمح لي بأن أقضي في مكاني لتنفّس ساعة بدلاً عن نصف ساعة. قلتُ لنفسي أستكمل ساعة في التمارين، وفي الجري أيضاً. وافق دون جدال أو سؤال. سعدتُ بنصف الساعة الإضافية التي سأقضيها خارج الزنزانة الانفرادية، فماذا هناك أفضل من هذا؟

كانت الساعة العاشرة ونصف أو الحادية عشرة. لا أعلم بالتحديد. ليس لديّ ساعة، حتّى لحظتها، لم تكن أشعّة الشمس قد غطّت الفناء كله، وما زال الظّلّ يبسط لونه في نصف الساحة. أظنه أواخر حزيران/يونيو، أو أوائل تمّوز/يوليو ٢٠٠٥.

ويعرف أهل الجنوب عن أيّة حرارة أتحدّث. حرارة الجوّ الخارجي عند الظُّهْر، في مثل هذا الوقت من السنة، لا تقلّ عن خمسين درجة مئوية.

سعدتُ بموافقة المراقب في سجن الاستخبارات الخاصّ في الأهواز، وبدأتُ في الجري. كأنهم حرَّروني من القفص. وخلال الساعة، لم أنس أن أقوم بالتمرينات الرّياضيّة والجري، ولم أرغب في إضاعة لحظة واحدة.

تصوّرتُها فرصة ذهبية لي، ركضتُ كثيراً، حتّى تعرَّقتُ، وعطشتُ.

بقيتُ في الزاوية أنتظر المراقب ليجيء قبل انتهاء الساعة، ويفتح الباب الحديدي الكبيرمثل اليوم السابق. انتظرتُ فترة من الوقت، ولكنْ، لم يأتِ أحد. بعد نصف ساعة، بدأتُ بقَرْع الباب الحديدي الكبير الخاصّ بفناء السجن ربمّا يسمعه حُرَّاس السجن، ولكنْ، لا جدوى. كلّما اقترب الوقت من الظَّهيرة، اشتدّت حرارة الجوّ أكثر. اشتعلت حرارة نار شمس شهر تمّوز فوق رأسي وبدني، لم يكن هناك أيّ ظلّ في الفناء، سوى شريط قريب من الباب. راح شريط الظّلّ يتضاءل شيئاً فشيئاً مع مرور الوقت.

مرّت ساعة ونصف الساعة، وصل الأمر بي إلى إلصاق جَسَدي بالباب الحديدي ضمن ما تبقّى من ظلّ. رحتُ أطرق الباب اللعين بقبضة يدي، مراراً وتكراراً. جُرحت يدي، لذتُ بقَدَمي، لأركل الباب، ركلة تلو ركلة. أنهكَني الطَّرْق والرَّكْل تحت الشمس، تحت شمس تمّوز الأهوازية، التي لا ترحم!

تعبتُ، لم أتمكّن من الاستمرار، الطَّرْق والرَّكْل يحتاجان إلى طاقة أكبر، وقد استنزفتُ طاقتي في الجري والتمارين. وجدتُ حياتي رهينةً بفَتْح الباب الحديدي الكبير. وكلّما مرّ الوقت، شعرتُ أكثر بأنفاس موت حارَّة سامَّة.

قرّرتُ أن أصرخ، فربمّا سمع أحدهم صراخي في هذا القفر الذي صنعه الإنسان داخل المدينة. قفرٌ حارٌّ مكعّب مميت، ممزوج بطعم الدِّين والمذهب.

في الحقيقة، لم أكن أرغب أن أموت مثل بطل رواية غسّان كنفاني "رجال في الشمس". بطل الرواية لاجئ فلسطيني مُجبَر على التّخفّي داخل ناقلة، تحمل صهريج نفط خالياً. كان يحاول السفر - تهريباً - من العراق إلى الكويت. وبعد اجتياز حدود البصرة ودخول حدود الكويت، قام السائق

المهرّب - الذي كان قد تعرّض لحادث، وأصبح عقيماً - بفَتْح باب صهريج الناقلة، ولكنه فُوجِئ بجنازة بطل الرواية. حينها قال للبطل الميت "آه، يا ليتكَ طرقتَ فوق الصهريج، أو يا ليتكَ صرختَ".

ويفهم القارئ المعنى الاستعاري لهذه الجملة فيما يخصّ وَضْع الفلسطينيّيْن. وعلى خلاف ذلك العربي الفلسطيني اللاجئ، فأنا عربي أهوازي في بلدي. صرختُ في سجن رجال فاقدين للرجولة والإنسانية. قرعتُ الباب والحائط. وبعد مرور ما يقرب من ثلاث ساعات، كاد يغشى عليّ. العطش والتعب والحرارة والتّوتّر. ذلك كله بلغ بي المدى. ليس بإمكاني إلا أن أصرخ وأطرق بوّابة الموت بقبضة يدي.

لسوء الحظّ، لم يكن في ذلك الفناء أيّة أحجار أو حصى، لأستخدمها في قرع باب السجن بدلاً عن يدي. لا أعلم هل نطقتُ الشهادة أم لا. ومن المحتمل أنني لم أنطقْ بها، لأنني لم أكن أريد أن أموت ميتة مفتعلة. غطّاني العَرَق، جفّ حَلْقي، رحتُ ألهث من شدّة العطش. لم أعد أستطيع التّنفّس. لم أعد أقوى على طَرْق الباب الحديدي الصلب مجدّداً.

رحتُ أصرخ مستخدماً اللغَتَيْن الفارسية والعربية. صرتُ بين الحياة والموت. بلغ الأمر حدّ الشعور بالنهاية، النهاية المفتعلة، النهاية التي لا أريدها.

ثمّة صوتٌ أتى من خلف الباب في تلك اللحظات الموجِعة. صوت دوران مفتاح في قفل. صوتُ فَرَجْ صَنَعَ بهجةً في غيظٍ معاً. انفتح أحد مصراعَي الباب الحديدي. ظهر وجه "السّيّد"، رئيس السجن. ظهر الوجه شيطاناً. كلّ ما في داخلي قال لي "ابصقْ في وجهه". لكن عقلي قال "من مصلحتكَ ألا تفعل". بالتأكيد، لم تكن لديّ قدرة على الصدام!

سألتُهُ: طلبتُ استراحة لمدّة ساعة واحدة، فكيف صارت ثلاث ساعات؟

قال: المراقب الذي معه مفتاح الفناء ذهب إلى خارج السجن، ولم يعد حتّى الآن.

قلتُ: أيُعقل أن يكون باب فناء هذا السجن الكبير ليس له إلا مفتاح واحد فقط؟

لا أتذكّر فحوى ردّه بالضبط، الذي أتذكّره أنه كان يحاول التبرير. كظمتُ غيظي، ولم أتلفّظ بشيء.

حلّت الساعة الثانية، وقت توزيع الغداء، وعندما جاؤوا حاولوا، أيضاً، تبرير تأخّرهم الطويل عن فَتْح الباب. المراقب الذي يُحضر الطعام، أخذ المفتاح معه جاء لتوزيع الغداء. كما أكّد "السّيّد"، أيضاً، أن الجندي الذي يراقب في الخارج سمع صوت صراخي، وأخبرهم.

في الأحوال كلها، إنه تبرير مثيرٌ للضحك. لا يمكن لعقلاء أن يتقبّلوا أن فناء سجن كبير كهذا لا يوجد له سوى مفتاح واحد. ورئيس السجن ليس لديه مفتاح رئيس أو مفتاح احتياطي. ويضاف إلى ذلك أن السَّجَّانين، خاصّة رئيس السجن، يُدقّقون في كل شيء يخصّ السجن. هذا التدقيق عملٌ معتاد.

وكما يقول أحد الأصدقاء مُتندِّراً "رئيس السجن يعرف كم نملة دخلتْ وخرجتْ"، ولا يمكن أن أغيب عن زنزانتي ساعَتَيْن أوثلاثاً دون علْمه.

مساعد إمامي: أبطحي وخاتمي في دورة مياه

في الفترة الزمنية الواقعة بين الولاية الثانية لرئاسة هاشمي رفسنجاني والفترة الأولى لرئاسة محمّد خاتمي، وقعت سلسلة من الاغتيالات، راح ضحيتها عشراتٌ من الكتّاب والشعراء والناشرين والناشطين السّياسيّيْن.

هناك اثنان من الضحايا على الأقلّ كانا من أصدقائي، ومن أعضاء اتّحاد كتّاب إيران. وقد تمّ سَلْخهما عام ١٩٩٨، هما: محمّد جعفر بوينده، ومحمّد مختاري. ومن أقرباء الضحايا أعرف - شخصيًّاً - السّيّدة زال زاده مديرة دار "ابتكار" للنشر. فقد سبق أن نشرت لي أحد كُتُبي في طهران. وهي أرملة إبراهيم زال زاده الذي تمّ نَحْره، مثلما قُتل كل من بوينده ومختاري في صحراء بطرف من أطراف العاصمة طهران.

ومن المخطّطات الوحشية، افتعال حادث يُسقِط حافلة، فيها بضع وثلاثون من أعضاء اتّحاد الكتّاب إلى أحد الأودية، وبذلك يتخلّصون من"شرّ" الشعراء والكتّاب والنّقّاد.

تلك المخطّطات كانت تُنفَّذ من قبَل سعيد إمامي "إسلامي"، مساعد وزير الاستخبارات في عهد رفسنجاني وبداية عهد خاتمي.

سعيد إمامي هذا لقي حتفه في السجن. فهل انتهى عهد الاغتيالات السّياسيّة بمقتله؟ وهل انتهى هذا النوع من الأفكار والبرامج القذرة المميتة؟

حسب تتبُّعي، إن تلك المخطّطات المعادية للمثقّفين والكتّاب والمبدعين توقّفت. لكنها لم تنتهِ بشكل كامل. أو على الأقلّ، استمرّت فيما يخصّ النشطاء والشعراء والمبدعين العرب وسائر القوميات غير الفارسية.

في صفحة سابقة، أشرتُ إلى أن أحد المسؤولين عن التحقيق معي في السجن؛ كان مساعد سعيد إمامي، وكان يرمز لنفسه بالاسم المستعار "سهرابيان". وكان مُنتدَباً من قبَل المكتب الرئيس في وزارة الاستخبارات في طهران إلى الأهواز لمهمّة التحقيق معي عيناً. وقد حقّق معي أكثر من مرّة. أوّل تحقيق تمّ في السجن السِّرِّيِّ في الأهواز، وكانت نتيجته مصيرية بالنسبة إليّ. كانت لديه مهمّات أخرى أيضاً تخصّ قَمْع انتفاضة الشعب العربي في الإقليم آنذاك.

في الحقيقة شعرتُ بقوّة فريق سعيد امامي حتّى بعد موته، من خلال وقاحة مساعده "سهرابيان". فقد سمعتُ من الأخير أشياء مثيرة. ذات مرّة في الزنزانة "السويت"؛ كرّر عليّ اتّهام تنظيم المظاهرات في الأهواز، وتزوير رسالة أبطحي، وأكّد على أن أعترف بالأمر، وإلا "سنفعل ما نفعله"، على حَدِّ تعبيره. وبعد أن تحدّث طويلاً عن الأمر، ومن أجل أن يُظهِر لي مدى قوّته، أشار بيده إلى دورة المياه في "السويت"، ثمّ قال "يمكنني حتّى أن أضع أبطحي في هذه الزنزانة، وأرمي به في دورة المياه هذه".

وحتّى يؤكّد بشكل أكبر قوّته وقوّة زملائه في فريق سعيد إمامي، أضاف "أنا أستطيع حتّى أن أرمي خاتمي أيضاً في دورة المياه هذه، لا فرق عندي بين الرئيس ومديرمكتبه".

كان ذلك في يونيو ٢٠٠٥، ومحمّد خاتمي مازال رئيساً للجمهورية، ومحمّد علي أبطحي مدير مكتبه. فلا ينبغي على موظّف من الاستخبارات

- مهما بلغت أهمّيّته - أن يسيء إلى رئيس الجمهورية ومدير مكتبه، على الأقلّ، يُظهِر احترامه لهما، ولو شكليّاً.

تلك اللهجة المستهترة، جعلتْني أدرك - من ذلك الحين - أن كبار المسؤولين في وزارة الاستخبارات - إن لم أقلْ كل العاملين فيها - هم في الأساس لا يقيمون لرئيس الجمهورية أيّ وزن مهما كان، ويأخذون أوامرهم بشكل مباشر أو غير مباشر من آية الله خامنئي، أو مكتبه، وطاعتهم فقط هي للمرشد الأعلى.

المحقّق الطّهرانيّ قال لي شيئاً آخر أيضاً، يشير إلى أنه كان لهم، منذ بداية الثورة، برامج تصفية جَسَديّة لمنتقدي النظام ومعارضيه، خاصّة من الكتّاب والأدباء.

قال"سهرابيان" خلال التحقيق "أنتَ نجوتَ من أيدينا ثلاثين سنة، وكنّا نتتبَّعكَ طيلة هذه المدّة بشكل عامّ، حتّى أتت التِّقْنِيَّة الحديثة، لتُساعدنا في ذلك، وكنّا في الفترة الأخيرة نعرف في أيّ حَيّ أنتَ موجود. حتّى أحاديثكَ مع زوجتكَ كنّا نسمعها، ولدينا علمٌ حتّى بخلافاتكم. وكان هذا متأخّراً بالطبع. وكان يجب أن نعمل على تصفيتكَ مبكّراً".

ومن دون أن أسأله؛ ذكر لي قصّة كانت تتعلّق بإحدى لقاءاتي مع قناة " الجزيرة"، حول انتفاضة الشعب العربي في نيسان/ أبريل ٢٠٠٥ في الأهواز. تمّ هذا اللقاء قبل أيّام من القبض عليّ، وتحديداً في الساعة ١٢ ونصف ليلاً بتوقيت طهران. في تلك الليلة، وقعت مشادّة كلامية بيني وبين زوجتي حول تلك المقابلة في ذلك الوقت المتأخّر من الليل، وكان يجب أن تذهب صباحاً باكراً إلى المدرسة الثانوية في حَيّ "شاد شهر"

في ضواحي طهران. وكان حديثي مع قناة الجزيرة في ذلك الوقت المتأخّر من الليل قد أدّى إلى قَطْع نومها.

قال لي المحقّق الطّهرانيّ، بمنتهى الصراحة، إنه سمع أحاديثنا، أو - على حدّ قوله - جدالنا من خلال الموبايل.

خلال جلسات الأصدقاء السّياسيّة في إيران، كنتُ أوصيهم بإخراج "سيم كارد" هواتفهم النّقّالة للحيلولة دون أن تسترق عناصر الاستخبارات السَّمْع لأحاديثنا. غير أنني، في تلك الليلة، أقفلتُ هاتفي النّقّال فقط، لأنني أعرف أنه وهاتف منزلي في طهران مراقبان من قبَل القوّات الأمنية. لم يكن ذلك يعود لسنة أو سَنَتَيْن، بل كان قد بدأ منذ سنة١٩٩١ - ١٩٩٢، أي منذ تقدّمي لوزارة الثقافة والإرشاد بطلب نشر صحيفة عربية فارسية. ويبدو أن الرقابة قد اشتدّت في الأشهر التي سبقت القبض عليّ، واستمرّت حتّى آخر اللحظات التي كنتُ فيها في إيران.

أدّى ذلك إلى تغيير رَقْم هاتفي النّقّال مرّة أومَرَّتَيْن. وقد مازحني أحد الأصدقاء، ذات مرّة، قائلاً "من المحتمل عندما يرنّ هاتف منزلكَ أن يردّ الأخوة في الاستخبارات قبلكَ"!

بعض الأحيان، كنتُ أشعر بأن منزلي مُراقَبٌ أيضاً. واقع الأمر هو أن تزايد الاغتيالات السّياسيّة، أصاب معظم المفكّرين والمثقّفين والناشطين السّياسيّيْن وأصحاب الرأي الآخر برُعب.

في ذلك الوقت، كنتُ أعمل في صحيفة "همشهري"، وبعد اغتيال صديقَيّ في اتّحاد الكتّاب، محمّد جعفر بوينده ومحمّد مختاري في خريف ١٩٩٨، كنتُ أستقلّ سيّارة خاصّة، من أجل الذهاب لمبنى الصحيفة.

كان العمل في قسم التحرير يبدأ من الساعة الثالثة بعد الظُّهر، ويستمرّ حتّى الساعة التاسعة أو العاشرة مساء. في الأوضاع الاعتيادية، كنتُ أقطع المسافة، عصر كل يوم، بين منزلنا قُرب ميدان انقلاب "الثورة" ومبنى الصحيفة في شارع جردن، مستقلاً حافلة خاصّة بالصحيفة ذاتها. كان اسمي ضمن لائحة ١٠٠ شخص من الصّحفيّيْن، صدر حُكْم بقَتْلهم من قبَل حزب الله إيران.

تبعات انتقاد خامنئي والاعتقال الأوّل

حدث اغتيال صديقَيّ، بوينده ومختاري، في ذروة أحداث الاغتيالات السّياسيّة في إيران. ولم تكد تمرّ بضعة أشهرعلى تلك الأحداث، حتّى وقعت أحداث صيف ٩٩ الساخنة. وصلت السّخونة إلى حدّ إغلاق صحيفة "سلام"، واقتحام الحَيّ الجامعي لجامعة طهران. وتزايدت الاحتجاجات في التاسع من تمّوز/يوليو من تلك السنة.

زملاؤنا في صحيفة "همشهري" كانوا يتابعون الأحداث من زاويتهم المهنية. راحت الاحتجاجات الطّلّابية تتّسع يوماً بعد يوم، ثمّ تحوّلت إلى احتجاجات شعبية، واستمرّت أيّاماً في طهران.

في خضمّ ذلك، اتّصل بي شخص من القسم الفارسي لإذاعة صوت أمريكا، وسألني عن رأيي في الأحداث. وقتها لم تكن قناة صوت أمريكا الفارسية قد تأسّست بعد. اتّصل مساءً، وقت انشغالي بالعمل في هيئة التحرير. وضمن تحليلي للأوضاع السّياسيّة آنذاك، انتقدتُ آية الله علي خامنئي المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية الإيرانية.

في اليوم التالي، عرفتُ أن تلك المقابلة الطويلة نسبيًّاً انعكست بشكل واسع بين الناس. احتجاجات الطّلّاب والجماهير لفتت أنظار العالم عموماً، وأنظار الإيرانيّيْن على وجه خاصّ. تابع العالم بدقّة شوارع طهران وقَمْع الناس وتبعات ذلك. ولهذا كان حديثي مع "صوت أمريكا" محطّ انتباه في الشارع.

وببساطته، أشاد بقّال حَيِّنا في شارع "رستم" بطهران بالمقابلة. كما تابع أبناء مدينتي الأهواز والمُدُن الإيرانية الأخرى ذلك اللقاء. بعضهم عَدَّ بعض انتقاداتي الحادّة لخامنئي تهوُّراً، وبعضهم وصفها بـ "واقعية".

على كل حال؛ في اليوم التالي لِلِقاء مع القسم الفارسي لإذاعة صوت أميركا، كنتُ ما زلتُ مستيقظاً - كا لمعتاد - حتّى الحادية عشرة والنصف مساءً. وقبل خلودي إلى النوم، أطللتُ من نافذة شقّتنا في مبنى "برج ساز" القريب من ميدان انقلاب. نظرتُ إلى الخارج.

المبنى الذي تقع فيه شقّتنا كبير، وفي الطابق الأرضي منه مواقف وباب للدَّوْرالسفلي، وسوق وعدد من المحلّات. وفي الجزء الجنوبي للطابق الأوّل، يقع سقف واسع لمحلّات الطابق الأرضي مُشكِّلاً مساحة لِلَعِبِ أطفال المبنى، بما في ذلك كرة القَدَم. كانت شقّتنا تُشرف على جزء من هذا المساحة، وهي، في الحقيقة، مساحة خالية.

بعد تزايد الاغتيالات السّياسيّة، حرصتُ قبل النوم على التّأكّد من إقفال نوافذ الشّقّة وتفقّدها. وفي وقت متأخّر من ذلك المساء، وقع نَظَري على شخص يتجوّل تحت شقّتنا، وعندما رآني، اختفى بسرعة.

في البداية ظننتُهُ لصّاً. وأخبرتُ زوجتي بذلك. لكن هذا الاحتمال مستبعَدٌ بوجود حارس في المبنى على مدار اليوم والليل في المدخل الرئيس في الطابق الأوّل. وقد ربطتُ ما شاهدتُهُ بما أدليتُ به في المساء الفائت لإذاعة "صوت أمريكا". انتقدتُ السّيّد خامنئي بشدّة. لذا ليس هناك شكّ في أن ذلك الشخص مُرسَل من إحدى أذرع الاستخبارات، وزارة الاستخبارات، أو استخبارات الحَرَس الثّوريّ، أو حتّى استخبارات مكتب المرشد شخصيّاً.

لم يكن لديّ شكّ في ذلك. الشّكّ تركّز حول طبيعة مهمّة الرجل الذي اختفى سريعاً. هل كان يرغب في زَرْع جهاز تنصُّت أو شيء تحت أرضية الشّقّة مثلاً؟ أم كانت مهمّته استطلاع المكان وساكنيه؟ أم الدخول إلى شقّتنا من مكان ما، والقيام بعمل إجرامي؟ أم بَثّ الرعب والخوف فقط؟

المثير في الأمر، هو انتشار قائمة سوداء آنذاك، تضمّ ١٠٠ شخصية إعلامية وثقافية، مطلوبٌ تصفيتها بحُكْم من حزب الله الإيراني. كان اسمي ضمن القائمة!

بعد ذلك ضاعفتُ من احتياطاتي داخل المنزل وخارجه. الأجواء السّياسيّة مضطربة، وشهدتُ احتجاجات، تحدَّت السلطة الإيرانية بوضوح. كان المتظاهرون يتوجّهون تدريجيّاً صوب جنوب العاصمة، ثمّ اقتربوا من شارع الجمهورية الإسلامية، ومن قصر"المرمر" في شارع "باستور" الذي يقطنه مرشد الجمهورية الإسلامية علي خامنئي.

لذلك، كانت قوّات الأمن منشغلة كثيراً. وأعلن الجنرال رحيم صفوي، قائد الحَرَس الثّوريّ وقتها، أن شارع الجمهورية الإسلامية "خطٌّ أحمر"، لدى جهازه، وإذا رغب المتظاهرون أن يجتازوا هذا "الخطّ الأحمر"، فإنهم سيواجهون نيران الحَرَس الثّوريّ.

القادة يخطّطون لقَمْع الجماهير المتظاهرة في شوارع طهران وسَحْقهم بالدّبّابات، إذا لزم الأمر.

في أثناء التحقيق، قال لي الطّهرانيّ "سهرابيان" إنهم يعرفون مقرّ عمل زوجتي في حَيّ "شاد آباد". إنها تدرس اللغة الإنجليزية في حَيّ يسكنه فقراء من القومية التّركيّة الآذرية، حَيّ شعبي يقع في الضاحية الجنوبية الغربية

للعاصمة طهران. كانت زوجتي مدرّسة في ثانوية تلك المنطقة لسنوات. لكن "سهرابيان" كان يريد من ذلك إظهار قوّة وزارته لي.

الآن، وبعد كتابة هذه المذكّرات، تذكّرتُ أنني لم أشرْ إلى أوّل مرّة، تمّ فيها القبض عليّ، بعد الثورة.

كان ذلك في عصر أحد أيّام أغسطس/آب عام ١٩٧٩، كنتُ متوقّفاً بسيّارتي من طراز "بيكان" في أحد شوارع حَيّ "كيان بارس" في الأهواز. أنتظر صديقاً، أتيتُ إليه قبل الموعد بدقائق، لنذهب معاً إلى جلسة سياسية.

لم تمضِ دقائق حتّى وصل عناصر من اللجان الثّوريّة "الكميته"؛ أنزلوني من السّيّارة؛ طلبوا مفتاح السّيّارة، ليأخذوها، فاعترضتُ، ولكن ذلك لم يُجدِ شيئاً.

على كل حال، أخذوني سَيْراً على الأقدام إلى مبنى قريبٍ من المكان الذي كنتُ متوقّفاً فيه. ثمّ عرفتُ أن المبنى هو محكمة الثورة الإسلامية التي يبدو أنها ما تزال - بعد ٣٧ سنة - في الموقع ذاته.

في ذلك الوقت، كانوا قد حوّلوا بعض الغرف إلى زنازين، ومعظم المعتقلين كانوا من منتسبي استخبارات النظام الملكي "السافاك" الذين يُقبض عليهم بعد الثورة التي لم يمرّ عليها أكثر من ستّة أشهر وقتها.

رأيتُ معتقلين من القوى اليسارية الرّاديكاليّة أيضاً. في غروب يوم الاعتقال، حقّقوا معي، وكانوا- آنذاك - يكتبون اسم المحقّق أسفل ورقة التحقيق، عرفتُ اسم عائلة المحقّق "حريزاوي"، وإن لم أكن مخطئاً، فإن اسمه الأوّل هو "عبد الواحد"، وهو، في الأصل، من أهل الحويزة، ووالده كان اسمه" دريول". المثير أنه قبل الاعتقال بشهر أو شهرَيْن كانت صحيفة

"الكفاح" قد نشرت خبراً عن دور "حريزاوي" في الصدام مع الناشطين العرب في الحويزة.

احتجزوني ليلة في سجن المحكمة الثّوريّة في حَيّ "كيان بارس"، ثمّ أطلقوا سراحي في اليوم التالي.

في ذلك الوقت، لم تكن الأجواء السّياسيّة قد انغلقت بشكل كامل. فقد بادرالأصدقاء بسرعة، وساعدوا على تخفيف الوطأة. بمجرّد علْمهم بالقبض عليّ، ذهبوا إلى منزلي الذي كنتُ أقيم فيه - كَعَزَبٍ - في حَيّ "الحوزه" (حَيّ فرح في عهد الشاه والخامس عشر من خرداد حالياً)، وأخلوا المنزل ممّا فيه، وكانت أغلبها كُتُباً ومجلّات سياسية وبيانات لمجموعات سياسية مختلفة، كانت تنشط بشكل شبه سرّيٍّ وقتها.

كانت استخبارات الحَرَس الثّوريّ تقوم بعمل وزارة الاستخبارات، ولم يكن لجهاز الاستخبارات شكل مستقلّ ومنظّم، كما كان لاستخبارات النظام الملكي "السافاك"، حتّى تمّ تشكيل وزارة الاستخبارات الإيرانية في سنة ١٩٨٣.

مع كُتُب مصباح يزدي في السجن الانفرادي

أخذت جلسات التحقيق تقلّ في السجن الانفرادي الأهوازي. قبل إطلاق سراحي بأسبوع أو أسبوعَيْن، انخفض معدّل التحقيقات أكثر، وتقريباً وصل إلى الصفر. لم أكن أعرف السبب، فيما شعرتُ - داخليّاً - أن ثمّة تغيّراً في الوضع، دون أن أعرف ما هو.

مع ذلك، لم تجدْ مطالبتي بصحيفة وكتاب أو حتّى راديو قبولاً من قبَل المحقّقين. هذا الحرمان من الكُتُب والصحف يُعدّ مخالفة لقوانين السجن التي أقرَّتْها الجمهورية الإسلامية نفسها، القوانين تمنح الحقّ للسجين بالحصول على كتاب وصحيفة وراديو ذي موجة واحدة.

قَلَّتْ جلسات التحقيق، وزادت أوقات الرياضة. لكنْ، إلى متى تمتدّ هذه التمارين؟

امتنعوا عن إعطائي صحيفة، فطالبتُ بكتاب. واحتججتُ عليهم بسجن "إيفين"، ففيه مصحف وكتابٌ تاريخيّ. طالبتُ مرّات عديدة - على الأقلّ - بالصحيفة المحلّيّة "همسايه ها" التي كانت تصدر في تلك الأثناء في مناطق الإقليم. لم يوافقوا، لدرجة أنني قبلتُ أيضاً بالصحيفَتَيْن المتطرِّفَتَيْن "كيهان" و"جمهوري إسلامي". رفضوا أيضاً.

بعد إصراري المستمرّ أعطوني كتابَيْن أو ثلاثة. في أحد اللقاءات مع المحقّق "الدسبولي"، طلبتُ ديوان حافظ الشيرازي وغولستان سعدي

الشيرازي. أجاب بأن مكتبة السجن ليس فيها مثل هذه الكُتُب. تعجّبتُ من ذلك. قلتُ له إنني سوف أهدي مكتبة السجن كُتُباً في هذه المجال بعد إطلاق سراحي!

لكن هذا الوعد لم يتحقّق، لأن الجميع حذّروني من الاتّصال مرّة أخرى مع السَّجَّانين و"ستاد خبري"، أي لجنة الاستعلامات التابعة لدائرة الاستخبارات في الأهواز.

سبق وأن سمعتُ من السجناء العرب في سجن كارون العامّ أنهم قد قرؤوا بعض كُتُبي في السجن. على سبيل المثال، قال لي أحدهم إنه قرأ كتاباً لي، عنوانه "حول الشعب العربي" عام ١٩٨٠ عندما كان في سجن "كارون" بالأهواز، وقد نشرتُ الكتاب في طهران عام١٩٧٩. وقال إن هذا الأمر كان مثيراً بالنسبة إليه، وشجّعه على القيام ببحوث حول الشعب العربي الأهوازي بعد استعادة حرّيّته.

هذا الكتاب كان، في الأساس، نصّ كلمة ألقيتُها، قبل الثورة، في كُلّيّة النفط في"عبادان"، ثمّ نُشر في كتاب، وتمّ توزيع عشرة آلاف نسخة منه في أنحاء إيران كافّة.

بعد مضي ١٥ سنة على صدور هذا الكتاب، أي عام ١٩٩٤، قال لي شاعر عربي سبق أن كان في سجن "كارون" إنه قرأ كتابي "نسيم كارون"، وهو في السجن. وقال إن الكتاب دَعَمَ معنوياته.

ما عرفتُهُ، لاحقاً، أن كُتُبي كانت تُسرَّب إلى سجون إقليم عربستان. وهذا يعني أن روحي حاضرة هناك، حتّى وإن لم أكن ماثلاً جَسَديّاً في تلك الأماكن.

أخيراً، وبعد إلحاحٍ متكرِّر، حاولوا أن يمدّوني بالكُتُب. جيءَ إليّ بخمسة كُتُب دفعة واحدة، أربعة منها من تأليف آية الله مصباح يزدي، والخامس هو "المذكّرات الشّخصيّة لآية الله القوجاني". طلبتُ ديوانيّ حافظ الشيرازي وناصر خسرو البلخي؛ فجاءني يزدي والقوجاني. السّجّانون وعناصر الأمن في الأهواز، أنفسهم، يعرفون ويفهمون أن مصباح يزدي ليس أهمّ من سعدي الشيرازي وحافظ الشيرازي وناصر خسرو البلخي. هؤلاء ليسوا من أكبر شعراء اللغة الفارسية فحسب، بل أهمّ من المراجع الآخرين كلهم أيضاً.

آية الله مصباح يزدي ليس أكثر من مُنظِّر سياسي ديني متشدّد ومتعصّب ومتطرّف.

على أيّة حال؛ ساقني التوفيق الإجباري إلى قراءة كتاب أو اثنَيْن لمصباح يزدي. فهمتُ من خلال البحوث والدلائل التي كان يستشهد بها على الاتّجاهات الفكرية الأوروبية أن هذا "الملاّ" ليس قليل الاطّلاع. بل لديه بحث في الحركات والمدارس الفكرية والفلسفية والسّياسيّة الغربية مثل الاشتراكية والشّيوعيّة والوجودية، وقرأ مؤلّفات مونتسكيو، وجان لاك، وأمثالهما.

لكن مصباح يزدي قرأ هذا كله حتّى يُثبِتَ نظرياته الرجعية، ودفاعه عن نظرية "ولاية الفقيه" ومعارضته الدّيمقراطيّة والتّعدّديّة حتّى في الحوزات الدِّينيَّة في إيران. اعتاد أن يستبدّ في إصدار الأحكام. في السجن، شعرتُ بأن مؤلّفات مصباح يزدي هي المرجع الفكري الأساس والمادّة الدّراسيّة للكوادر الرئيسة في الحَرَس الثّوريّ والاستخبارات.

أمّا آية الله القوجاني، فقد كان شيئاً آخر. اسمه الكامل آية الله محمّد

حسن آغا نجفي القوجاني، نسبة إلى مدينة "قوجان" في إقليم خراسان في شمال شرق إيران. وكتابه الذي قرأتُهُ هو "سياحة الشرق"، ويحتوي على مذكّرات حياته في أوائل القرن العشرين. وهو يصوّر - بمهارة ودقّة - أحداث سَفَره، سَيْراً على الأقدام، من مشهد عاصمة إقليم خراسان إلى أصفهان، عاصمة الإقليم الذي يحمل الاسم نفسه وسط إيران. ومن أصفهان إلى النجف، ويصوّر آغا نجفي القوجاني عبور قافلة السَّفَر من منطقة "بادخيز" الواقعة على ضفاف صحراء لوط - بين مدينَتَي نيسابور ويزد في وسط إيران - كلوحة يتمّ نَقْشها في ذهن القارئ. مثل رسّام بارع، يُرتّب دقائق الأمور ومشاقّ السَّفَر، ويُوزّعها في لوحة داخل الكتاب.

يتطرّق القوجاني، في حديثه عن العراق، إلى ملامح من سلوك شيوخ القبائل العربية وعامّتهم، ومثل هذه المضامين ذات قيمة من وجهة نَظَر علم النَّفْس الاجتماعي. الأهمّ من ذلك كله أن قسماً من كتاب الذكريات هذا يتطرّق إلى نساء المتعة في النجف، وعلاقاتهم الجنسية بطلّاب العلوم الدِّينيَّة. هذا النوع من الصراحة يُعدّ بحثاً ذا قيمة تاريخية وسوسيولوجية. وبقدر ما كانت قراءة مؤلّفات مصباح يزدي مضجِرة ومُملَّة، كانت قراءة مذكّرات آغا نجفي القوجاني مثيرة ومُشوِّقة.

ربمّا لو لم يصلْني هذا الكتاب في السجن، لما قرأتُهُ أصلاً. في السجن أنتَ مُجبَر على قراءة أيّ شيء يقع بين يَدَيْكَ.

كان القوجاني متمكّناً من اللغة العربية، وهو من أتباع الملا محمّد كاظم الخراساني المؤيّد للثورة الدّستوريّة في إيران (١٩٠٦ - ١٩٠٩). ولو كان نَشْرُ مذكّرات آغا نجفي القوجاني أقوى من ناحية السَّبْك الأدبي؛ لربمّا أصبح كتاب "سياحة الشرق" في موازاة كتاب "الرحلة" للشاعر الفارسي ناصر خسرو البلخي المترجم إلى العربية. وخلافاً للشعراء الفُرْس الشّعوبيّيْن

المعادين للعرب كالفردوسي، يُعدّ ناصر خسرو من مُحبّي اللغة العربية والعرب عامّة، حيث يتمنّى في بعض قصائده الفارسية أن يكون عربيّاً.

في اليوم الحادي والسّتّين، من السجن الانفرادي، كانت المرّة الأولى التي سمعتُ فيها صوت راديو من خلف باب الزنزانة. كانت الساعة الثانية بعد الظهر، والبرنامج الرئيس لبثّ الأخبار من الإذاعة الإيرانية.

كان الخبر الأوّل يخصّ فوز أحمدي نجاد في الانتخابات الرّئاسيّة (٢٤ يونيو/حزيران ٢٠٠٥)، وعندما طلبتُ من المحقّق نقل الراديو إلى الزنزانة، تطبيقاً للقانون، رفض. كان موضوع الأخبار هذا الحدّ فقط، ومن بعدها أغلقوا الراديو.

كأنّهم أرادوا إخباري بفوز أحمدي نجاد. في الواقع أن القضية كانت مفاجأة بالنسبة إليّ في الزنزانة، وربمّا لكثيرين خارج السجن. أكثر الناس تفاؤلاً، لم يكونوا يتوقّعون أن يصبح أحمدي نجاد رئيساً للجمهورية في إيران مقابل مهدي كروبي أو مصطفى معين أو حتّى هاشمي رفسنجاني. أحمدي نجاد لم يحظَ بشهرة واسعة آنذاك كمنافسيه من المعتدلين والإصلاحيّيْن الذين ذكرتُ أسماءهم.

لكنّه أصبح رئيساً للجمهورية عن طريق المعجزة. في الوقت نفسه، كان مهدي كروبي قد قال بكل صراحة في رسالته لآية الله خامنئي إن هناك تزويراً في انتخابات الرئاسة، مشيراً إلى دور ابنه مجتبى خامنئي في هذا الشأن. بعد أربع سنوات، أي في العام ٢٠٠٩ ظهر التزوير في الانتخابات الرّئاسيّة بشكل فجٍّ وعَلَني، تبعتْهُ ردّة فعل من قبَل الجماهير في طهران، وبعض المُدُن الفارسية الأخرى كأصفهان وشيراز.

في اليوم الـ ١٥ من حزيران/ يونيو من ذلك العام؛ تظاهر نحو ٤ ملايين

شخص في شوارع طهران احتجاجاً على التلاعب في الأصوات لصالح أحمدي نجاد. وشارك المرشّح الرئاسي المغبون مير حسين الموسوي في الاحتجاجات. وقد استمرّت الانتفاضة التي سُمّيت بـ "الحركة الخضراء" والاحتجاجات الجماهيرية في العاصمة طهران خمسة أشهر، غير أنها لم تنجح، بسبب عدم مؤازرة الشعوب غير الفارسية لها. ويرزح المرشّحون المغبونون في تلك الانتخابات، ميرحسين الموسوي "رئيس الوزراء السابق" وزوجته زهراء رهنورد، ومهدي كروبي "رئيس البرلمان السابق" تحت الإقامة الجبرية منذ ١٤ فبراير/شباط ٢٠١١، حتّى موعد نشر هذه المذكّرات في العام ٢٠١٦.

أساليب علْمية في التعذيب النَّفْسيّ

يُعرِّف بيان الجمعية العامّة لمنظّمة الأمم المتّحدة سنة ١٩٧٥ "التعذيب" بأنه "كل ما تتمّ ممارسته على الشخص، عن طريق التّعمّد، ويصيب بالألم والعذاب الشديد، سواء أكان جَسَديّاً أم نَفْسيّاً، ويتمّ التعذيب بواسطة المأمور الرّسميّ، أو بابتكاره، والهدف من ذلك الحصول على معلومات، أو انتزاع اعتراف، ومعاقبة الشخص بسبب عمل قام به، أو يشتبه بقيامه به. التعذيب شكل حادّ ومخطّط لأسلوب أو عقاب ظالم غير إنساني أو تحقير".

وقد أشرتُ، آنفاً، إلى العذاب النَّفْسيّ الذي مُورس بحقّي في السجن. وسأوضح ذلك بشكل أوسع الآن.

في جلسة حوار حول العذاب النَّفْسيّ يقول الخبيرالإيراني الدكتور باطبي "في العذاب الجَسَدي يمكن للإنسان في الحقيقة أن يقاوم بشدّة، ويكون مستعدّاً للموت، ولا يتكلّم، ولكنْ، في التعذيب النَّفْسيّ ليس بيد السجين أيّ شيء، في أكثر الحالات. أي أنهم يستخدمون الأساليب العلْميّة التي يؤثّرون بها في عقل الإنسان، فتُسلب منه إرادته".

من أهمّ الأدوات، في هذا المجال، ليس فقط قَطْع العلاقة الحسّيّة للسجين بالمجتمع، بل قَطْع ارتباطه الذّهنيّ بالعالم الخارجي.

الدكتور عشايري، من المشاركين في جلسات من هذا النوع، وقد ذكر

نموذجاً من السجناء الألمان، وتحدّث عن الارتباط الذّهنيّ بالعالم الخارجي، فيقول "عندما كان أعضاء مجموعة "بادر ماينهوف" في سجن "اشتراوس"، كان السؤال هل تمّ تعذيبهم في ذلك المكان أم لا؟ ذكرت حكومة ألمانيا أدلّة بأن هؤلاء لم يُعذّبوا مطلقاً. وأشار التليفزيون إلى أن هؤلاء كانوا في غرف نظيفة في السجن، وكانت أوضاع التغذية جيّدة بشكل كامل. ولكنْ، عندما دعوا جان بول سارتر إلى أن يذهب من فرنسا إلى ألمانيا، ليزور السجن، قال في التليفزيون "ليس هناك تعذيب جَسَديّ، بل تعذيب نَفْسيّ"، وبيّن أن السجين كما أنه يحتاج إلى الغذاء، ويجب أن يعطى له الغذاء وفقاً لحقوق الإنسان، فهو يحتاج أيضاً إلى ضرورات أخرى، هي المعلومات".

وفي الحقيقة، يسعى السّجّانون والمحقّقون إلى أن يكون السجين أسيراً لعدم المعرفة الكاملة بالعالم الخارجي. وعندما كنتُ في السجن، كانت البلاد تشهد انتخابات الدورة التاسعة لرئاسة الجمهورية. لذا ضمن التحقيق سعيتُ للحصول على معلومات عن وضع مرشّحي الانتخابات (معين - كروبي - رفسنجاني - وأحمدي نجاد)، ولكن محقّقي الدسبولي "أميري" كان يقطع عليّ ذلك.

وحين كنتُ أسأله عن وضع الحملات الانتخابية للمرشّحين، كان يُغيِّر الموضوع، أو يحاول تضليلي قائلاً "ليس هناك ما يستحقّ الذِّكْر". عملياً، كان يحول بيني وبين حقّي القانوني والإنساني في معرفة ذلك.

بعد شهر أو شهرَيْن من الانقطاع عن معرفة أيّ شيء عن العالم الخارجي وتفريغ ذهن السجين من أيّ نوع من الأخبار والأحداث اليومية، يصبح جاهز لحقنه بأيّ نوع من المعلومات. أعرف حِيَلَ المحقّقين، ورغم ذلك، أُصبتُ بالهلوسة مرّة أو مَرَّتَيْن، إثر استخدامهم أساليب علمية للتعذيب النَّفْسيّ.

ذات مرّة لم أكن معصوب العينَيْن. أوقفوني عند عتبة باب غرفة

التحقيق، وكانوا يقصدون - بذلك - وضعي في المكان عَمْدَاً، لأرى شخصاً طويل القامة واقفاً أمام غرفة المحقّق في فناء السجن؛ وهو يُكرّر "سأتعاون معكم، أقسم أنني سأتعاون معكم".

كانت المسافة بيني وبينه في حدود خمسة أمتار أو ستّة. لكن ظلمة المساء حالت دون رؤية وجهه على نحو جيّد. كان يشبه كثيراً صديقي محمّد نواصري، فهو طويل القامة، أسمر الوجه. لذا ظننتُ أنهم قبضوا عليه، وأجبروه على التعاون معهم. وعند خروجي من السجن، عرفتُ أنه لم يقبض عليه.

كانت حالة مقصودة بالفعل. كنتُ سجيناً منفصلاً عن العالم، خاضعاً لاستجواب مستمرّ، معروضٌ عليّ التعاون دون استجابة منّي. فكانت الحيلة النَّفْسيَّة هي إحضار شخص يُشبه شخصاً أعرفه، ويضعونه في محيط نَظَري وسمعي، ثمّ أسمعه يعد بالإدلاء بمعلومات. هذا كلّه يعني تعريضي لحالة تشويش وتحطيم معنويات تنتهي - في نَظَرهم - إلى الاعتراف بما يريدونني أن أعترف به.

هناك أمور أخرى مشابهة استقرّت في ذهني المفصول أساساً عن العالم الخارجي دون إرادتي، جرّاء تكرار المحقّق لها.

وكل ما ذكرتُ كانت مسائل فرعية، ولم يستطع المحقّقون - رغم دأبهم مدّة شهرَيْن وتوسّلهم بأساليب علم النَّفْس والتعذيب النَّفْسيّ - أن يجعلوني أُقرّ بالقضايا الرئيسة، أي القبول بالمسؤولية عن تنظيم المظاهرات في نيسان ٢٠٠٥ أو تزوير رسالة محمّد علي أبطحي. كما لم ينجحوا في إجباري على الظهور تلفزيونيّاً، لأعترف ضدّ نَفْسي، أو ألتقي الرئيس الإيراني - آنذاك - محمّد خاتمي للاعتذار عمّا "فعلتُهُ".

أصرّوا على طلب الصفح من خاتمي، عن أحداث ذلك الوقت في الأهواز وباقي مُدُن الإقليم. وفي خارج السجن، كانوا قد هيّؤوا الوسائل لذلك، لأنني

عندما خرجتُ منه، رأيتُ العناوين في الصحف الإيرانية التي تقول إنه "تمّ القبض على المسؤول الرئيس عن الأحداث"، وكانوا يقصدونني شخصيًّا.

بعد ذلك بسنوات، وتحديداً في سبتمبر ٢٠١٣، حضرتُ ندوة حول التعذيب والإعدام في السجون الإيرانية. أقيمت الندوة في هولندا، وفيها، تعرّفتُ إلى مفاهيم جديدة عن التعذيب النَّفْسيّ الذي نقلتُ بعضاً من أساليبه هنا.

في الحادية والعشرين من العمر، كنتُ طالباً في السنة الثالثة في كُلّيّة الإدارة بجامعة طهران. ووقتها قُبض عليّ بتهمة تحريض الطّلّاب على التظاهر ضدّ نظام الشاه. وكان معي طلّاب زملاء في ذلك الوقت، والاحتجاج كان ضدّ صرف مليارات الدولارات لشراء أسلحة من الولايات المتّحدة. كانت المرّة الأولى التي أذوق فيها طعم السجن. أخذونا إلى سجن "اللجنة المشتركة بين السافاك والشرطة"، الذي كان يقع مقابل وزارة الخارجية الإيرانية. كان يُسمّى أيضاً "السجن المشترك ضدّ التخريب". وفي ذلك السجن، يصول القائمون على التعذيب، ويجولون، أمثال حسيني وتهراني.

وضعونا في الطابق الأرضي، فصرْنا نسمع أصوات تعذيب السجناء بواسطة مكبّرات صوت. لاحقاً، عرفتُ أنه كان شريطاً صوتيًّاً، يستهدف تحطيم معنويات السجناء حديثي العهد بالسجن. تغيّر اسم سجن اللجنة المشتركة بعد ثورة فبراير ١٩٧٩ إلى "معتقل التوحيد"، وتجاوز التعذيب فيه ما كان رائجاً في عهد الشاه. وفي عهد خاتمي، تمّ تحويله إلى متحف.

في الحقيقة، كان التعذيب رائجاً في النظام البهلوي، واستمرّ في عهد الجمهورية الإسلامية. لكن التعذيب في مناطق القوميات غير الفارسية، البعيدة عن العاصمة، أسوأ وأشدّ. صوت سجناء الشعوب التي تسكن هذه المناطق لا يمكن سماعه بسهولة، وبعض الأحيان لا يتمّ سماعه بتاتاً.

محقّق محكمة الأهواز: لا يمكن أن تكون عربياً!

مضت أسابيع طويلة في السجن، دون حصولي على حقّ توكيل محامٍ يترافع عنّي. نهار اعتقالي، ذكرتُ لزوجتي وابنتي اسم صديقي الكردي المحامي "صالح نيكبخت" لتتّصلا به، وتطلبا إليه قبول وكالتي، والترافع عنّي. فقد تمّ ذلك، لكنْ، قبل أسبوعَيْن من إطلاق سراحي، حاول السّجّانون أن يُعيّنوا لي محامياً على هواهم أيضاً.

جاء المراقب إليّ في الزنزانة، قدّم لي توكيلاً، وطلب إليّ التوقيع عليه. كان مجرّد نموذج، لم يُذكَر فيه اسم المحامي. رفض المراقب الإفصاحَ عن اسم المحامي الذي سوف يترافع عنّي. في الحقيقة، ادّعى المراقب أنه لا يعرف. فسألتُهُ: في أيّ عالم يُستساغ هذا؛ المُوَكِّل لا يعرف مَنْ هو محاميه؟!

لم أترك له مجالاً، وقلتُ: لن أُوقِّع حتّى أعرف اسم وكيلي. خرج من الزنزانة، ثمّ عاد بعد قليل، وذكر لي اسم المحامي. إنه جواد طريري، وبمجرّد سماعي اسمه، فهمتُ سبب إخفاء اسمه عنّي. إنه من المحامين العرب في الأهواز، وأعرفه جيّداً. سبق أن سمعتُ كلاماً عن تعاونه مع الأمن، غير أنني لم أتأكّد من ذلك.

وقّعتُ توكيل جواد طريري! لاحقاً، وبعد خروجي من السجن، رفض محاميَّ الأوّل صالح نيكبخت أن يكون طريري محاميَّ الثاني. وتطوّع أيضاً

محامٍ ثالث للدفاع عنّي، هو صالح كامراني، من أتراك آذربيجان. بيننا صداقة حميمة سابقة في طهران. واعترض صالح نيكبخت على المحامي الثالث أيضاً. عرفتُ دافع معارضة نيكبخت لطريري، لكنْ، لم أعرف سبب معارضته كامراني. يبدو لي أن الأمر يعود إلى خلافات بين القوميَّتَيْن الكردية والتّركيّة الآذرية، أو ربمّا أنه - أي صالح نيكبخت - لم يرغب في أن يشاركه آخر في هذا المجال نظراً لسنِّه وأقدميّته.

دخل صالح كامراني السجن بعدي، وبعد إطلاق سراحه، هاجر إلى أوروبا.

كنتُ أعرف نيكبخت منذ بداية الثورة، وهو من الناشطين الأكراد في طهران آنذاك. اعتقلتْهُ السلطات الإيرانية - أوائل الثّمانينيّات - ضمن موجة إعدامات واعتقالات عمّتْ إيران في تلك الفترة، ولم يسلم منها أحد من السّياسيّيْن الناشطين في السنوات الذّهبيّة للدّيمقراطيّة من تلك الفترة (١٩٧٩-١٩٨١).

قضى صالح نيكبخت نحو خمس سنوات في السجن آنئذ. ولا أنسى مجهوداته أبداً، بوصفه محامياً جادّاً وعطوفاً.

ثمّة محامون معروفون آخرون طلبوا توكيلهم للترافع عنّي في المحكمة، ويجب أن أشير إلى المحامي عبد الفتّاح سلطاني والمحامية مهناز براكند. لكن القاضي أبو القاسم صلواتي رئيس الشعبة الخامسة عشرة في محكمة الثورة الإسلامية في طهران رفض ذلك.

وقد هربت مهناز براكند من بطش النظام الإيراني إلى أوروبا عام ٢٠١١، في حين ما زال سلطاني يرزح في سجن النظام منذ عام ٢٠٠٩. وهو عضو في جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان التي ترأسها شيرين

عبّادي، وهو الوحيد الذي يُتقن العربية بين المحامين المعروفين في طهران. كان أحد الأصدقاء يختصر اسم المحاميّيْن الكردي والتّركيّ، ويطلق عليهما "الصالحين".

***

قلتُ من قبل إن إيقاع التحقيقات تباطأ، ووصل إلى الصفر. لم أكن أعلم حتّى آخر يوم، متى سيطلق سراحي، لكنْ، قبل ذلك بيومَيْن أو ثلاثة أخذوني إلى المحكمة العامّة للثورة الإسلامية في الأهواز التي تقع في مبنى محكمة الأهواز العاصمة في حَيّ "الأمنية". كانت المرّة الأولى التي أدخل فيها محكمة الأهواز مع أن لي حولها ذكريات كثيرة. كنتُ أعبر فقط من جانب بابها الرئيس.

في مرحلة طفولتي وشبابي في الخفاجيّة كان إذا هناك دعوى أو وقعت مشاجرة كبيرة، يأخذون أطراف النزاع إلى الأهواز، وفي هذه المحكمة كانوا يُصدرون عليهم حكم السجن، وأحياناً يكون بينهم أحد الأقارب.

في ذلك الوقت، أي قبل أكثر من خمسين عاماً تقريباً، لم يكن في الخفاجيّة محكمة. كثيراً ما كان يتخاصم طرفا النزاع في مبنى محكمة الأهواز أو أمام بابها الرئيس. وكان العراك يتعقّد، فيستخدمون سكاكين أو يطلقون النار. وفي بعض الأحيان، ينتهي العراك بالقتل.

أتذكّر ذات مرّة في بداية السّتّينيّات قَتَلَ مواطنٌ عربيٌّ من عشيرة الطالقاني مديرَ عامّ محكمة المحافظة في مكتبه داخل المحكمة المعروف بـ "طحّان". انتشر الخبر في المحافظة كَدَوِيّ المدفع، لأن عربيّاً قَتَلَ مديراً عامّاً غير عربي في ظروف حكم الشاه القاسية ضدّ العرب.

في ذلك الوقت، كان العرب يذهبون إلى هذا المبنى لأسباب تتعلّق بقضايا شرف أو اختلافات قبلية. ومن النادر أن تكون لديهم دعاوى سياسية. أمّا الآن، فتُشكّل الملفّات السّياسيّة نسبة جديرة بالاهتمام من ملفّات المراجعين لمحكمة الأهواز وسائر مُدُن إقليم عربستان.

كانت السلطة تسعى، في عهدي الشاه والجمهورية الإسلامية، بشكل مباشر أو غير مباشر، إلى إثارة الاختلافات العشائرية والقبلية بين أبناء الشعب العربي، حتّى تتمكّن بسهولة وبواسطة هذه التفرقة من ضبط أمور الإقليم. وخلال العقدَيْن الماضيَيْن، وعلى إثر تطوّر الوعي السّياسيّ والوطني في عربستان، أدرك الشباب والنخب العربية الأهوازية هذه الألاعيب جيّداً. غير أن روح العصبية القبلية وسياسات الحكّام الشّيطانيّة في هذا الشأن، لم تسمح بانحسار الاختلافات العشائرية والقبلية. في اعتقادي إن علاج العلاقات القَبَلِيَّة المدمّرة بين الشعب العربي في إيران هو إقامة الدّيمقراطيّة وتطوير المجتمع المَدَني الأهوازي.

على كلّ حال، دخلت المحكمة، أخذوني إلى الشعبة الثانية للمحكمة العامّة والثورة الإسلامية في الأهواز. وفي الممرّ، رأيتُ جمعاً غفيراً من المراجعين، بينهم مجموعة من المحامين أيضاً. خرج جواد طريري من بينهم، والتحق بي وبحُرّاس السجن المرافقين، ثمّ انضمّ إلينا أحد الأصدقاء واثنان من إخوتي أيضاً.

دخلْنا جميعاً إلى مكتب القاضي "بورمند" محقّق الشعبة الثانية في المحكمة، وقد عرفنا صديقنا بأنه ولد عمّ. عندما دخلْنا كان لدى القاضي امرأة عربية شابَّة، تتناقش معه حول اختلافها مع زوجها. كانت تتحدّث بلغة فارسية مشوبة بلكنة عربية. يبدو أنها تُتقن قدراً يسيراً من اللغة الفارسية، خلافاً لمعظم العربيات خاصّة في القرى والضواحي اللائي لا

يُتقنّ الفارسية، ولهذا السبب يُساءُ إلى حقوقهنّ في المحاكم على يد المحقّقين والقضاة الذين يتحدّثون الفارسية فقط. وحتّى لو كانوا عرباً، فلا يحقّ لهم أن يتحدّثوا مع المتخاصمين والمتّهمين بالعربية.

هذه المشكلة تواجه الرجال العرب أيضاً الذين لا يُجيدون الفارسية.

إنها المرّة الثانية التي يتمّ التحقيق فيها معي من قبَل المحقّق القضائي "بورمند". وقد تطرّقتُ إلى التحقيق الأوّل الذي تمّ في السجن في صفحات سابقة.

يعود أصل "بورمند" إلى منطقة تنكستانوبرازجان الفارسيَّتَيْن المجاورَتَيْن لإقليم عربستان، ولا أنسى عندما قال لي في التحقيق الأوّل "لا يبدو عليكَ أنكَ عربي"!

الحرّيّة في يوم صافٍ

لم يصدمني ما قاله لي القاضي "بورمند" في غرفة تحقيق بالسجن. سبق أن سمعتُ "لا يبدو عليكَ أنكَ عربي"، كثيراً من غير العرب في إيران. وعلى ذلك؛ سألتُ "بورمند" عن سبب سؤاله. فكان ردّه "في نظري؛ شكلكَ وهيئتكَ لا ينطبقان على العرب".

حاولتُ طَمأنتَهُ "فأنا عربي، وليس هناك أيّ شكّ في هذا الأمر".

مثل هذا التساؤل أثارني غير مرّة، ومع شخصيات، لها وزنها في النظام. فبعد وصول محمود أحمدي نجاد إلى منصب رئيس بلدية طهران عام ٢٠٠٢؛ أدخل تعديلاته لصالح توجّهه في صحيفة "همشهري". فاستبدل الإصلاحي عطريان فر رئيس تحرير الصحيفة، وأحلّ بدلاً عنه علي رضا شيخ عطّار الذي أصبح - فيما بعد - سفيراً لإيران في ألمانيا، ويعمل، حاليّاً، في مكتب وزارة الخارجية بطهران.

شيخ عطّار هذا، من عناصر اليمين المتطرّف. ومنذ اليوم الأوّل لدخوله "همشهري" شرع في اقتلاع العناصر الإصلاحية والمستقلّة في هيئة التحرير وقَمْعها. وعيّن زميله السابق في الخارجية ومساعد وزيرها الأسبق عبّاس ملكي نائباً له في الصحيفة همشهري.

وفي أوّل لقاء جمعني بملكي في الصحيفة، سألني:

- هل صحيح أنكَ يُوسُف عزيزي بني طرف؟

- نعم. لِمَ السؤال؟

فقال: "تحدّثْنا عنكَ، ذات مرّة، أنا والدكتور علي أكبر ولايتي في وزارة الخارجية، وتطرّقْنا إلى مؤلّفاتكَ، ولكننا لم نركَ من قبل. قال لي ولايتي من المحتمل أن "بني طرف" مثل بقية أبناء الجنوب في إيران، نحيل وأسمر الوجه".

أتذكّر أنني ضحكتُ عند سماعي ذلك من ملكي. والآن أدركتُ كم أن معرفة النخبة والسياسيّيْن الإيرانيّيْن عن القوميات الأخرى والمناطق المهمّشة ضعيف.

فذلك القاضي الذي جاء إلى الأهواز مهاجراً من "تنكستان" لا يعرف العرب، ومثله علي أكبر ولايتي الذي حمل حقيبة خارجية الدولة ١٣ عاماً.

هؤلاء ونظراؤهم ليسوا قلّة في المجتمع، فهم لا يعرفون أن أبناء الشعب العربي في الإقليم لديهم، أيضاً، بشرة بيضاء، وأخرى سمراء، وهناك أقلّيّة بشرتهم سوداء. أي أن هناك تنوّعاً عِرْقيّاً، مثله مثل التّنوّع المذهبي والدّينيّ بين هذا الشعب.

ولمُسمّى "بني طرف" قصّة أيضاً، فهو اسم قبيلة من قبائل "عربستان"، وكان يُطلَق على المنطقة الواقعة جنوب غرب الإقليم، منطقة "بني طرف والحويزة"، وتمّ استبدالها إلى "دشت ميشان" في عهد الشاه محمّد رضا البهلوي، ثمّ "دشت آزادغان" في عهد الجمهورية الإسلامية. ولم تستعد المنطقة اسمها العربي حتّى اللحظة.

وقد اخترتُ "بني طرف" اسماً مستعاراً، في أواخر عهد الشاه، وسجّلتُهُ على مؤلّفاتي آنذاك، اعتزازاً بهويتي العربية من جهة، ومن جهة أخرى

مواربا عن عيون استخبارات النظام السابق التي كانت تطاردني. وقد عُرفتُ به بين الأوساط الإيرانية، حتّى الآن، لكن اسمي الحقيقي هو، في الواقع، يُوسُف عزيزي.

ما أودّ تسجيله هنا هو تعلّقي العاطفي بمسقط رأسي منطقة "بني طرف والحويزة" واحترامي لقبيلة بني طرف غير أن عائلتي تنتمي إلى قبيلة عربية، هي "تميم"، وهي أقدم قبيلة قطنت إقليم "عربستان" منذ آلاف السنين. أودّ أن أسجّل - أيضاً - أنني لا أُحبّذ الانتماءات العشائرية مطلقاً، وأكتفي بنَسَب نفسي إلى "الشعب العربي الأهوازي". إذا كان لا بدّ من الانتماء إلى قبيلة، فإن الشعب العربي الأهوازي هو قبيلتي.

تلك مسائل لا تشغلني كثيراً، وأذكرها هنا في سياق التوصيف، وليس في سياق التصنيف. ما يشغلني هنا هو أحداث السجن والاعتقال والتحقيق.

في الثامن والعشرين من يونيو/ حزيران ٢٠٠٥، كنتُ وحيداً مع نفسي في زنزانتي "السويت"، كحالي القائم منذ اعتقالي.

فُتح الباب، كان "أميري" المحقّق الأهوازي الدسبولي الأصل. ومن أمام الباب، قال "أميري": اليوم سيُطلق سراحُكَ، وتكون حرّاً.

بالتأكيد إنه أهمّ خبر يمكنني تلقّيه في ذلك الوضع. غير أن ملامحي احتفظتْ بحالها الذي سبق خبر "أميري". لم يظهر شيء في وجهي حتّى لا يستغلّه المحقّق ضدّي. تلقّيتُ الخبر هادئاً، وشرعتُ في جَمْع أشيائي التي لم تملأ حتّى كيساً بلاستيكيّاً.

وضعوا عصبة العين، وأخذوني إلى مكتب لجنة الاستعلامات التابعة للإدارة العامّة للاستخبارات في حَيّ "الأمنية".

قبل المغادرة، سمعتُ صوت رئيس السجن "السّيّد". لم يُعيدوا إليّ هاتفي النّقّال، ولا حتّى بطاقة إثباتي الشّخصيّة. طلبوا إليّ مراجعة لجنة الاستعلامات لأخذها من هناك. طلبتُ استعادة الأكياس التسعة التي سبق أن أخذوها من منزلي، فهي تحتوي على كُتُب ومذكّرات وعشرات من الأقراص المدمَجة وأشرطة كاسيت موسيقية عربية وفارسية و٦٢ شريط فيديو. أصررتُ كثيراً على استعادة أشعاري وكتاباتي التي كتبتُها في الزنزانة الانفرادية. لم يُعطوني منها أيّ شيء.

قال المحقّق "يمكنكّ أن تأخذها لاحقاً من محكمة الثورة في طهران". لكن ذلك لم يتحقّق أيضاً، فقد قال موظّفو المحكمة لزوجتي، من قبل، إن الأشياء كلها التي احتجزها المأمورون نُقلَت إلى إدارة الاستخبارات في الأهواز.

فيما عرفتُهُ لاحقاً، فإن أصدقاء آخرين لم يستعيدوا مقتنياتهم المحتجزة. ففي السنوات التالية لـ ٢٠٠٥ فُتّشت منازل أصدقاء عرب، وتمّ الاستيلاء على صور وأفلام ومقتنيات شخصية، بواسطة إدارة الاستخبارات في الأهواز.

بعض الموادّ المستولى عليها لها أهمّيّة تاريخية، مثل فلم فيديو حديثي مع آية الله شيخ محمّد الكرمي، وهو رجل دين أهوازي ساند النظام، ثمّ عارضه.

وكذلك نصّ بيان دعم ترشيح محمّد خاتمي لرئاسة الجمهورية في ربيع ١٩٩٧ المُذيّل بتوقيع كتّاب وشعراء عرب أهوازيّيْن.

سعيتُ إلى استعادتها، لكن المحقّق رفض. حتّى عندما أصررتُ، وأوضحتُ أهمّيّتها التّاريخيّة، وركّزتُ على أن الاستعادة حقّ من الحقوق الطّبيعيّة، خاصّة بعد إطلاق سراحي، قال: "أيّ شخص في المستقبل يرغب أن يكتب في هذا الشأن التّاريخيّ يمكنه مراجعتنا".

قلتُ في نفسي: ما أنزهكم من مرجع!

هذه الحقيقة تُخوِّلني الإعلان - هنا - لهذا الجيل ولأجيال المستقبل أن الإدارة العامّة للاستخبارات في الأهواز تحتفظ بأرشيف عريض من الكُتُب والبيانات والأشرطة والصور والأفلام الخاصّة بي.

بعض الصور والأفلام عائلية، وبعضها مع شخصيات مؤثّرة في تلك الحقبة في الأهواز. لا أعرف هل سيُحطم الشعبُ أبوابَ مباني الاستخبارات وقلاعها، ويُخرِج الوثائق والمستندات للعَلَن، كما حدث في ثورة فبراير ١٩٧٩؟ أم أن الأمر سيتمّ بتغيير سِلْمِيّ؟ أم أنها تُتلَف أو تضيع؟

لا أستبعد أن يستخدم "السادة السّجّانون"، باحثين ومؤرّخين مستأجرين لديهم للاستفادة من مادّة هذه الوثائق، وتجرئة ما يمكن تجرئته في سياق تشويه صورتنا. سبق أن رأينا نماذج من كتاباتهم التّاريخيَّة المشوّهة بشأن أحداث بداية الثورة في المحمّرة، وأخيراً بشأن الأحزاب والمنظّمات السّياسيّة في إيران.

بعد إخراجي من السجن السِّرِّيِّ الأهوازي، اتّجهْنا إلى مبنى لجنة الاستعلامات التابعة للاستخباراتِ في حَيّ "الأمنية". هناك وجدتُ المحامي جواد طريري وأخي الأكبر منّي سنّاً. كانا قد جاءا لاستقبالي.

مضيْنا بسيّارة طريري إلى منزل أخي، عبرْنا شارع نادري، ومن هناك إلى مفرق عبادان. شارع نادري هو الشارع الرئيس في الوسط التّجاريّ للأهواز. وفي أثناء السَّيْر فيه، أشار جواد طريري إلى مكتبه.

كانت لحظات غريبة، كأنني كنتُ أستكشف سرّ الأهواز للمرّة الثانية. نعم، للمرّة الثانية.

في سابق من الزمن، شاهدتُ "حتة" من فوق جسر نهر كارون، وهو يجتهد بيَدَيْن مقيَّدَتَيْن حتّى يعبر النهر المتلاطم سباحة. كان "حتة" بطلاً في قصصي التي نُشرَت في كتاب عام ١٩٩٢. بالطبع هو بطل حقيقي للشعب العربي الأهوازي. قاطع الطريق في عقد السّتّينيّات، أصبح سياسيًّاً وقاتلاً لقوّات النظام السابق. وأسعد خبر اغتياله الشاه.

ما أبهى نور المدينة في عصر الحرّيّة الدافئ. ليس هناك أيّ تراب أو غبار. المدينة هادئة ومتعبة.

قضيتُ الليل في منزل أخي الأكبر في الأهواز، جاء بعض الأقارب والمعارف إلى ذلك المكان من أجل رؤيتي. حمل بعضهم صحفاً، نشرت تقارير عن فترة سجني.

صحيفة "كيهان" كتبت عن اعتقالي، في صفحتها الثانية. وصفتْني بـ "الانفصالي"، و"الجاسوس"، وغير ذلك. بالطبع، لا ننتظر من "كيهان" التي يرأسها مستشار خامنئي حسين شريعت مداري أقلّ من ذلك.

الصحيفة المحلّيّة "نور خوزستان" نشرت أيضاً صوري ضمن تقرير عنّي. نشرت الموضوع في عمود أيسر لصفحة، وفي أعلى العمود، صورة وموضوع عن منصور سيلاوي الأهوازي، وفي الأسفل موضوع عن محمود مزرعة.

"نور خوزستان" تصدر من قبَل أوساط تابعة لموسوي الجزائري، إمام مدينة الأهواز الدائم. وقد أفرغت في توصيفنا، نحن الثلاثة، كل ما في جعبتها من حَنق: "الانفصاليون، المطالبون باستقلال خوزستان (عربستان)، المعادون للثورة، المرتمون في أحضان الغرب" وقضايا اخرى من هذا القبيل.

كان منصور الأهوازي مؤسّساً وقائداً لحزب التضامن الدّيمقراطيّ الأهوازي الذي كان مركزه في لندن. هذه المجموعة طالبت بإقرار نظام اتّحادي "فدرالي" في إيران. وهذه المطالبة لا تعني الانفصال مطلقاً. مع ذلك وصفتْهُ "نور خوزستان" بـ "الانفصالي". توفيّ الرجل عام ٢٠٠٨ بشكل مشكوك في لندن. بل تأكّد أخيراً أن الاستخبارات الإيرانية واقفة وراء موته المفاجِئ. كان محمود أحمد مزرعة أيضاً مسؤول الجبهة الدّيمقراطيّة الشَّعبيَّة للشعب العربي الأهوازي، وأحد المطالبين باستقلال الأهواز، وقد انقسمت هذه المجموعة عام ٢٠٠٩، وأصبحت فرقَتَيْن.

سيف التسريح من العمل

في عصر اليوم التالي لمغادرة سجن الأهواز السِّرِّيِّ، وصلتُ إلى طهران تحديداً في التاسع والعشرين من يونيو/ حزيران ٢٠٠٥.

سبقني أصدقائي إلى شقّتي في حَيّ "يُوسُف آباد". سبقني كثيرون منهم. استقبلتْني وجوههم، فرحهم، بهجتهم. بالتأكيد إنه يومٌ سعيد، يومٌ من أيّام الحرّيّة. ثمّ هناك زاوية أخرى، زوجتي وابنتي. إنه اللقاء الأوّل بعد فراق طويل. في الشّقّة تلقّيتُ اتّصالاً من ابني "أفنان" الذي كان طالباً في الجامعة العربية في بيروت. إنها نبرة صوت ابنكَ يناديكَ من بعيد، من شاطئ المتوسّط، وأنتَ في قلب طهران.

طيلة أيّام اعتقالي، كان على تواصل مع أُمِّه وشقيقته. قرّر العودة إلى إيران، لكن أُمَّه قلّلت من جدوى عودته، وتأثيرها في مجرى حدث اعتقالي. وحسناً فعلتْ. الحقيقة هي أن زوجتي سمعت من أشخاص ذوي خبرة أن أفنان قد يُقبَض عليه، لو عاد إلى طهران. كان احتمالاً حقيقيّاً، وقد تحقّق ذلك بعد عامَيْن من ذلك. قُبض عليه في مارس ٢٠٠٧ من قبَل قوّات الأمن السّوريّة في دمشق، بإيعاز من الأمن الإيراني. وبقي معتقلاً ٤١ يوماً في السجن المركزي للاستخبارات السّوريّة في حَيّ "كفر سوسة"، مؤسّسة الاستخبارات السّوريّة المرعبة. وهذا السجن بالتحديد له سمعة لا تُشرّف أحداً. سُجن ابني برفقة أربعة من أصدقائه الأهوازيّيْن بذريعة واهية. ولأن حياتهم كانت في خطر، راجعوا مسرعين مفوّضية منظّمة الأمم المتّحدة

في دمشق بعد إطلاق سراحهم مباشرة. وخلال أسبوع واحد، حصلوا على رخصة لجوء إلى كندا.

أنهيتُ مكالمتي مع ابني في الشّقّة. وتفرّغتُ لأصدقائي ومعارفي الذين بقوا في المنزل حتّى وقت متأخّر.

وفي الأيّام التالية، كانوا يأتون تدريجيّاً. وذات ليلة، جاء زملائي السابقون في صحيفة "همشهري". أقول "السابقون"، لأن أغلبهم فَقَدُوا وظائفهم في الصحيفة لاحقاً، على يد المدير المتشدّد علي رضا شيخ عطّار، آنف الذِّكْر.

بصيغة أكثر دقّة، فَقَدَ أغلب زملائي في "همشمهري" وظائفهم، بعد عشرة أشهر من تسريحي من قبَل مجموعة أحمدي نجاد، وعلى رأسهم شيخ عطّار. عملي في "همشهري" هو أكثر الأعمال التي أحببتُها في حياتي. وفي الحقيقة، كان هو العمل الوحيد الذي أحببتُهُ من أعماق قلبي، من بين الأعمال المختلفة كلها التي زاولتُها قبل الثورة وبعدها.

أمضيتُ في "همشهري" ١٢ عاماً، ولي مع زملائي فيها ذكريات، لا تُمحَى.

وتسريحي من هذه الصحيفة لم يكن التسريح الأوّل. أستطيع القول إنني تعوّدتُ التسريح التّعسّفيّ مراراً.

سبق تسريحي من وزارة التربية والتعليم عام ١٩٨١، حيث كنتُ معلّماً في ثانويات الأهواز. وفي عام ١٩٨٩ سُرِّحتُ من شركة صيد الأسماك الحكومية.

وفي عام ١٩٩٢ سُرِّحتُ من شركة إنتاج المحاصيل الزراعية وتوزيعها التابعة لوزارة الزراعة. وفي النهاية من صحيفة همشهري التابعة لبلدية طهران في العام ٢٠٠٤.

تمّتْ هذه التسريحات كلها بواسطة وحدة الـ "غوزينش" في الدوائر والشركات التابعة بدورها لوزارة الاستخبارات.

السبب دائماً هو أفكاري التي تُعارِض الاستبداد الدّينيّ، ونشاطي الأكاديمي، والثّقافيّ، ومعظمه حول قضية القوميات غير الفارسية، خاصّة شعبنا العربي في إيران. إذ حاضرتُ حتّى خروجي من إيران عام ٢٠٠٩ في نحو ١٢ جامعة في طهران ومُدُن إيرانية أخرى.

بالتأكيد، فإن التسريح من العمل ينطوي على إيذاءٍ كبيرٍ لأيِّ إنسان. إيذاء في مصدر رزقه، وكفايته، وقوّته وكرامته. وأتذكّر أنني تعرّضتُ لحادث كاد يودي بحياتي بعد تسريحي من واحدة من هذه الأعمال.

ألمّ بي ضغط نَفْسيّ كبير عند سماع خبر تسريحي من شركة إنتاج المحاصيل الزّراعيّة وتوزيعها. لم تقوَ قَدَمَاي على حَمْلي، وكدتُ أسقط في الشارع. كنتُ مسؤولاً عن زوجة وأسرة، ونعيش في منزل مستأجَر. والتسريح يعني توقّف الدخل، وتوقّف الدَّخْل يعني الجوع والحاجة والألم والوَجَع.

المسؤول الأوّل والأخير عن التسريح المتكرّر كله من العمل هو إدارة الـ "غوزينش" السّيّئة الصيت في إيران، جرّاء تشدّدها الدّينيّ والسّياسيّ والأمني. إنها تعمل تحت رعاية وزارة الاستخبارات، وتشبه دوائر التوجيه العقائدي في بعض الدول العربية. ولأنني كنتُ خرّيج قسم المحاسبة من كُلّيّة الإدارة بجامعة طهران، فقد التحقتُ بالعمل في شركات مختلفة بعد تسريحي من مهنتي التي أُفضّلها: التدريس.

هذا الفرع من التّخصّص أنقذني وعائلتي من الموت جوعاً.

بعد عملي في صحيفة "همشهري" انقطعتُ كُلّيّاً عن العمل في

المحاسبة، واتّجهتُ إلى العمل الثّقافيّ. وإضافة إلى عملي في الشركات، كنتُ أمارس أعمال الترجمة والتأليف في المنزل، وأعمل مع كتّاب ودُور نشر في طهران والأهواز.

عام ١٩٧٩، أي بعد الثورة بأشهر، سرّحوا زوجتي من عملها، في تدريس اللغة الإنجليزية في ثانويات مدينة آغاجري بإقليم عربستان. وكان جرمها الوحيد هو معتقدَها وانتماءَها العربي. بقيتْ عاطلة عن العمل حتّى عام ١٩٨٣، ففي أواخر هذه السنة تمّتْ إعادتها إلى العمل، بحكم ديوان العدالة الإدارية.

عام ١٩٨١ مرّتْ بنا ظروف سيّئة، امتدّتْ أشهراً. كلانا عاطل عن العمل للأسباب التي ذكرتُها. كنّا نعيش في طهران، في شقّة صغيرة مستأجرة. أصبحتُ مُجبَراً على العمل سائق سيّارة أجرة، بواسطة سيّارتي الشّخصيّة.

لا أُنكر أن والدي وأحد أخوتي كانا يمدّان يد المساعدة من حين لآخر، لنبقى على قيد الحياة.

عام ١٩٨١ كان مشؤوماً وصعباً، كان بدايةً لعهد من القَمْع السّياسيّ والحرب والتّشرّد والدمار في إيران.

قبل الثورة؛ نشرتُ ثلاثة كُتُب، واستطعتُ - كعربي أهوازي - أن أضعَ لي قَدَمَاً ثابتة في الأوساط الثّقافيّة والفكرية في العاصمة. بالطبع سبقَني عدنان غريفي إلى طهران بعمله في التليفزيون الرّسميّ الإيراني، وهو من أهل المحمّرة، ويُعرَف بِعَدِّه مترجماً وقاصّاً.

كما ترجم ونشر الأهوازي الآخر هاشم بني طرفي كتاب "منشأ الحياة والطبيعة وتطوّرهما"، وهو من تأليف ألكسندر أوبارين.

لكن هاشم بني طرفي قضى في السجن خمس عشرة سنة في عهد الشاه، وخمس سنوات أخرى في عهد الجمهورية الإسلامية، بسبب ارتباطه بحزب "تُودَه" الشّيوعيّ، على الرغم من أنه لم يقمْ بتاتاً بأيِّ عمل يخصّ قضية الشعب العربي في إيران.

ذات يوم من عام ١٩٧٩ سأله عادل ربيخه - أحد الناشطين الأهوازيّيْن - بعد محاضرة له في كُلّيّة العلوم بجامعة الأهواز عن سبب امتناعه عن أيّ عمل أو حديث حول قضايا الشعب العربي الأهوازي، فكان ردّه أنه " تابع لأوامر حزبي فيما يخصّ ذلك".

وأتذكّر أن عادل حبه وهو أحد الكوادر القيادية للحزب الشّيوعيّ العراقي، وهو أيضاً المنسِّق بين الحزب وحزب تُودَه الإيراني، قد ذكر لي - في لندن عام ٢٠١٢ - قصّة مرتبطة بقيادة حزب "تُودَه" عام ١٩٧٩، وقت كانت صحيفتا "الكفاح" و"النضال" تصدران باللغَتَيْن العربية والفارسية في الأهواز والمحمّرة. قال حبه إن محاولة جرت لنشر صحيفة باللغة العربية للشعب العربي الأهوازي بواسطة ومسؤولية عادل حبه نفسه. وقال حبه إن كوادر قيادية في حزب تُودَه، مثل رضا شلتوكي، وأبو تراب باقر زاده، وإسماعيل ذو القدر، وعبّاس حجري وافقوا على الموضوع. لكن نور الدين كيا نوري أمين عامّ الحزب، وهاشم بني طرفي مسؤول فرع الحزب في محافظة خوزستان "عربستان" عارضوا إصدار هذه الصحيفة.

كان المعارضون يتذرّعون بأن الصحيفة سوف تؤدّي إلى إثارة مشاعر قومية للشعب العربي في إيران، وإلى انفصال إقليم عربستان من إيران. ولأن المعارضين كانوا أقوى لم يتمّ نشر هذه الصحيفة.

اللافتُ في الأمر، هو أن حزب "تُودَه" كان ينشر في ذلك الوقت مجلّات

باللغة التّركيّة في أذربيجان، وباللغة الكردية في كردستان إيران، ولم يكن هناك قلقٌ من انتشار المشاعر القومية في تلك المناطق.

ربمّا يمكن فَهْم معارضة نور الدين كيا نوري، لأنه قدّم في إحدى كرّاساته التي كان ينشرها آنذاك، وتُوصَف بكرّاسات "الأسئلة والأجوبة" (من المحتمل الجزء ٧١ لعام ١٩٨٠) معلومات غير واقعية عن تعداد سكّان الشعب العربي الأهوازي في المُدُن المختلفة لإقليم "عربستان". الإحصاء يقلّ - بكثير - عن التعداد الحقيقي.

في ترجيحي؛ فإن نور الدين كيا نوري، أيضاً، ملوّث بالشّوفينيّة الفارسية، ويشعر بالفوقية تجاه العرب، وبعيد كل البُعد عن الأُممية التي يدّعيها بشيوعيّته.

وإذا تفهّمتُ معارضة كينا نوري لهذه الأسباب المحتملة، فإن معارضة الشّيوعيّ الأهوازي هاشم بني طرفي تثير التساؤل بالطبع، فقد كان وبعض من الناشطين اليساريّيْن والشّيوعيّيْن العرب الأهوازيّيْن - وغير العرب - يُعطون الأولوية النّضاليّة، ليس للقضايا القومية، بل للقضايا الطّبقيّة. كنتُ أعرف ناشطاً عربيّاً أهوازيّاً اسمه "عبّاس - س" مرتبطاً بمجموعة يسارية متطرّفة آنئذ، وكان يرفض أيّ نشاط نضالي من أجل إحقاق حقوق الشعب العربي الأهوازي، ويركّز دائماً على القضايا الخاصّة بالطبقة العاملة. وكان الشباب الأهوازيون يصفونه بـ "عبّاس طبقة". وما أعرفه أنه سُجن عام ١٩٨١، وكتب التوبة على أيدي السَّجّانين، وبعدها هاجر إلى الخارج.

من كردستان إيران إلى كردستان العراق

خرجتُ من السجن، وعانقتُ الحرّيّة. ومنذ يونيو/ حزيران ٢٠٠٥، حتّى فبراير/شباط ٢٠٠٦؛ لم يتعرّض لي أحد. في هذه الفترة، كان أحمدي نجاد رئيساً للجمهورية، منذ يوليو/ تمّوز ٢٠٠٥.

خلال هذه المدّة، تلقّيتُ دعوَتَيْن من خارج إيران. إحداهما من كردستان العراق، والأخرى من البحرَيْن.

في نوفمبر/ تشرين الثاني من عام ٢٠٠٥ سافرتُ إلى السّليمانيّة مشارِكاً في حفل "جلاويز"، الثّقافيّ - الفنّيّ. الدعوة كانت موجَّهة لشعراء وصحفيّيْن إيرانيّيْن. أذكر منهم كلاً من القاصّ محمّد رضا بور جعفري، والشاعر سيّد علي صالحي، والصّحفيّة ليلي فرهاد بور، والمحامي صالح نيكبخت، والقاصّة فرخنده حاجي زاده، والباحث كاوه بيات، والشاعر الكردي فرياد شيري، والنائب الكردي السابق جلال جلالي زاده، ونظيره النائب كريم سهرابي، والناشط السّياسيّ الكردي خالد توكّلي، والصّحفيّ الكردي سعيد ساعدي، وآخرين من المثقّفين والسّياسيّيْن.

كنّا جميعاً ضيوف حكومة إقليم كردستان العراق.

سعيد ساعدي - المقيم حاليّاً في ألمانيا - مثلي كان حديث العهد بإطلاق السراح من سجن سنندج، بعد القبض عليه برفقة رؤيا طلوعي وإجلال أقوامي بعد مظاهرات وقعت في يونيو/ حزيران ويوليو/ تمّوز ٢٠٠٥

احتجاجاً على قَتْل الشّابّ الكردي "شوانه قادري" في كردستان إيران؛ تمّ إطلاق سراحهم بعد ثلاثة أشهر مع دَفْع كفالة.

سافرنا جوّاً من طهران إلى كرمانشاه، جلس بور جعفري في مقعد مجاور لي. وعندما رأى قمّة جبل بيستون مغطّى بالثلج عبر النافذة، ذكر أنه سبق أن صعد إلى هذه القمّة في عهد الشاه. أنا - بالطبع - مدين لجبال كرمانشاه وكردستان التي لم يسبقْ لي تسلّقها. وهذا خلاف بقية جبال إيران.

في الواقع كانت جبال كردستان حتّى في عهد الشاه شبه محظورة. على سبيل المثال في تلك الفترة وخلال برامج متعدّدة صعدت مع مجموعة من متسلّقي الجبال من طلّاب جامعة طهران أغلب جبال إيران، امتداداً من جبال طهران وأذربيجان وجيلان ومازندران، وحتّى جبال شهركرد وكهكيلويه ولرستان وبلوشستان.

المنظّمون - وقتها - لم يضعوا أيّ برنامج لجبال كردستان للسبب المذكور آنفاً.

بعد الثورة كان لدى مسؤولي الجمهورية الإسلامية حساسية خاصّة من سَفَر الناشطين والمثقّفين غير الكرد إلى منطقة كردستان، لكنْ، لا يمكن فَهْم حساسية نظام الشاه تجاه تلك المنطقة، وما هو السبب الذي أدّى إلى عدم توجّه حتّى مجموعات طلّابيّة، هوايتها تسلّق الجبال إلى المنطقة.

إذا كان هاجسهم أمنيّاً، ويخافون من تيّارات مؤيّدة لفصائل مسلّحة معارضة لنظام الشاه، فلماذا لم تكن هذه الحساسية تجاه جبال وغابات شمال إيران (أو بقية مناطق البلاد) أو كانت أقلّ حساسية؟

في صيف ١٩٧٥ كنتُ مسؤولاً عن مجموعة من متسلّقي الجبال، قطعْنا الطريق الجبلي الوعر والغابات التي تليه من "فشم"، وهي من إحدى القرى التابعة لمدينة طهران، إلى مدينة نوشهر في أقصى شمال إيران خلال ثلاثة أيّام.

كانت هذه الغابات منذ عام ١٩٦٩، وحتّى عامَيْن أو ثلاثة بعد ذلك، ساحة لصِدامات دامية بين عناصر تابعة لمنظّمة فدائيي الشعب (فرع الغابات) وبين قوّات نظام الشاه. مع هذا قطعت مجموعات متسلّقي الجبال، وضمنها مجموعتنا، هذا الطريق في منتصف عقد السّبعينيّات دون أن يعترضَنا أحد. في الحقيقة هناك حساسية لدى النّظامَيْن الشّاهنشاهيّ والجمهوري تجاه كردستان.

في الفترَتَيْن المنفصلَتَيْن اللَّتَيْن قضيتُهما سجناً في الأهواز (١٩٨١ و٢٠٠٥)، طلب إليّ المحقّقون أن أتحدّث لهم عن رحلاتي إلى كردستان إيران. أصرّوا على أن أقول إنني في بداية الثورة ذهبتُ إلى كردستان، وأمضيتُ فترة مع مجموعات معادية للثورة على حدّ قولهم (حزبي الدّيمقراطيّ الكردستاني الإيراني وكومله). وبما أني في الحقيقة لم أذهب إلى هناك رفضتُ الاتّهام جملة وتفصيلاً، وحاججتُهم، وألجمتُهم.

عام ١٩٨٩ ذهبتُ لأوّل مرّة إلى كرمانشاه، التي لا تقع رسميًّاً ضمن محافظة كردستان. ذهبتُ مَدعُوّاً من قبَل أحد الأصدقاء.

زرتُ المدينة وكتيبة "بيستون" الأثرية التي تعود إلى الملوك الإخمينيّيْن الذين حكموا الامبراطورية الفارسية قبل الإسلام. زرتُ وادي دالاهو، ومقبرة بابا يادجار عند قمّة جبل دالاهو. وكذلك بابا يادجار هو من القادة الدّينيّيْن لطائفة أهل الحقّ أو "يارسان" كما يصفونهم

في إيران، وهي طائفة تُؤلِّه الإمام علي بن أبي طالب. ولهذا السبب يُسمّونهم أيضاً بطائفة "علي إلهي".

تُذكِّرني كرمانشاه بصوت "حسن زيرك" المغنّي الكردي الكبير، الذي كنتُ أسمع بعض أغانيه من إذاعة كرمانشاه في عهد الشاه.

في أواخر يونيو/ حزيران من عام ١٩٨٨، أي بعد قبول آية الله الخميني بقرار مجلس الأمن الدّوليّ رَقْم ٥٩٨ الخاصّ بإنهاء الحرب الإيرانية - العراقية، وتجرّعه كأس السّمّ على حَدّ تعبيره المجازي، في أواخر ذلك الشهر، شنَّت قوّات تابعة لمنظّمة "مجاهدي خَلْق" الإيرانية المستقرّة في العراق هجوماً بالدّبّابات والمدرّعات عن طريق محافظة "كرمانشاه" بقصد الاستيلاء على طهران. وصفتْ ذلك الهجوم بعمليات نور الخالدين "فروغ جاويدان"، فيما وصفتِ الحكومة الإيرانية عملياتِها لصدِّ ذلك الهجوم بعمليات "المرصاد".

بعد شهر من تلك العمليات، كنتُ في محافظة "كرمانشاه". وشاهدتُ مدرّعات "مجاهدي خَلْق" ومركّباتهم المحترقة في اتّجاه الطريق الذاهب إلى مدينة "سربل ذهاب" الواقعة عند الحدود العراقية.

في جنوب وادي دالاهو شاهدتُ نهر ريجاب الهادر "ريشاو - باللغة الكردية".

هذه المنطقة تُشكِّل الموطن الرئيس لقبيلة "جاف" الكردية. أشجار باسقة، معظمها من الجوز، تمتدّ بكثافة على امتداد مجرى النهر. في بعض الأماكن في هذا الوادي، وبسبب كثافة ظلال الأشجار لا يمكن رؤية السماء.

رأيتُ في موضع من هذا الوادي كتيبة تاريخية تعود إلى ما قبل الإسلام. وبالطبع هذا الوادي الجميل جدّاً يمكن أن يكون منتجعاً سياحيّاً مهمّاً

لسكّان المنطقة. ولكنْ، لا اهتمام، ولو قليل، بالمناطق الكردية، لا في نظام الشاه، ولا في نظام الجمهورية الإسلامية.

بعد ذلك بسبعة أعوام، أي عام ١٩٩٥، قطعت المسافة نفسها حتّى الحدود العراقية. سافرتُ برفقة صحفيّيْن من طهران إلى بغداد في مهمّة تغطية الانتخابات الرّئاسيّة. وكان صدّام حسين المرشّح الوحيد في تلك الانتخابات دون منافس. وقد حصل كالانتخابات السابقة على نسبة ٩٩٪ من أصوات الناخبين!

قطعتُ المسافة نفسها، للمرّة الثالثة، عام٢٠٠٥. وهذه المرّة كان الهدف هو السّليمانيّة، وليس بغداد.

ركب الوفد الإيراني في مجموعة من السّيّارات. اتّجهْنا من كرمانشاه إلى قصر شيرين، ومن هناك إلى خسروي في الحدود الإيرانية - العراقية.

مررْنا، في مسيرنا، من مُدُن إسلامشهر، وكرند، وسربل، وقصر شيرين حتّى وصلْنا إلى بلدة خسروي الحدودية. ومن هناك دخلْنا الأراضي العراقية، عبر منفذ "المنذرية".

كان ملّا بختيار قد جاء إلى جمرك المنذرية العراقي لاستقبال الوفد الإيراني، وهو من الكوادر القيادية في الاتّحاد الوطني الكردستاني العراقي الذي يقوده الرئيس العراقي السابق جلال طالباني.

ولم يكن ملّا بختيار وحده، بل معه عدد من الأكراد العراقيّيْن. اتّصلتُ بزوجتي في طهران بواسطة هاتفي النّقّال، وقلتُ لها باللغة العربية نحن الآن في كردستان العراق. قطع ملّا بختيار حديثي قائلاً: "كردستان فقط".

ملّا بختيار من أكراد الفيلية، ومن مدينة خانقين بالتحديد، ويُتقن

الفارسية أيضاً. سمعتُ أنه - في الفترة التي كانت القوّات الكردية تقاتل قوّات صدّام حسين - اشتبه رئيس حزبه جلال طالباني بتعاونه مع أجهزة النظام العراقي السابق، ورمى به في السجن. وبعد زوال الشّكّ، أخرجه، وتزوّج ابن جلال طالباني ابنة ملّا بختيار. قال لنا ملّا بختيار إنني أقرأ جريدة "شرق" الإيرانية يوميًّاً، عبر موقعها الإلكتروني.

كانت قوّات الاتّحاد الوطني الكردستاني تسيطر على جمرك المنذرية. وأكّد ملّا بختيار أن خانقين هي أيضاً تحت سيطرة الأكراد فعليًّاً، ولو أنها بشكل ظاهر ليست من إقليم كردستان.

قضيْنا أسبوعاً في السّليمانيّة، وكان البناء والتعمير في كل مكان. تجوّلْنا في المدينة كلها. والسّليمانيّة مدينة الثقافة في كُردستان منذ القِدَم.

وإلى حفل "جلاويز" الأدبي دُعي شعراء عرب من بغداد، ودول مجاورة أيضاً، وكذلك الشاعر الكردي البارز شيركوبيكس.

وللطرافة، فقد صحبونا في نزهة إلى سجن السّليمانيّة في عهد صدّام حسين بعد تحويله إلى متحف. شاهدْنا أنواع التعذيب وأساليبه وأدواته. سألْنا هل هناك سجن آخر في السّليمانيّة؟ كان الرّدّ بالإيجاب.

أهمّ مكان زرْناه هو جامعة السّليمانيّة. قبل سقوط صدام، كانت اللغة العربية تُدرَّس إلى جانب اللغة الكردية في مدارس كردستان. ولكن الأمر تغيّر بعد ٢٠٠٣، ومع إقامة الفدرالية في العراق، أصبحت العربية تُدرَّس فقط في المرحلة الثانوية، إلى جانب اللغة الكردية.

لهذا فالجيل الجديد في كردستان العراق لا يعرفون العربية، أو يعرفون القليل منها، وذلك خلافاً لأبناء الأجيال السابقة الذين يتحدّثون العربية جيّداً.

في الحقيقة لن نشاهد - بعد الآن - أشخاصاً مثل جلال طالباني ومسعود البرزاني وبرهم صالح وهوشيار زيباري الذين يتحدّثون العربية بطلاقة.

هناك تواصل وتلاقح ثقافي بين الأكراد والعرب بالطبع. ولم ينقطع بشكل كُلّيّ. لكنّ تصوّري الذي خرجتُ به من هذه الزيارة هو أن إقليم كردستان هو جزء من العراق اسميّاً الآن. لهذا فالنظام السّياسيّ العراقي حاليّاً نظام أبعد ما يكون عن الفدرالية. إنه أقرب إلى الكونفدرالية.

في البحرَيْن: إسلاميون وعلمانيون وحفل زواج في حسينية

عدتُ من كردستان العراق مأخوذاً بانطباعاتٍ، لم أكن أحملها من قبل. لكنّ سفراً آخر أخذني إلى انطباعات أخرى في دولة عربية خليجية. في أواسط نوفمبر ٢٠٠٥ تحديداً، سافرتُ إلى مملكة البحرَيْن مَدعُوّاً من منظّمة حقوق الإنسان البحرينيَّة، لأشارك في مؤتمر دولي في هذا الصدد.

كان مؤتمراً حاشداً، شاركتْ فيه مؤسّسات مَدَنية وناشطون حقوقيون وسياسيون وصحافيون من معظم دول العالم. ورقتي، في المؤتمر، تناولتْ عرضاً لمساعي الشعوب الإيرانية من أجل الحرّيّة والدّيمقراطيّة وحقوق الإنسان على امتداد قرن. وقد تناولت الصحافة العربية ورقتي.

وفي البحرَيْن، التقيتُ الشاعر المعروف قاسم حدّاد، وكذلك عدداً من نشطاء حقوق الإنسان والمعارضة الدّيمقراطيّة واللّيبراليّة في تلك الدولة.

في الحقيقة، كان صديقي البحريني عبد النّبيّ العكري من القائمين على تنظيم المؤتمر الذي دعمتْهُ وزارة الخارجية البحرينيَّة. العكري هذا أمضى بضع سنين من عمره في الدول الأوروبية. لكن البحرَيْن شهدت، في مطلع الألفية الجديدة، تطوُّراً لافتاً في الحياة السّياسيّة، بعد إقرار الملك حمد بن عيسى سلسلة من الإصلاحات، كما أصدر الملك الشّابّ عفواً عامّاً، فعاد معظم النشطاء السياسيّيْن والحقوقيّيْن بعد سنوات طويلة قضوها في المنفى خارج بلادهم.

في البحرَيْن، قيل لي إن ما يقارب ١٥ - ٢٠٪ من السّكّان ذوو أصول إيرانية، والبقية عرب، وأن الشيعة يُشكّلون أغلبية. بعض الأُسر البحرينيَّة لديها أقارب في المحمّرة وبقية السواحل والمناطق الجنوبية في إيران. ولدينا عشيرة "البحارنة" في مدينة المحمّرة بإقليم عربستان، يعود أصلها إلى البحرَيْن، وكذلك تنقسم عائلة "العلوية" بين المحمّرة والبحرَيْن.

كان المحيط السّياسيّ، في ذلك الوقت من عام ٢٠٠٥، منفتحاً نسبيًّاً، والناشطون البحرينيّون كانوا ينتقدون حتّى الملك أيضاً.

الخدمات الصّحّيّة مجّانيّة للبحرينيّيْن، ولم أشاهد في هذه المملكة ظاهرة الفقر المُدقع كما في المُدُن التي يقطنها العرب في إيران. ولكنْ، كان الشعور بالتفاوت الطبقي بين الملك والنخبة الحاكمة وبقية الشعب ملموسة. توجد في البحرَيْن ثلاث قوى رئيسة للمعارضة: جمعية الوفاق الإسلامي، وجمعية العمل الدّيمقراطيّ، والمنبر الدّيمقراطيّ التّقدّميّ.

ويمكن أن نشير إلى القوى القومية النّاصريّة والبعثية الناشطة هناك، وهي ضعيفة، كما بدا لي. وتعود جمعية الوفاق الإسلامي بشكل رئيس للشيعة، وقد تحوّلت في بداية الربيع العربي إلى قوّة رئيسة للمعارضة. في حين تشكّلت جمعية العمل الدّيمقراطيّ ممّنْ بقي من الجبهة الشَّعبيَّة لتحرير البحرَيْن. وكانت لهؤلاء ميول يسارية وماركسية، وقسم منهم كان قد شكّل "جبهة تحرير عُمان والخليج العربي" التي كانت تحارب حتّى منتصف عقد الثّمانينيّات الميلادي في ظفار ضدّ سلطنة عُمان، ومع تدخّل قوّات الجيش الشّاهنشاهيّ الإيراني تمّ القضاء على تلك الجبهة، وفرّت عناصرها إلى الدول العربية والأوروبية.

تُعدّ جمعية العمل الدّيمقراطيّ "وعد" فصيلاً ليبراليًّاً ديمقراطيًّاً، ابتعد

عن التّوجّهات اليسارية السابقة. كان المرحوم عبد الرحمن النّعيميّ أحد مؤسّسي هذه الجمعية، ومن الأصدقاء المقرّبين للجبهة الشَّعبيَّة لتحرير لفلسطين وأمينها السابق جورج حبش. كان سياسيًّاً مثقّفاً، عاش بضعاً وثلاثين عاماً في سورية قبل أن يعود إلى البحرَيْن، وكانت له علاقات جيّدة بالشباب العربي الأهوازي؛ كما كان لعبد الرحمن النّعيميّ دار نشر في بيروت، نشرتْ لي عام ٢٠٠١ كتاب "القبائل والعشائر العربية في عربستان"، وتمّ توزيع كتابي هذا بشكل واسع في الدول العربية.

في أحداث ما يُسمّى بـ "الربيع العربي" اصطفّت المجموعة اللّيبراليّة العلمانية "جمعية العمل الدّيمقراطيّ - وعد" إلى جانب "جمعية الوفاق الإسلامي" ضدّ النظام البحريني. وللأسف أدّى تدخّل النظام الإيراني إلى أن يصبح نضال المعارضة البحرينيَّة موضع شكّ وتساؤل.

"المنبر الدّيمقراطيّ التّقدّميّ" الذي يقوده حاليًّاً الدكتور حسن مدن، هو ما بقي من جبهة تحرير البحرَيْن. في الحقيقة كانت هذه الجبهة قبل انهيار الاتّحاد السّوفيتيّ تُعدّ ضمن الأحزاب الشقيقة للحزب الشّيوعيّ السّوفيتيّ. هذا ما قاله لي المرحوم النّعيميّ مؤكّداً أن هذه الجبهة تمّ تأسيسها في البحرَيْن في بداية الخمسينيات من القرن المنصرم/ من قبَل كوادر تابعة لحزب "تُودَه"، وتمّ إيفادها من محافظة فارس الإيرانية.

ما زال لدى المنبر التّقدّميّ الدّيمقراطيّ علاقات جيّدة مع حزب "تُودَه" الإيراني، وهو على النقيض من جمعية العمل الدّيمقراطيّ - وعد - ليس له علاقة مع جمعية الوفاق الإسلامي. ربمّا يعود هذا الأمر إلى تقارب رؤى " المنبر" مع حزب "تُودَه" المعارض لنظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

في الظاهر يبدو أغلب أعضاء "المنبر الدّيمقراطيّ التّقدّميّ" البحريني من أصول إيرانية.

عام ٢٠١١ كنتُ مَدعوّاً لأحد اجتماعات الأحزاب اليسارية في لندن. وفي الاجتماع، سمعتُ مسؤول حزب "تُودَه" الإيراني في بريطانيا مخاطباً ممثّل "المنبر الدّيمقراطيّ التّقدّميّ البحريني" قائلاً "أيّها الرفيق .. أتمنّى أن تعود البحرَيْن بسرعة إلى الوطن الأُمّ"، وبالطبع كان يقصد بالوطن الأمّ إيران.

عندها، تدخّلتُ، وأجبتُهُ نيابة عن البحريني؛ فقلتُ "يا صديقي العزيز .. أبْعِدْ هذه الفكرة عن رأسكَ، فإن مع الاضطهاد القومي المفروض على الشعوب غير الفارسية، إذا لم ينفصل شعب آخر عن إيران يجب أن تفرح وتمرح، فانسَ البحرَيْن!".

ويبدو أن الخطاب القومي الفارسي في هذا الشأن لم يؤثّر على حسين شريعت مداري - ممثّل خامنئي في صحيفة كيهان - فقط بل امتدّ ليؤثّر أيضاً على بعض الناشطين اليساريّيْن الإيرانيّيْن.

سنحت فرصة للتّجوّل في العاصمة البحرينيَّة والمناطق الأخرى في هذا الأرخبيل بسيّارة أحد الأصدقاء البحرينيّيْن. طول أكبر الجُزُر البحرينيَّة التي تقع فيها المنامة - عاصمة البلاد - ٥٥ كيلومتراً، وعرضها ١٨ كيلومتراً. استطعتُ أنا وصديقي أن نقطعها طولاً وعرضاً في ساعَتَيْن أو ثلاث.

في الحقيقة، طول هذه الدولة أقلّ من المسافة التي تفصل الأهواز عن الحويزة في إقليم عربستان، لكن هذه الدولة الصغيرة تُعدّ من المراكز المصرفية الرئيسة في منطقة الخليج، ومثلها مثل بقية دول هذه المنطقة تعيش مرحلة الحداثة الاقتصادية.

في نهاية جولتنا لمعالم المدينة وصلْنا إلى حسينية، يُطلقون عليها

في البحرَيْن "مأتم"(*)، وعند دخولنا "المأتم" رأيتُ مأدبة واسعة، فيها شراب وحلوى. أخبرني صديقي أننا ذاهبون إلى حفل زواج، لكنني لم أكن أعرف أن البحرينيّيْن يقيمون حفل الزواج في الحسينية، فعندنا - في إيران - الحسينيات خاصّة للعزاء فقط. الحقيقة هي أن سكّان البحرَيْن يقيمون القسم الرجالي لحفل الزواج في المأتم أو الحسينية. وقد بقيْنا في الحفل ساعَتَيْن أو ثلاثاً، قبل عودتنا إلى الفندق.

---

*) الحسينية أو المأتم وَقْفٌ شرعيٌّ على المذهب الجعفري، وهي بناءٌ في شكل قاعة أو مجلس كبير، يُستخدَم في إقامة الشعائر الشّيعيَّة، مثل مناسبات مَولد النّبيّ وأهل البيت، وذكرى وفياتهم. ويُستفاد منه في المناسبات الاجتماعية كالأعراس واستقبال العزاء في المتوفّين من عامّة الناس. وبالطبع، فإن الحسينية تختلف عن المسجد كثيراً، فالمسجد موقع عبادة، له أحكام صارمة لا تنطبق على الحسينية. ومن ذلك اتّجاه القبلة والمحراب والمنارة من الناحية الإنشائية. ومن الناحية الفقهية يحرم دخول المسجد في حالة الجنب والحائض والنفساء ومَنْ في حكمهم. أمّا الحسينية، فلا تسري عليها هذه الأحكام. وينفرد سكّان البحرَيْن بتسمية الحسينية "مأتم".

الشّرطيّ الشّرّير والشّرطيّ الصالح في استخبارات طهران

أطلقت السلطات الإيرانية سراحي من سجن الأهواز السِّرِّيِّ في الـ ٢٨ من يونيو ٢٠٠٥، واستعدتُ حرّيّتي. عدتُ إلى منزلي، استأنفتُ حياتي في نوعٍ من الراحة، فيما استأنفت السلطات إجراءاتها في اتّجاهٍ آخر.

نُقل ملفّي من الشعبة الثانية في محكمة الثورة بالأهواز إلى الشعبة الرابعة في محكمة الثورة في العاصمة طهران. هذه المحكمة تقع ضمن مجموعة من المحاكم العامّة والثّوريّة سيّئة الصيت. موقعها جميعاً في مفرق "معلم"، واسمها معروف لدى السجناء السّياسيّيْن وأُسرهم، خاصّة الذين أُعدِمُوا بعد الثورة.

بانتقال الملفّ من الأهواز إلى طهران، بدأت منغصات الحرّيّة. بدأت عملية الاستدعاء إلى المحكمة.

في ١٢ مايو/ أيّار ٢٠٠٦، نشرت صحيفة "إيران" الحكومية في ملحقها الأسبوعي المعروف بـ "إيران الجمعة" مادّة صحافية تحت عنوان "ماذا نفعل في الصراصير حتّى لا تُحوِّلنا إلى صراصير؟"

المادّة تحتوي على رسوم كاريكاتورية وموضوع مهين. الصحيفة حكومية، والمادّة الصّحفيّة موجَّهة ضدّ الشعب التّركيّ الأذري في إيران، أي ضدّ فئة من المواطنين الإيرانيّيْن. وتتبع صحيفة إيران وكالة الأنباء الرّسميَّة للجمهورية الإسلامية الإيرانية.

في ٢٢ مايو/ أيّار أظهرت جماهير الشعب التّركيّ الأذري احتجاجاتها عبر مظاهرات واسعة في مُدُن مختلفة بإقليم أذربيجان، رفضاً لهذه الإساءة، واستمرّت المظاهرات أيّاماً، ووصلت إلى العاصمة طهران أيضاً. تجمّع المئات من الطّلّاب والناشطين الأتراك أمام البرلمان، وأماكن أخرى، ليسجّلوا موقفهم. تحوّلت المظاهرات إلى أعمال عنف، حطّم فيها المتظاهرون بعض المؤسّسات الحكومية والبنوك في المُدُن الكبرى كتبريز وأردبيل وأورمية. تركّزت الأضرار على مواقع تحمل أسماء مثل "فارس" و"بارس" و"بارسيان"، وهي أسماء ترمز إلى القومية الفارسية المهيمنة، وسقط العشرات من المتظاهرين برصاص قوّات الأمن الإيراني.

في الحقيقة كانت أحداث أذربيجان استمراراً لاحتجاجات الشعوب غير الفارسية ومظاهراتها التي بدأت قبل ذلك بعام في عربستان وكردستان.

في أبريل/ نيسان ٢٠٠٥ خرجت الجماهير العربية إلى شوارع الأهواز وسائر مُدُن إقليم عربستان محتجّة على مخطّطات الحكومة الإيرانية لتغيير التركيبة السّكّانيّة للإقليم، سقط خلالها العشرات منهم بين قتيل وجريح، وتمّ اعتقال المئات.

ثمّ تظاهر الأكراد في يونيو/ حزيران من ذلك العام، بعد قَتْل الناشط الكردي "شوانه قادري" على يد قوّات الأمن. وأدّت الاحتجاجات إلى قَتْل وجرح وسجن العديد منهم.

في ذلك الوقت، كانت مجلّة شهرية تصدر في طهران، لها ميول يسارية، اسمها "نقد نو" أي النقد الجديد. وقتها اقترحتُ على فريبرز رئيس دانا، أحد القائمين على المجلّة، أن تُنظّم المجلّة دائرة نقاش مستديرة حول قضية الشعوب في إيران. استجاب للمقترح، وطلب إليّ أن أقدّم

ناشطاً من الأتراك، وآخر من البلوش، واقترح هو أن يشارك الناشط الكردي المرحوم المهندس بهاء الدين أدب الذي كان نائباً سابقاً في البرلمان.

كنتُ أعرف أن أيّة صحيفة إيرانية أخرى لن تجازف في الدخول في مثل هذا الموضوع الشائك والحسّاس جدّاً بالنسبة إلى الحكومة الإيرانية إلا مجلّة "نقد نو" الجريئة.

أُقيمت الطاولة المستديرة فعلاً في أواخر يونيو/ حزيران ٢٠٠٦، أيْ بعد أيّام من انتفاضة الشعب التّركيّ في إقليم أذربيجان. كنتُ أنا، والدكتور رئيس دانا، والمهندس أدب، والمهندس علي رضا صرافي، ودولتي بخشان. وقد أدار الطاولة سيامك طاهري.

رئيس دانا أستاذ جامعي سابق تمّ تسريحه بسبب معارضته للسلطة. وعندها، قال - مازحاً - إنه يمثّل الفُرْس في الطاولة، وكانت نظرته لقضية القوميات في إيران نظرة ماركسية. تحدّثتُ أنا عن العرب، وأدب عن الأكراد، وتحدّث صرافي عن الأتراك، ودولتي بخشان عن البلوش.

في أواخر يونيو/ حزيران نُشرت الندوة الخماسية في شكل ملحق في العدد ١٢ من المجلّة. ولقي العدد صدى واستقبالاً جيّداً، خاصّة في أقاليم أذربيجان وكردستان وعربستان.

الحقيقة هي أن المجلّة الفكرية التي لم يتجاوز توزيعها الحلقة الضّيّقة للنخبة اليسارية، وصلت لأوّل مرّة إلى الحويزة في أقصى جنوب إيران، وإلى دشت مغان في أقصى الشمال.

قبل ذلك، وفي عهد محمّد خاتمي، كان الإصلاحيون يتطرّقون في صحفهم إلى قضية القوميات غير الفارسية، لكنهم لم يكونوا ذوي نَفَس

طويل في هذا النهج، وغالباً ما كانت نقاشاتهم هذه لمصالح تكتيكية، ولم تكن لديهم خطّة إستراتيجية خاصّة لحلّ قضية القوميات في إيران.

في أواسط يوليو/ تمّوز ٢٠٠٦، أُقيم، وبمبادرة من النشطاء الأتراك الأذريّيْن، اجتماع في رابطة الصّحفيّيْن الإيرانيّيْن، لدراسة الأحداث الدامية التي شهدتْها مناطقهم، وإيقاف نشر صحيفة "إيران" من قبَل الحكومة الإيرانية. اشترك في الاجتماع علي مزروعي رئيس الرابطة، وأحمد زيد آبادي، وما شاء الله شمس الواعظين من أعضاء هيئة الإدارة، وكذلك صحفيون أتراك وعرب. ترك شمس الواعظين الجلسة مسرعاً، إذ يبدو أن الموضوع لم يكن ذا أهمّيّة كبيرة بالنسبة إليه. وبقي أحمد زيد آبادي، وتحدّث وعاتب الناشطين الأتراك على وصفه بـ "الشّوفينيّ" ورفض هذا الاتّهام. من الناشطين الأتراك؛ ما زلتُ أتذكّر المهندس علي رضا صرافي، وسعيد متين بور، وفرزاد صمدلي، وسعيد نعيمي. تحدّثتُ وعدد من الناشطين الأذربيجانيّيْن.

كان يمكنكَ أن تشعر بصدى الأجواء الملتهبة والمظاهرات والاحتجاجات الدّمويّة للشعب الأذربيجاني في تلك الجلسة. وصل الأمر إلى الشجار الحادّ بين الناشط التّركيّ الأذري فرزاد صمدلي ومدير الجلسة علي مزروعي، وأدّى ذلك إلى انسحاب صمدلي وناشطين تُرْك من الجلسة احتجاجاً على ما وصفوهم لي فيما بعد بالشّوفينيّيْن الفُرْس الذين كانوا يديرون الجلسة. كنتُ أرغب في الانصراف، لكنني لم أفعلْ، بعد إصرار علي مزروعي وغيره من الأصدقاء الأذربيجانيّيْن.

في اليوم التالي من ذلك الاجتماع، تلقّيتُ اتّصالاً من وزارة الاستخبارات. تضمّن الاتّصال طلب مراجعتي "مكتب المتابعة" التابع للوزارة في طهران من أجل "بعض التوضيحات". يقع مكتب المتابعة في شارع صبا بجانب

الباب الخلفي لسوق "كمبيوتر رضا"، وبالقرب من تقاطع "ولي عصر" وسط العاصمة.

شارع صبا يوازي شارعي "بزرجمهر" و"ولي عصر"، ويتقاطع مع شارع "جمهوري" وقريب منه.

يقوم "مكتب المتابعة" بدور "لجنة الاستعلامات" التابعة لدوائر الاستخبارات في مراكز المحافظات. هذه الأجهزة هي الوجه العَلَني لوزارة الاستخبارات. وقد سبق استدعائي للتحقيق عدّة مرّات، في مبنى وزارة الاستخبارات الرئيس في شارع باسداران، وفي دوائر أخرى، يستخدمونها مثل "الإدارة العامّة للرّعايا الأجانب". لكنها المرّة الأولى التي يتمّ استدعائي فيها إلى "مكتب المتابعة".

حسب معرفتي؛ فإن اتّصال الاستدعاء لم يكن قانونيّاً، وقلتُ للمأمور المتّصل، وكرّرتُ له أن القانون يشترط وجود حكم قضائي لاستدعائي، لكنه أصرّ على أن هذا الاتّصال كافٍ، ويجب أن تحضر إلى مكتب المتابعة.

سألتُ أصدقاء سبق أن زاروا المكتب عن خصوصياته. أهل الخبرة والنشطاء المُطارَدُون دوماً، يعلمون ماذا يخطر على بال الإنسان من أفكار وتوقّعات من أثر مثل هذه الاستدعاءات، وأيّة كوابيس تقلب أحلام الصباح الحلوة.

رحتُ أجادل نفسي: أذهب أو لا أذهب. استشرتُ محاميّ وأصدقاء آخرين. جميعهم أشاروا لي بالذهاب "إذا لم تذهبْ، فإنهم سيداهمون بيتكَ، ويأخذونكَ بالقوّة". هذا بعض ما سمعتُهُ.

ثمّ ذهبتُ في اليوم الموعود. وإن لم أكن مخطئاً، فقد كان ذلك في

أواسط يونيو/ حزيران ٢٠٠٦. وصلتُ في الوقت المطلوب، ولكن الباب كان مغلَقاً. سألتُ الحارس عن الموضوع، فقال لي إنهم لم يصلوا إلى الآن. لم يمرّ وقت طويل حتّى ظهرت سيّارة "بيكان"، وعلى متنها شخصان، عرفتُ الأوّل منهم!

يا للغرابة؛ إنه المحقّق "سهرابيان"، ذلك الذي ضايقني بتحقيقاته في سجن الأهواز السِّرِّيِّ من العام الماضي؛ هو بشحمه ولحمه واسمه المستعار!

عادت بي الذاكرة إلى السجن السِّرِّيِّ بقوّة، حين لمحتُهُ نازلاً من السّيّارة. جاء إلى الأهواز - وقتها - مُوفَداً من وزارة الاستخبارات من أجل التحقيق معي. هو مستشار وصديق مقرّب من سعيد إمامي الذي كان المساعد السابق لوزارة الاستخبارات، ربمّا كانوا يعتقدون أن المحقّقين الأهوازيّيْن لا يقومون بعملهم كما يجب.

باب "مكتب المتابعة" الكبير يُفتَح إلى فناء، يُوقِف عناصرُ الاستخبارات سيّاراتِهم فيه. في الجهة اليمنى لهذا الباب يقع المبنى الرئيس للمكتب الذي يشبه المسجد أو بشكل دقيق يشبه الحسينية. خلعتُ حذائي، ودخلتُ المبنى، وجلست أمام المحقّق، وتبين لي أن الاستدعاء لم يكن للاستيضاح، بل كان تحقيقاً من العيار الثقيل.

قام بهذا الأمر شخص كنتُ أراه للمرّة الأولى، قدّم لي نفسه بالاسم "مهدوي"، وكالمعتاد هو اسم مستعار.

المفاجأة غير المريحة هي أنهم فتحوا ضدّي ملفّاً جديداً. استمرّ التحقيق خمس ساعات، كان مُملاّ ومُتعِباً ومُتلِفاً للأعصاب. يبدو أن عناصر الاستخبارات كانوا قَلقِين من حديثي قبل عدّة أيّام في نقابة

الصّحفيّيْن. كنتُ قد انتقدتُ هناك، إعدام متّهمين في شوارع الأهواز. ولكن ذنبي الذي لا يُغتَفَر هو المشاركة في جلسة الأتراك الأذريّيْن.

هذا الأمر أعطى ذريعة للسلطات الأمنية ليفتحوا الملفّ الجديد. بعد انتهاء التحقيق ظهر "سهرابيان" بلحمه وشحمه. كنّا في الممرّ، وكان "مهدوي" يؤكّد أنه إذا لم تتجاوب معنا، فإننا سنعمل على أن يغلظ عليكَ حكم السجن. أمّا "سهرابيان"؛ فكان يتحدّث بلهجة لطيفة، ليس فيها تهديد، وكان ينصحني بأن أُصغي إلى كلام زميله "مهدوي".

الحقيقة هي أن أحَدهما كان يلعب دور الشّرطيّ "الشّرّير"، والآخر دور الشّرطيّ "الصالح". هذا الأسلوب يعرفه كلّ مَنْ مرّ بالمؤسّسات الاستخبارية في إيران.

محقّق الاستخبارات:
إذا لم تتعاونْ سنُؤذي عائلتكَ

لم يتأخّر إيذاء العائلة كثيراً. حدث ذلك على طريقة الاستخبارات أيضاً. فبعد إعلان نتائج امتحان القبول للدراسات العليا، في صيف عام ٢٠٠٦، قُبلَت ابنتي بجدارتها، ليس لشيء آخر. شاركت "حنان" في امتحان القبول العامّ لدرجة الماجستير في قسم اللغة العربية وآدابها.

وفي أغسطس/ آب وصلها برنامجها العلمي الذي يشير إلى قبولها في امتحان كُلّيّة الآداب بجامعة طهران. حصلتْ على أعلى المعدّلات في فرع تخصّصها. الدخول إلى هذه الجامعة يحتاج إلى معدّل مرتفع قياساً بسائر الجامعات الإيرانية.

في أوائل سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٦، تلقينا اتّصالاً من هيئة القياس الأكاديمي في الدولة المرتبط بوزارة العلوم والتعليم العالي وقالوا لنا إن ملفّ "حنان" ناقص، ويلزم المراجعة لاستكمال هذه النواقص. المتّصل قال لابنتي: "ليس هناك قضية خاصّة، بل يوجد فقط بعض الإشكالات فيما يخصّ عنوان المنزل ومسائل من هذا القبيل."

هيئة القياس هي المسؤولة عن اعتماد نتائج امتحان القبول، وإعلانها لجميع المستويات التعليمية للجامعات الحكومية في الدولة كافّة.

في اليوم الموعود، ذهبتُ برفقة حنان إلى هيئة القياس التي تقع تحت جسر "كريم خان الزند"، في الضلع الجنوبي لشارع يحمل الاسم نفسه.

تحدّثنا هناك مع الشخص الذي اتّصل بنا. أرشد حنان إلى المكتب، فيما بقيتُ أنتظر خارجه. بعد أكثر من ساعة، خرجت ابنتي من مكتب المسؤول مضطربة قلقة. قالت إنه استجوبها بشكل مفصّل، في أمور ليس لها أيّة علاقة بالعنوان، ولا غيره. بل كانت الأسئلة كلها سياسية أمنية.

سُئلَتْ ابنتي عن رأيها في الخليج، هل هو "فارسي" أم "عربي" وأسئلة أخرى لا تتعلّق بموضوع ذراسة مرحلة الماجستير. في الحقيقة كانت المراجعة "غوزينش" أي "اختيار" و"تحقيق" أيضاً.

أجلستُ حنان بقربي؛ هدَّأتُها. قالت إنهم طلبوا منها أن تتعاون معهم استخباريًّاً. لم تقبل بالطبع.

قالت لي إن المسؤول يرغب في أن يراكَ أيضاً. تعجّبتُ. أنا؟ لماذا؟ أنتِ المتقدِّمة لطلب الدراسات العليا، وليس أنا.

لم أرغب في لقاء المسؤول، لكنني قلتُ لنفسي ربمّا أفادت مقابلتي المسؤول ابنتي. بقيت "حنان" في الخارج، وذهبتُ إلى مكتب المسؤول.

فتحتُ باب مكتب المسؤول، ليُذهِلَني المنظر. أمرٌ لا يمكن توقّعه حتّى في أغرب الكوابيس. المسؤول الذي وجدتُهُ هو الطرف الآخر؛ المحقّق الذي استجوبَني في "مكتب المتابعة" في وزارة الاستخبارات في شارع صبا.

إنه .. إنه .. إنه "مهدوي" بشحمه ولحمه! ألقى السلام، ورددتُ عليه السلام. بالطبع هناك ارتباط عضوي بين دوائر الـ "غزينش" - الاختيار - السّيّئة الصيت في الوزارات والشركات الحكومية وبين وزارة الاستخبارات. وغالباً ما يكون عملهم سرِّيًّاً. لكنْ، لماذا أحضروا وجهاً معروفاً، وكادراً من كوادر وزارة الاستخبارات إلى هيئة القياس حتّى يستجوبوا ابنتي؟

كان يمكن أن يقوم بذلك أحد الأفراد السِّرِّيِّيْن في هيئة القياس، أو ذلك الشخص الذي اتّصل بنا، فمن الواضح أنه - أيضاً - من أفراد الاستخبارات.

سلَّم عليّ المحقّق "مهدوي"؛ سلّم عليّ سلاماً حارّاً، وسعى في أن يُظهِر لي محبّته.

في البداية تحدّث عن حرب حزب الله في لبنان مع إسرائيل التي كانت في تلك الأيّام. تحدّث عن مقاتلي الحزب والصواريخ التي أطلقوها على إسرائيل، وكان متشوّقاً لمعرفة وجهة نظري في حرب تمّوز ٢٠٠٦.

ربمّا كان يعتقد أن هذا الموضوع الذي كان محلّ اهتمامي أيضاً يمكن البدء ببحثه، ومن ثمّ ينتقل بالحديث إلى المجال الذي كان يريده.

قال لي إنه من الأتراك، ويواجه صعوبات في وزارة الاستخبارات، وأكّد مرّة أخرى على عدم سلامة طريقي ونهجي السّياسيّ.

قال لي: السّيّد عزيزي .. يجب أن تُقلِّل من نشاطاتكَ.

أجبتُ: أنا أنشط وأعمل في إطار القانون.

قال: لا، هذه الأمور لا يجب أن تقوم بها. نحن سنُمهلكَ بضعة أسابيع.

أضاف بلهجة حادَّة: أنتَ أخطر من سيّد طاهر.

وقبل أن أسأله عن دليله، قال: سيّد طاهر صريح جدَّاً، ويطالب بانفصال خوزستان "عربستان" عن إيران، ومن أجل ذلك، يدعم الكفاح المسلّح للعرب. أنتَ - أيضاً - تسعى للهدف نفسه، لكنْ، تحت غطاء القانون والفدرالية والنشاطات الثّقافيّة والسّياسيّة السِّلْمِيَّة. أنا أعرف أنكَ أخطر من سيّد طاهر.

ضحكتُ من كلامه. ثمّ قلتُ: إذا افترضْنا أن ما تقوله صحيح، فمن المحتمل أن يكون الإشكال في قانونكم.

سيّد طاهر من سادات النّعمتيّة في الأهواز، ويقيم في كندا. قبل أشهر من انتفاضة الشعب العربي الأهوازي عام ٢٠٠٥، كان يظهر في تليفزيونه، ويطرح شعارات مطالبة بالاستقلال، ويدعو الناس إلى الكفاح المسلّح ضدّ النظام الإيراني. ذلك التليفزيون لم يعد موجوداً، لكنْ، لديه ورفاقه السّياسيّيْن حاليًّاً موقعٌ على الإنترنت. أكّد المحقّق "مهدوي" لي أن العديد من الناشطين الأتراك والعرب يتعاونون معنا، أنتَ أيضاً يجب أن تتعاون معنا، حتّى تُحَلّ مشكلة حنان.

قلتُ له: مهنتي الكتابة، ولا أُتقن مهنة التّجسّس، وإذا كان لديكم متعاونون كثيرون بين القوميات، فما الحاجة لي؟

على أيّة حال، ضحكتُ من مقترحاته. فبعد فشله معي في تحقيق "مكتب المتابعة"، عاد ليُجرِّب حظَّه مرّة أخرى، وهذه المرّة من خلال استغلال موضوع دراسة ابنتي حنان لدرجة الماجستير. استمرّ النقاش دون الوصول إلى نتيجة. خرجتُ من مكتب المسؤول الأمني في هيئة القياس، كانت ابنتي خائفة، فقلتُ لها يجب أن نصبر ونرى ما يحدث.

بعد ثلاثة أسابيع، اتّصل "مهدوي" بمنزلنا، وكما هو التقليد المتّبع عند رجال الاستخبارات. اتّصل برَقْم خاصّ "برايفت"؛ وبلا مقدّمات قال "أما زلتَ تكتب عن العرب حتّى الآن".

وحاول تكرار تأكيداته أن مشكلة حنان سوف تُحَلّ فقط بمجرّد تعاونكَ الأمني معنا.

بقينا برهة من الوقت في شَدٍّ وجَذْبٍ في المكالمة، وفي النهاية، أكّد عليّ بلهجة ممزوجة بالتهديد "كل ما تراه هو من نفسكَ. إذا لم تتعاونْ معنا، وتكفّ يَدَكَ عن أعمالكَ، فسوف نؤذي عائلتكَ". قالها بمنتهى الصراحة.

عندها وصل بي الغضب مستوى حادّاً، أخرجتُ الحدَّة من صدري.

بعد المكالمة، قالت لي زوجتي إنني قلتُ للرجل "إذا كنتَ تريد أن ترتكب الغلط، فافعل". أنا - بالطبع - لا أتذكّر، ومن الممكن أنني قلتُهُ فعلاً.

نظراً للقاءات مهدوي مع بعض الناشطين العرب الأهوازيّيْن في طهران، فإنني أتوقّع أنه هو المسؤول عن ملفّ ناشطي الشعب العربي في قسم القوميات في وزارة الاستخبارات. ولا بدّ أن يكون "سهرابيان" مديراً عامّاً لقسم القوميات، فبعض الناشطين الأتراك كانوا يعرفونه أيضاً، وكان كبير المحقّقين معهم.

وعندما كنتُ أعمل في صحيفة "همشهري"، في عهد خاتمي، قال لي زملاء إنهم قد استحدثوا قسماً للقوميات في وزارة الاستخبارات. هذا النوع من الأخبار الخاصّة كنّا نسمعه من هنا وهناك في الصحيفة. على سبيل المثال في عهد هاشمي رفسنجاني سمعْنا أيضاً أنهم قد أوجدوا "قسم رجال الدين" في وزارة الاستخبارات!

بعد أيّام من المكالمة الهاتفية الحادَّة، وصل رفض حنان من قبَل هيئة القياس. تمّ رفضها في قسم دائرة الـ "غوزينش" - الاختيار - ثمّ تمّ تصنيفها ضمن الطّلّاب "ذوي النجوم الثلاث".

في الحقيقة كانت ابنتي ضمن أوائل الطّلّاب الذين تمّ تصنيفهم بهذا

الشكل في عهد أحمدي نجاد عام ٢٠٠٦. وفي هذه الآلية التي عُرِفَت في الإعلام الإيراني بالطَّلَبَة "ذوي النجوم الثلاث"، يتمّ تحديد اسم الطالب بثلاثة نجوم على قائمة هيئة القياس، والهدف من ذلك حرمان الناشطين السياسيّيْن من الدراسة في الجامعات.

حنان لم تكن ناشطة سياسية، حتّى إنها لم تقمْ بأيّ نشاط ثقافي خلال السنوات الأربع التي قضتْها في الدراسة في جامعة العلامة طباطبائي بطهران. كانت حياتها محصورة بين المنزل والجامعة.

كانت علاقتها فقط بأصدقائها الطّلّاب العرب الأهوازيّيْن الذين كانوا يدرسون في طهران. الحرمان من الدراسة مثل صدمة نَفْسيَّة ثقيلة لابنتي ذات الـ ٢٤ ربيعاً وقتها. أصابتْها الصدمة بعقدة شديدة حتّى إنها قرّرت الانتحار.

في الحقيقة، وجّهتْ وزارة الاستخبارات ضربَتَها لي ولعائلتي، ونفَّذَت تهديدها في الانتقام منّي، لأنني لم أتوقّف عن الحديث والكتابة.

ملفّي في النيابة الأمنية

ضربت الاستخبارات ضربَتها، فأوجعتْ. أوجعتْني في ابنتي الوحيدة، ابنتي الطالبة المتفوّقة، الموهوبة، المشغولة بعملها العلمي الصرف بعيداً عن أيّ نشاط سياسي، كما هو حال والدها. عملية "التنجيم"؛ كانت انتقاماً مقصوداً موصوفاً منّي شخصيّاً، بعد فشل عملية المساومة الوضيعة التي حاول المحقّق "مهدوي" ممارستها معي.

وصلت الضربة، وحُرمتْ ابنتي من حقّها في دراسة مرحلة الماجستير بجامعة طهران. أصيبت الشّابّة الطموحة بنوع من الكآبة. كثيراً ما كانت تسألنا، أنا ووالدتها: "ما الذنب الذي اقترفتُهُ، لأُصبح ضحية نشاطات والدي السّياسيّة؟"

لها حقّ في ذلك، ولكنه لم يكن ذنبي، بل ذنب نظام استبدادي، لم يكن يحتمل نشاطاتي الثّقافيّة والبحثية. النظام الاستبدادي أقصى ابنتي عن أهمّ جامعات إيران، على الرغم من المعدّل العالي الذي أهّلها علميّاً وأكاديميّاً لإكمال دراستها، السبب هو جريمة لم ترتكبْها.

اعترضتُ على استبعادها لدى هيئة القياس نفسها، وخارج الهيئة أيضاً. ولكنْ، مَنْ يستطيع أن يتجاوز مَنْعَ وزارة الاستخبارات في إيران؟

الحقيقة هي أنهم صادروا مستقبل ابنتي انتقاماً منّي أنا شخصيّاً. على العكس من طلّاب آخرين انتقموا منهم هم، لا من ذويهم.

كانت حنان ضمن ١٥ طالباً "نُجِّمُوا" وحُرِمُوا من مواصلة الدراسة في مرحلة الماجستير عام ٢٠٠٦. كانوا نشطاء سياسيّيْن وثقافيّيْن، باستثناء حنان التي كانت ابنة ناشط، لا ناشطة. أمر من وزارة الاستخبارات نُفِّذ بيد وزارة العلوم والتعليم العالي. وقد عرفتُ ذلك من خلال لقاءاتي معهم. واقع الأمر هو أن حرمانهم من دراستهم يتعارض ودستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية، لكن الأقوياء النافذين هم الذين يحكمون إيران، وهم الذين تعوّدوا وضع الدستور الذي أقرّوه بأنفسهم تحت أقدامهم.

في منتصف عام ٢٠٠٦، التقيتُ بهمن أحمدي أموي، عند جسر كريم خان الزند، ذات صدفة. جرّتْنا الأحاديث إلى موضوعات شتّى، فأخبرتُهُ بموضوع حنان. تأسّف كثيراً لما حصل لها، وانتقد، بشدّة، جماعة أحمدي نجاد.

سبق أن زاملتُ أموي صحيفة "همشهري"، ولم أرهُ منذ سنوات. في أثناء عملنا في الصحيفة، تعرّف إلى جيلا بني يعقوب، فتزوّج بها.

قال لي إنه كان يعمل في صحيفة سرمايه "رأس المال" الاقتصادية القريبة من الجسر، حيث التقينا. وقد قُبض عليه، هو وزوجته، ضمن تيّار الحركة الخضراء في العام ٢٠٠٩.

بهمن أحمدي أموي من سكّان صالح آباد "انديمشك"، ووقت تزاملنا في "همشهري"، كان صديقاً حميماً لمواطنه ناصر كرمي، وقد تمّ إطلاق سراحه من سجن رجائي شهر بمدينة كرج - بالقرب من طهران - في أوائل عام ٢٠١٥، بعد خمس سنوات أمضاها في السجن، ودفع ثمن حرّيّته.

***

على كل حال، بعد بضعة أشهر من التحقيق المتتابع، وإهدار ساعات

طويلة في كل تحقيق في وزارة الاستخبارات في شارع صبا، تمّ إرسال ملفّي إلى نيابة أمن الدولة التابعة للمحكمة العامّة والثورة في طهران.

هذه النيابة تأسّست في العام نفسه، ٢٠٠٦، ويبدو من مُسمّاها خصوصيتها الأمنية، وأبرز أهدافها هو مواجهة المعارضين والناشطين السّياسيّيْن والمثقّفين بطريقة أمنية أكبر وأقسى.

سعى عناصر الأمن والاستخبارات بعد اليأس من "تعاوني معهم" - على حَدّ قولهم - إلى أن يُسكِتوني، فكانوا يرسلون إليّ - بشكل مُتتالٍ - رسائل وخطابات، بواسطة أشخاص. مفاد الرسائل هو "يجب على فلان أن يكفّ عن مساعيه".

اعتقادي أن سبب إرسال ملفّي إلى نيابة الأمن هو أن عناصر الاستخبارات كانوا قد يئسوا من إسكاتي، ووجدوا عدم انصياعي لأوامرهم بالحَدّ من نشاطي السّياسيّ والثّقافيّ. واصلتُ الكتابة والخطابة حول الشعب العربي الأهوازي، والمشاركة في اجتماعات اتّحاد الكتّاب الإيرانيّيْن على خلاف تحذيرات الاستخبارات المتكرّرة.

أحياناً كانوا يُبلغونني رغباتهم تلك عن طريق وسيط: " لماذا تحدّث للحاضرين حول القضايا القومية في منزل الدكتور حبيب الله بيمان الأمين العامّ لحركة المسلمين المناضلين؟"

أو "لماذا تحدّث في رابطة الصّحفيّيْن الإيرانيّيْن عن إعدام العرب في الأهواز، واختلط مع الأتراك، وتحدّث عن تظاهرات تبريز؟"

مثل هذه الأسئلة كان يتمّ إبلاغي بها بشكل مباشر أو غير مباشر. أعطيتُهم الأُذُن الصّمّاء. لذلك عمدوا إلى استخدام شدّة العمل. في

الحقيقة، بعد مكالمتي الحادّة مع "مهدوي" مسؤول قسم العرب في دائرة القوميات في وزارة الاستخبارات، تغيّرت لهجته وأسلوبه.

وسبق لـ "مهدوي" أن قال لي "عليكَ أن تتوقّع صدور حكم ثقيل بحقّكَ". حدث هذا في أثناء ذلك الاستجواب الذي لعب فيه دور الشّرطيّ الشّرّير مقابل "سهرابيان" الذي لعب دور الشّرطيّ الصالح، في مكتب المتابعة.

وذلك ما حدث بالفعل، ففي عام ٢٠٠٨ صدر عليّ حكمٌ بالسجن خمس سنوات بتهمة انتقاد نظام الحكم.

أصدر الحكم حسن زارع الدهنوي المعروف بالقاضي "حدّاد"، المساعد الأمني للمحكمة العامّة والثورة في طهران. وقد اختير "حدّاد" من قبَل القاضي سعيد مرتضوي رئيس هذه المحكمة الخطيرة، ليكون ساعدَه الأيمن في قَمْع الصحف المستقلّة والقوى المعارضة والناقدة.

وكما هو معروف لدى الإيرانيّيْن، فإن هذَيْن الرجلَيْن "شبيهَيْ القضاة" - وغيرهما - اتُّهموا - لاحقاً - بالفساد واللّصوصيّة وممارسة القَمْع.

وعلى الرغم من الدَّعْم المباشر لهما من قبَل مرشد الجمهورية الإسلامية علي خامنئي، تمّ جرّهما إلى محاكم النظام نفسه، وتمّ التحقيق معهما، ولكنْ، بسبب هذا الدَّعْم، لم يتمّ سجنهما، فالقاضي "حدّاد" لديه مساعد لا يقلّ عنه شرّاً وفساداً، وقد استلم هذا الشخص ملفّي في صيف ٢٠٠٧، وأصبح المحقّق القضائي المسؤول عنّي، وقد تضاعف حجم ملفّي، ثمّ أرسله من أجل المحاكمة إلى الشعبة ١٥ في محكمة الثورة الإسلامية في طهران برئاسة القاضي أبو القاسم صلواتي.

ومن الجدير بالتصحيح نقطة وردت في القسمَيْن، الخامس والثلاثين والسادس والثلاثين، من هذه المذكّرات. فقد ذكرت - هناك - أن ملفّي نُقِلَ من الشعبة الثانية في النيابة الثّوريّة في الأهواز إلى الشعبة الرابعة في النيابة الثّوريّة في طهران. وعلى إثر اهتمامي بأوراق المراجعة بعد إطلاق سراحي من السجن السِّرِّيِّ في الأهواز، في يونيو/ حزيران ٢٠٠٥، تبيّن لي أن ملفّي أُرسل - في ديسمبر/ كانون الأوّل ٢٠٠٥ - إلى الشعبة الثالثة في النيابة الثّوريّة التابعة للمنطقة السابعة في طهران.

كان تاريخ أوّل استدعاء للمثول أمام المحكمة في طهران بتاريخ ٢٠٠٥/١٢/٢٦، ورَقْمه (٨٤/٢٤٦/ك/د).

في مارس/ آذار من عام ٢٠٠٧، أُحيل الملفّ من الشعبة الثالثة للنيابة الثّوريّة بطهران إلى الشعبة الرابعة للنيابة الثّوريّة التابعة لنيابة أمن الدولة. وقبل إرساله إلى نيابة أمن الدولة ومن ثمّ إلى الشعبة ١٥ لمحكمة الثورة، بدؤوا لعبة أخرى، بهدف إتلاف أعصابي، وكانت تلك الواقعة التي تسبّبت في اضطراب أحوالي وأحوال أسرتي في طهران.

اعتقال ابني في سوريا وإعدامات أهوازية

منذ إطلاق سراحي، في ٢٨ يونيو/ حزيران ٢٠٠٥ حتّى ٢٦ ديسمبر/ كانون الأوّل من العام نفسه، وجدتُ راحة، لم تستمرّ أكثر من سبعة أشهر. بعدها استدعيتُ إلى الشعبة الثالثة للنيابة العامّة والثّوريّة في طهران.

بعدها بدأت المتاعب، والمساومات، والمضايقات. وفي القسم السابق تحدّثتُ عن "تنجيم" ابنتي وحرمانها من دراسة الماجستير، على الرغم من قبولها علميًّاً بمعدّلها العالي في فرع اللغة العربية وآدابها في كُلّيّة الآداب. حرمانها من حقّ طبيعي وراءه تعسّف وزارة الاستخبارات وظُلمها.

بعدما أمضت الشَّابَّة فترة من الكآبة، استعادت عافيتها. ولكنْ، هل انتهت صَدَمَات النظام وأجهرته الأمنية وانتهاكاتهم وإيذاؤهم؟

في خضمّ انشغالي بحركة ملفّي، ومتاعب قضية حرمان ابنتي، اتّصل بي صديق من هولندا، لينقل إليّ خبراً سيّئاً جدًّاً. وردني الاتّصال في منتصف مارس/ آذار ٢٠٠٧. كنتُ أمام شاشة جهاز الكمبيوتر، لِيَرِدَني اتّصال عبر برنامج "سكايب".

وبعد مقدّمة تمهيدية، قال لي صديقي إن مجموعة من الشباب العربي الأهوازي قُبض عليهم في سوريا. وبعد الاستمرار في الحديث قال إن ابني "أفنان" ضمن المقبوض عليهم.

سألتُهُ مستغرباً: أفنان ابني؟

قال: نعم.

سألتُهُ: لماذا؟

لم يكن صديقي يعرف السبب، إلا أنه أكّد أن الموضوع سياسي.

في ذلك الوقت؛ كان "أفنان" في الـ ٢٠، وكان طالباً في السنة الأولى، فرع الهندسة المَدَنية بجامعة دمشق. اتّصلتُ هاتفيًّاً بممثّل الطّلّاب الأهوازيّيْن في دمشق، فكان يتحدّث بكلام متضادّ ومتناقض. أحياناً يقول "تمّ إطلاق سراحهم"، وأحيانا يشكّك في ذلك، ويستبعد إطلاق السراح.

مضى أسبوعان صعبان مريران مخيفان. كنّا نترقّب إطلاق سراح الشباب، فلم يتغيّر الوضع. كان الخوف الأشدّ هو أن يسلّمهم نظام بشار الأسد إلى الحكومة الإيرانية. فقد كانوا يحيلون كثيراً من الطّلّاب والناشطين العرب الأهوازيّيْن إلى إيران. وكالمعتاد، كان يحصل النظامُ السّوريّ في مقابل هذه الأعمال على امتيازات من الحكومة الإيرانية.

نفد صبر زوجتي، وقرّرت أن تسافر إلى سوريا، عشية عيد نوروز ٢٠٠٧، بأيّ شكل ممكن. كان موسم سَفَر مزدحماً. ليس من السهل الحصول على حجز طيران في ذلك الوقت. الزّوّار التّقليديّون والسّيّاح كانوا يُفضّلون قضاء إجازات العيد في سوريا. في النهاية، وبوساطة صديق، حصلْنا على تذكرَتَيْن لزوجتي وأختها. غادرتا إلى دمشق في ليلة رأس السنة الإيرانية الجديدة (٢١ مارس) من عام ٢٠٠٧ على متن طائرة تابعة للطيران الوطني الإيراني.

منذ اللحظة التي وضعتْ زوجتي قدَمَها في العاصمة السّوريّة، لم

يهدأ لها بال. كانت تتنقل من سجن إلى سجن، ومن حَيّ إلى آخر، في بلد ليس بلدها، ولا تعرف عنه إلا القليل.

على خلاف النظام، فإن الشعب السّوريّ العادي كان يتعاطف مع الشعب العربي الأهوازي.

بعد أيّام طويلة من البحث، تمّ العثور على مكان اعتقال أفنان وأصدقائه الأهوازيّيْن. كانوا في سجن "كفر سوسة"، الذي يقع إلى جانب دوائر أمنية واستخباراتية شمال دمشق.

غير أنها لم تتمكّن من أن تلتقي بأفنان قطّ. سعت للاتّصال بمنظّمات حقوقية في دمشق. فلم تستطع حتّى هذه المنظّمات أيضاً أن تفعل شيئاً، جرّاء الضغوط الأمنية. حتّى تعامل كوادر هذه المنظّمات كان حذراً مع زوجتي ومع أقارب السجناء الأهوازيّيْن الآخرين.

وبدوري، حوّلتُ منزلي في طهران إلى ما يشبه مكتباً للعلاقات العامّة، مستخدِماً الهاتف وبرنامج "سكايب" والبريد الإليكتروني للتواصل والبحث عن وسيلة تساعد على إطلاق سراحه وسراح رفاقه.

اتّصلتُ بشخصيات ومنظّمات حقوقية دولية، بل وبشخصيات مؤثّرة في الصحافة، وبسياسيّيْن في الغرب، وفي دول عربية.

نشرت مواقع إلكترونية كثيرة خبر اعتقال الشباب، بما فيها موقع إيلاف الواسع الانتشار.

عندها أعطاني زميلٌ مصري رَقْم هاتف أمين عامّ الجامعة العربية، عمرو موسى شخصيّاً. فقد تحدّث هذا الشخص عن موضوع سجن ابني مع

عمرو موسى، فكان ردّ الأمين العامّ لزميلي المصري هو أنه يعرف يُوسُف عزيزي، وقد قرأ له مقالات في صحف عربية.

وبالفعل، أجريتُ اتّصالاً أو اثنَيْن بالسّيّد عمر موسى، وشرحتُ المشكلة بشكل مفصّل له، فوعد بمتابعته.

كنتُ أعرف أن علاقات الأمين العامّ متّصلة بملوك ورؤساء الدول العربية، وليس أقلّ من ذلك. لكنْ - وبحسب استنتاجي - فإن الشّخصيّة التي لعبت دوراً مؤثّراً في تحرير ابني وأصدقائه الأهوازيّيْن، هو أحمد الحسن، سفير سوريا السابق في إيران. كنتُ أعرفه شخصيّاً، فقد شغل منصب السفير منذ أواخر عهد هاشمي رفسنجاني حتّى منتصف رئاسة محمّد خاتمي. وقد التقيتُهُ مرّات في صحيفة "همشهري" بحكم ما لديه من علاقات جيّدة مع وسائل الإعلام الإيرانية.

حصلتُ على رَقْم هاتفه من صحفي صديق. اتّصلتُ به في دمشق، فوعد بمتابعة الموضوع. كما أرسلتُ رسالة مفتوحة إلى بشار الأسد، نفسه، وطلبتُ منه إطلاق سراح ابني وأصدقائه.

كنتُ أظنّ أن هذه الجهود كلها ستؤثّر بشكل ما. لكن الموضوع تزامن وعطلة عيد نوروز في إيران. الدوائر والوزارات والصحف ومكاتب المحامين كلها مغلقة.

كان هناك شخص فتح لي قلبه ومكتبه في تلك المحنة وهو عماد الدين باقي. قصدتُهُ غارقاً في الضيق والإحساس بالوحدة. فتح مكتبه الواقع في شارع جردن "أفريقيا" من أجلي أيّاماً، واستمرّت اللقاءات أيّام العطلة، وبعد العيد أيضاً.

هذا الرجل هو مؤسّس "لجنة الدفاع عن حقوق السجناء"، وكان نشطاً جدّاً في ذلك الوقت، عبر مكتبه.

كان عماد الدين في عهد الخميني (٧٩ - ١٩٨٩) من المقرّبين من النظام، ثمّ أخذ يبتعد عنه، وينتقده بعدما شاهد الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان. وفي عهد خاتمي (١٩٩٧ - ٢٠٠٥) انشغل بنشاطاته الحقوقية.

بذل جهداً كبيراً من أجل تحرير السجناء العرب الأهوازيّيْن المحكوم عليهم بالإعدام في عامَي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧. أرسل رسائل إلى هاشمي شاهرودي رئيس السلطة القضائية آنئذ، وعلي خامنئي مرشد الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وحذّرهما فيها من براءة بعض العرب المحكوم عليهم بالإعدام، وتلفيق القضايا من قبَل الإدارة العامّة للاستخبارات في الأهواز. ولكنْ، لم يُلتفَت إلى مجهوداته، وتمّ إعدام العديد من الشباب العرب في تلك السنوات، وهم لم يُجرِموا أو يتركبوا أيّ أعمال عنف، أبرزهم زامل باوي.

في النهاية، أطلقت السلطات السّوريّة سراح أفنان وأصدقائه بعد ٤١ يوماً من الاعتقال. قال لهم الأمن السّوريّ "أخطأنا معكم. كنّا نعتقد أنكم إرهابيون". إنه عذر أقبح من ذنب، كما يقول المثَل العربي.

كانت ظروف سجن "كفر سوسة" سيّئة جدّاً، وتأذّى فيه الشباب كثيراً.

عامان بين المنزل ومحكمة الثورة

كما ذكرتُ سابقاً، فقد فتحوا لي ملفّاً جديداً، عام ٢٠٠٧، في مكتب المتابعة التابع للاستخبارات. ضمّوه إلى ملفّي القديم، وأرسلوه - متضخّماً - إلى نيابة أمن الدولة في طهران الذي كان رئيسه القاضي حدّاد. حقّق معي مساعده، وفي نهاية الأمر، ارتفعت كفالتي من ٢٠ مليون تومان إلى ١٠٠ مليون تومان إيراني.

أرسل القاضي "حدّاد" ملفّي إلى الشعبة ١٥ لمحكمة الثورة التي يرأسها أبو القاسم صلواتي. وما بين يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٥ وأبريل/نيسان٢٠٠٨، كنتُ "زبوناً" مستمرّاً على محكمة الثورة بطهران. لم يكن لديّ من عمل سوى التّنقّل بين منزلي في حَيّ يُوسُف آباد وبين محكمة الثورة في تقاطع شارعي معلم وشريعتي.

في بعض الأحيان، كنتُ أشاهد المتّهمين السّياسيّيْن، المدمنين، الأشرار والعاهرات يُقادون في ممرّات المحكمة وطوابقها. الأغلال والقيود تُصدر أصواتها من أرجل بعضهم وأيديهم.

وبذرائع مختلفة، تأجّلت محاكمتي أربع مرّات. وفي يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٨ في الشعبة ١٥ برئاسة القاضي صلواتي؛ دافعتُ عن نفسي أمام شخص يُدعَى "سبحاني"، وهو ممثّل المدّعي العامّ الذي قدّم لائحة الاتّهام الطويلة إلى حدّ ما. دافعتُ عن نفسي، ورفضتُ الاتّهامات الموجّهة لي كلها.

في المحاكمة، حضر محاميّ صالح نيكبخت، لكن صلواتي لم يعطه فرصة للدفاع الكامل عنّي، وقاطع حديثه. لم تكن لديهم أيّة مستندات مكتوبة، وكانت أغلب استناداتهم تقارير مغرضة وكاذبة مُعدَّة من قبل وزارة الاستخبارات.

سبق أن سمعتُ من سجناء عقد الثّمانينيّات أن "أبو القاسم صلواتي" كان فترة من الزمن موظّفاً في وزارة الاستخبارات، وقبل أن يصبح قاضياً كان محقّقاً في سجن إيفين في طهران.

في أوائل عام ٢٠٠٨ قال لي المحامي نيكبخت إن صلواتي أصدر الحكم ضدّي، لكنه لم يعرف حيثيات الحكم، ولا مدّة السجن التي حدّدها.

في يونيو٢٠٠٨ نُظّمت انتخابات اتّحاد كتّاب إيران. وهذا الاتّحاد مؤسّسة ثقافية علمانية، تجمع كتّاباً وشعراء ومترجمين، وتُعدّ نوعاً من المعارضة الثّقافيّة للنظام الإيراني. تأسّس الاتّحاد عام ١٩٦٨، أي عهد الشاه السابق، بواسطة كتّاب بارزين مثل جلال آل أحمد، وم. ا. بهآذين، وسيمين دانشور، ورضا براهني وآخرين. وعمر الاتّحاد أطول من عمر الجمهورية الإسلامية الإيرانية نفسها. مع ذلك لم يُسمَح له بإقامة نشاطاته الثّقافيّة والأدبية، ويتعرّض دائماً لمضايقات من قبَل الأجهزة الأمنية والاستخبارات. وفي العام ١٩٩٨ وصلت ضغوط السلطة الاستبدادية ذروتها ضدّ هذه المؤسّسة الثّقافيّة، باغتيال اثنَيْن من زملائنا، هما محمّد مختاري ومحمّد جعفر بوينده على يد عناصر وزارة الاستخبارات. وقد عُرفت عملية القتل هذه وغيرها من عمليات قَتْل عدد من السّياسيّيْن والكتّاب المعارضين في أواخر عهد هاشمي رفسنجاني وبداية عهد محمّد خاتمي بـ "الاغتيالات السّياسيّة".

لم يتمكّن نظام الجمهورية الإسلامية من كسب ودّ الشعراء والرّوائيّيْن والكتّاب والمترجمين المستقلّين. لكنه استطاع أن يدجّن كتّاباً تابعين له. بل وذهب أبعد من ذلك، فأوجد لهم عام ١٩٩٩ رابطة القلم الإيرانية التي جمعت متملّقين للنظام، ويُعدّون في مستوى متوسّط مقارنة مع اتّحاد كتّاب إيران، فأبرزهم علي أكبر ولايتي وزير الخارجية السابق ومستشار خامنئي في الوقت الحالي.

في انتخابات اتّحاد كتّاب إيران، تمّ انتخابي عضواً في هيئة أمناء الاتّحاد، الأمر الذي أثار غضب وزارة الاستخبارات ومحكمة الثورة. لذا أعلن القاضي صلواتي في يونيو/ حزيران ٢٠٠٨ ونيابة عن هاتَيْن المؤسّستَيْن، الحكم بسجني خمس سنوات.

وصل الخبر إلى زوجتي، فأُصيبت بجلطة دماغية، وتمّ نقلها إلى طبيب مختصّ في الأعصاب. وبعد فترة من الزمن، تنبّهْنا إلى أن الطبيب ذاته من الاستخبارات، وقد علم أنها زوجتي، فلم يعد يهتمّ بأدويتها.

امتنع الطبيب عن تقديم الخدمة الطّبّيّة الطَّبيعيَّة، بسبب معرفته بي وبنشاطاتي.

بعد الاضطرابات التي شهدتها طهران وبعض المُدُن الإيرانية، بسبب تزوير الانتخابات الرّئاسيّة عام ٢٠٠٩، تمّ اعتقال المئات من الناشطين في الحركة الخضراء، صحفيّيْن وطلّاباً وأساتذة جامعيّيْن ووزراء سابقين. وقد قام القاضي صلواتي بمحاكمتهم في الشعبة ١٥ التي حاكمني فيها، وما زال صلواتي على رأس الشعبة السّيّئة الصيت حتّى كتابة هذه المذكّرات (أوائل عام ٢٠١٦).

على كل حال، أرسلوا حكم المحكمة الابتدائية بالحبس لمدّة خمس سنوات إلى إحدى شعب محكمة الاستئناف.

وفي أول سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٨، تسلّمت الشعبة الرابعة والثلاثون لمحكمة الاستئناف طلبي بالاستئناف. محاميّ صالح نيكبخت يتابع القضية. صادقت محكمة الاستئناف على حكم صلواتي عليّ. بل أضافت محكمة الاستئناف اتّهامات جديدة بما يمكنهم من تبرير اعتقالي لمدّة خمس سنوات. وقع أمير خاني، رئيس الشعبة ٣٤، على الحكم الجائر في سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٨، وهو الذي كان مدّعي عامّ الأهواز عند اعتقالي في العام ٢٠٠٥، ويعرف ملفّي جيّداً.

كان السبب الوحيد لصدور هذا الحكم التّعسّفيّ هو انتقادي الصريح للنظام الإيراني في مواجهته للاحتجاجات السِّلْمِيَّة لجماهير الشعب العربي الأهوازي في أبريل/نيسان ٢٠٠٥، وسقوط عشرات الأبرياء.

وبصدور الحكم الجائر، وإبلاغ محاميّ بمنطوقه، قرّرتُ ألا أعترض عليه. لا تأثير لاعتراضي. وكل ما لديّ هو فرصة عليّ الاستفادة منها. فرصة الإجراءات الرّوتينيّة التي تستغرق وقتاً في نقل الحكم من محكمة الاستئناف إلى محكمة تنفيذ الأحكام. إنه إجراء إداري، يمتدّ عادة من شهر إلى شهر ونصف، وبالطبع هناك احتمال أن يذهبوا إلى منزل المتّهم خلال هذه الفترة، ويأخذوه إلى السجن.

في تلك الأيّام، كنتُ أخرج قليلاً من البيت، وفي بعض الليالي لا أبقى في المنزل.

الهروب من إيران

بما أن الحكم لم يصلْ بعدُ إلى محكمة تنفيذ الأحكام، فقد استغللتُ الفرصة، وغادرتُ إيران. حملتُ جواز سفري، واتّجهتُ إلى مطار الخميني، ومنه سافرتُ إلى تركيا. كان ذلك في ٣ نوفمبر ٢٠٠٨.

في تركيا، بقيتُ معلَّقاً بين الأرض والسماء، قلقاً من مطاردة عناصر الاستخبارات لي. لم أكن أعرف مصيري ومستقبلي. لكن الظلام انقشع بالتدريج، وأخذ الفجر يبزغ. فمن بعد كل عسر يسرٌ.

في تركيا، تلقّيتُ دعوات كثيرة، من بينها دعوة إلى السويد من قبَل نشطاء أتراك أذريّيْن. وأخرى إلى ألمانيا من قبَل رابطة القلم الألمانية، وكندا من قبَل صديقي حسن زرهي مدير صحيفة شهروند، وهي أكبر صحيفة فارسية، تصدر في كندا، وكذلك تلقّيتُ دعوة من المملكة المتّحدة.

غير أنني رجّحتُ بريطانيا لإتقاني اللغة الإنجليزية، ولوجود جالية أهوازية وعربية واسعة. وهناك سببٌ آخر، هو موقع بريطانيا الإعلامي والثّقافيّ الممتاز.

مكثتُ شهرَيْن وستة أيّام في إسطنبول. وفيها، تلقّيتُ دعوة من رابطة القلم البريطانية (إنجليش بن) لزيارة لندن، للتّحدّث حول الكتّاب والصّحفيّيْن المعتقلين في إيران. وبعد حصولي على تأشيرة الدخول من القنصلية البريطانية في إسطنبول، سافرتُ إلى لندن في ٩ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٩.

وقد تحدّثتُ، بعدها بثلاثة أيّام، في مقرّ رابطة القلم البريطانية التي تضمّ الكتّاب والصّحفيّيْن البريطانيّيْن حول ما جرى لي في السجن الانفرادي بالسجن السِّرِّيِّ بالأهواز. وتحدّثتُ عن قَمْع الصّحفيّيْن والكتّاب في إيران. ثمّ أبلغتُ وزارة الدّاخليّة البريطانية بأنه لا يمكنني العودة إلى إيران. ومن ثمّ طلبتُ اللجوء السّياسيّ، لأحصل عليه بعد أشهر.

بقيتُ في لندن، فيما بقيتُ زوجتي وابنتي في طهران. تشتّتت العائلة جرّاء ما حدث.

لكنني لم أبقَ صامتاً في العاصمة البريطانية. تواصلتُ مع وسائل إعلام عربية وفارسية عن أوضاع الشعب العربي الأهوازي وغيرها من أحداث إيران.

في تلك الأثناء، أُقيمَت الانتخابات الرّئاسيّة في مايو ٢٠٠٩ في إيران، غير أنها اتّسمت بتزوير وتلاعب بالأصوات، أدّت لفوز أحمدي نجاد بفترة ثانية، بدَعْم من المرشد علي خامنئي. وهو ما أثار احتجاجات ومظاهرات واسعة ضدّ النظام في طهران وبعض المُدُن، واستمرّت الاحتجاجات لأشهر. لكن النظام قَمَعَهَا بقسوة. ومن خلال التزوير جدّدوا تنصيب أحمدي نجاد رئيساً للجمهورية، وتمّ التضييق على المرشّحين المغبونين، مير حسين موسوي ومهدي كروبي، اللَّذَيْن وُضِعَا تحت الإقامة الجبرية منذ عام ٢٠١١.

وفي تلك الآونة، كتبتُ عشرات المقالات، وقابلتُ العديد من القنوات العربية والفارسية من أجل تحليل الأوضاع المتوتّرة في إيران. هذا الأمر كان ثقيلاً على الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

لذلك، سَعَتْ حكومة أحمدي نجاد والمؤسّسات الأمنية إلى الضغط

على زوجتي وابنتي في طهران. وصل الأمر إلى تهديدهم بالقَتْل من قبَل عناصر الاستخبارات.

لهذا فقد قرَّرتا أن تلحقا بي. إلا أن عقبة أخرى أوجدها النظام، فمنعت وزارة الاستخبارات ابنتي من الخروج من البلاد، لكنها لم تمنعْ زوجتي، لأنهم يعلمون أنها لن تخرج من إيران بدون ابنتي. وبدورها سَعَتْ زوجتي من أجل إلغاء مَنْع خروج ابنتي، ولكن ذلك لم يُجد نفعاً.

وفي نهاية الأمر، وبأسلوب غير رسمي، نَجَحَتَا في السفر إلى تركيا، ومن هناك جاءتا إليّ في بريطانيا.

وقد صادر أحد عملاء النظام منزلي في طهران، مثلما صادر النظام مئات الهكتارات من أراضي العرب في إقليم عربستان، ولم يوفّر حتّى منزلنا في طهران أيضاً.

ومهما يكن، فإنني أعدّ نفسي ضيفاً هنا، في بريطانيا. وحين أُنصِتُ إلى خفقات قلبي، فإنني أسمعه يدقّ مع خفقات قلب الوطن الذي أرنو إليه من وراء البحار والجبال.

مؤلّفات يُوسُف عزيزي

القصّة القصيرة:

- حتة والنهر والهور.
- عيون شريت.

دراسات أهوازية وإيرانية:

- أساطير الشعب العربي الأهوازي.
- نظرة إلى الشعب العربي في الأهواز.
- القبائل والعشائرالعربية في إقليم الأهواز.
- نسيم كارون ١.
- نسيم كارون ٢. مُنع في إيران، وصدر في ألمانيا.

ترجمات من العربية إلى الفارسية:

- أوراق الزيتون - شِعْر - لمحمود درويش.
- منتخب الشِّعْرالعربي المعاصر: عبد الوهاب البيّاتي، محمود درويش، محمّد الفيتوري.
- مغنّي الدم: جزء٢ للمنتخب.
- الولد الفلسطيني: قصص قصيرة لقاصّين عرب.
- كفاح الشعب الفلسطيني قبل ١٩٤٨: عبد القادر ياسين.
- عائد إلى حيفا - رواية وقصص: غسّان كنفاني.

- يوم قتل الزعيم - رواية: نجيب محفوظ.
- الشيطان يعظ - قصص لنجيب محفوظ، منعتْها الرقابة.
- بقايا صور- رواية: حنّا مينه.
- الفكر الحديث في العالم العربي: الروسيز. ا. ليفين.
- مَنْ هو الذي سينتصر في فيتنام: فونجوين جياب.
- الماسونية في العالم العربي: نجدة فتحي صفوة.
- الثورة الوطنية - الدّيمقراطيّة في اليمن: عبد الفتّاح إسماعيل.
- فتافيت امرأة - شِعْر: سعاد الصباح.

مؤلّفات باللغة العربية:

- القبائل والعشائر العربية في عربستان" الأهواز ".
- إيران: الحائرة بين الشّموليّة والدّيمقراطيّة.
- حتة وعيون شربت.
- بين الحياة والموت في زنازين إيران السِّرِّيَّة.

فهرس المحتويات

استهلال ٥

هذه اليوميّات ٩

عزيزي الذي قال للاستبداد: لا ١١

مدخل ١٧

لماذا جرى اعتقالي؟ ٢٢

اعتداء قوّات الأمن ٢٥

قوّات الأمن في منزلنا ٢٩

في سجن إيفي ٣٣

جحيمي المُحبَّبة لا تُحتمَل ٣٩

سجن الأهواز السِّرِّيّ وزنزانة انفرادية ٤٢

لا تحچيْ ترَىْ تبچيْ! ٤٦

اعترفْ بتزوير رسالة أبطحي ٤٩

إعدامكَ في "شيلنج آباد" ٥٥

فُرن السجن الانفرادي ٥٩

المحقّق الدسبولي والاغتيالات المشبوهة ٦٤

أهوازيون متعاونون مع الاستخبارات ٦٩

بيانات يسارية .. والتحقيق بالكيلو ٧٤

تغيير التركيبة السّكّانيّة من القاجارية إلى الجمهورية ٧٩
مقدّمة الانتفاضة واختراق بيت العرب..... ٨٥
الانتقال إلى الزنزانة الانفرادية..... ٨٩
سَيْر٢٠ كلم في زنزانة..... ٩٤
رحلة روحية..... ٩٨
إضرابٌ عن الطعام..... ١٠٤
أغلال وسلاسل ١٠٧
معاداة العرب وانعكاسها في السجون..... ١١٣
التحقيقات الأكاديمية والانتقال إلى "السويت" ١١٩
نكهدار، دهقاني وأوّل صحيفة للشعب العربي في إيران ١٢٤
شظايا تفجيرات تصلني في السجن ١٣٠
مملكة الصراصير والسحالي..... ١٣٦
التّنفّس بطعم الموت ١٤١
مساعد إمامي: أبطحي وخاتمي في دورة مياه ١٤٦
تبعات انتقاد خامنئي والاعتقال الأوّل..... ١٥١
مع كُتُب مصباح يزدي في السجن الانفرادي ١٥٦
أساليب علْمية في التعذيب النَّفْسيّ ١٦٢
محقّق محكمة الأهواز: لا يمكن أن تكون عربياً!..... ١٦٦
الحرّيّة في يوم صافٍ..... ١٧١
سيف التسريح من العمل ١٧٨
من كردستان إيران إلى كردستان العراق ١٨٤
في البحرَيْن: إسلاميون وعلمانيون وحفل زواج في حسينية..... ١٩١

الشّرطيّ الشّرّير والشّرطيّ الصالح في استخبارات طهران..... ١٩٦
محقّق الاستخبارات: إذا لم تتعاونْ سنُؤذي عائلتكَ..... ٢٠٣
ملفّي في النيابة الأمنية ٢٠٩
اعتقال ابني في سوريا وإعدامات أهوازية ٢١٤
عامان بين المنزل ومحكمة الثورة ٢١٩
الهروب من إيران ٢٢٣
مؤلّفات يُوسُف عزيزي ٢٢٧

يوميات كاتب منفي ينتمي إلى أرض عربية محتلة هي الأهواز التي كانت حتى ثلاثينيات القرن الماضي بلاداً مستقلة ولها كيان سياسي معترف به إقليمياً ودولياً.

يوسف عزيزي واحد من آلاف الكتاب والمفكرين والمثقفين والفنانين والطلاب الذين شاركوا مع نهاية السبعينات في الثورة على نظام شاه إيران، والذين عرفوا المعتقلات والمحاكمات الجائرة التي أقامها نظام الثورة الإسلامية.

يوسف عزيزي الذي عرف السجن زمن الشاه صار من نزلاء السجون الجديدة المرعبة التي افتتحها نظام الخميني، وشهدت إعدام آلاف الشباب المؤمنين بالثورة، وأشهرها سجن إيفين الرهيب في طهران. ويومياته هذه هي أوسع وأكثر أهمية من أن تروي وقائع مرعبة من حياة شخص واحد.

تشكل هذه اليوميات وثيقة فريدة من نوعها تكشف عن طبيعة التحولات التي وقعت ما بين وصول الخميني من منفاه الباريسي مع نهاية السبعينات محمولاً على أكتاف من سيصبحون ضحاياه وضحايا نظامه، مروراً بالمحاكمات والإعدامات الميدانية الجائرة لنظامه، وصولاً إلى التدخلات السافرة لملالي إيران في الشؤون العربية وإرسال حرسهم الثوري إلى أربع عواصم عربية لقمع انتفاضات شعوبها. وقد نال عنها مترجمها جائزة ابن بطوطة لأدب اليوميات.

جائزة ابن بطوطة

ISBN 978-88-99687-75-5

المتوسط